

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان

تكييف النشاط المصرفي وفق السياسات

الاحترافية الكلية

–النظام المصرفي السعودي نموذجاً–

إشراف الأستاذ:

باهي موسى.

إعداد الطلبة:

– عميري منال.

– ميلي سارة.

السنة الجامعية: 2016/2017.

شكر

إن الشكر لله شكرا عظيما، والحمد لله حمدا كثيرا الذي

أعانني في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل الذين ساهموا في توجيه

ومساعدتي في سبيل إتمام هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر

الأستاذ باهي موسى على قبوله الإشراف على هذه المذكرة

وتتبعه إياها من خلال توجيهاته القيمة.

ولا يفوتني أيضا التقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

...فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى من قرن الله طاعتها بعبادته "الوالدين الكريمين"
إلى من هم لي حسيب ومال وعزة إلى من عاشوا معي بلاوة الحياة
ومرارتها إلى من يشغلهم أمري أخوتي الأعماء " نزهة، نورالدين، رشيد"
إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل
المتواضع.

منال

أهدي عملي هذا:

إلى رمز وجودي في الحياة... إلى من يرافقتني دعاتها دوماً وبزيدني رضاها نجاداً،
إلى الشمعة التي تنير طريقي وتمضي زهاء عمرها تحفط طموحي بعبير الأمل وتسقيه
من ندى حبها

وفيض حنانها، إلى أمي ثم أمي ثم أمي

من تعب وكفاح، وجعلني أرى أن الحياة عمل وكفاح، وأن نتائجها فرح ونجاح إلى أبي
إلى من كبرت معهم وكانوا سنداً لي إخوتي وأخواتي: سلمى وكوثر وأدم
إلى من وقف معي وساندني ودعمني وأمدني بالقوة إلى زوجي نبيل إلى أمي الثانية
جمعة

إلى لأولوة بيتي وسر ابتسامتي إلى أختي شفاء أكرموني به الله إلى ابني ياسر
إلى كل صديقاتي وزميلاتي في الدراسة وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل
المتواضع

سارة

قائمة المحتويات

I	قائمة المحتويات.....
II	الفهرس.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
X	قائمة الاختصارات والرموز.....
1	مقدمة عامة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية.....
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية النشاط المصرفي.....
7	المطلب الأول: تطور الفكر المصرفي.....
9	المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي.....
9	الفرع الأول: البنك المركزي.....
10	الفرع الثاني: البنوك المتخصصة غير التجارية.....
11	الفرع الثالث: البنوك التجارية.....
11	المطلب الثالث: أهمية النشاط المصرفي.....
11	الفرع الأول: أصحاب الودائع
12	الفرع الثاني: أصحاب العجز المالي
12	الفرع الثالث: بالنسبة للاقتصاد ككل
13	المبحث الثاني: العمليات المصرفية ومخاطرها
13	المطلب الأول: مفهوم العمليات المصرفية.....
13	الفرع الأول: المفهوم التقليدي للعمليات المصرفية.....
14	الفرع الثاني: المفهوم الحديث للعمليات المصرفية.....
14	المطلب الثاني: خصائص العمليات المصرفية.....
15	المطلب الثالث: أنواع العمليات المصرفية.....
16	الفرع الأول: العمليات المصرفية التقليدية.....
21	الفرع الثاني: العمليات المصرفية الحديثة.....

24	المطلب الرابع: المخاطر المصرفية.....
24	الفرع الأول: مفهوم المخاطر المصرفية.....
25	الفرع الثاني: مصادر المخاطر المصرفية.....
26	الفرع الثالث: أنواع المخاطر المصرفية.....
30	المبحث الثالث: عوامة النشاط المصرفي.....
30	المطلب الأول: ماهية العوامة المصرفية.....
30	الفرع الأول: مفهوم العوامة المصرفية.....
31	الفرع الثاني: أسباب العوامة المصرفية.....
31	الفرع الثالث: مراحل العوامة المصرفية.....
32	الفرع الرابع: أهداف العوامة المصرفية.....
32	المطلب الثاني: تحديات العوامة للنشاط المصرفي.....
32	الفرع الأول: تحرير التجارة في الخدمات المالية تزايد حدوث الأزمات المالية وانتشار عمليات غسيل الأموال.....
36	الفرع الثاني: الثورة التكنولوجية والاندماجات المصرفية.....
38	الفرع الثالث: تغير هيكل الخدمات المصرفية ومقررات لجنة بازل.....
40	المطلب الثالث: استراتيجيات لمواجهة تحديات العوامة.....
40	الفرع الأول: التحول إلى البنوك الشاملة.....
41	الفرع الثاني: تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة.....
41	الفرع الثالث: تبني المفهوم الحديث للتسويق.....
41	الفرع الرابع: تنمية الموارد البشرية.....
41	الفرع الخامس: مواكبة المعايير الدولية.....
42	خلاصة الفصل الأول.....
43	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية.....
44	تمهيد:.....
45	المبحث الأول: ماهية السياسات الاحترازية الكلية.....
45	المطلب الأول: تعريف السياسات الاحترازية الكلية.....
45	الفرع الأول: الفرع الأول: تعريف السياسات الاحترازية الكلية.....
46	الفرع الثاني: أهداف السياسات الاحترازية الكلية.....
46	المطلب الثاني: دورة السياسات الاحترازية الكلية.....

48	المطلب الثالث: أدوات السياسة الاحترازية الكلية.....
48	الفرع الأول: أدوات رأس المال.....
50	الفرع الثاني: أدوات السيولة.....
52	الفرع الثالث: أدوات قطاعية.....
55	المبحث الثاني: أساسيات حول السياسات الاحترازية الكلية.....
55	المطلب الأول: الحاجة إلى السياسات الاحترازية الكلية.....
55	الفرع الأول: الفرع الأول: الاستقرار المالي.....
56	الفرع الثاني: الاستقرار المالي.....
56	الفرع الثالث: الاستقرار الاقتصادي.....
57	الفرع الرابع: التقلبات الدورية.....
58	المطلب الثاني: مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية.....
58	الفرع الأول: تعريف مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية.....
58	الفرع الثاني: أهمية مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية.....
59	الفرع الثالث: مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية.....
69	المطلب الثالث: تحديات السياسات الاحترازية الكلية.....
72	المبحث الثالث: إطار السياسات الاحترازية الكلية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى.....
72	المطلب الأول: إطار وقواعد السياسات الاحترازية الكلية.....
72	المطلب الثاني: السياسات الاحترازية الكلية والسياسة المالية والهيكلية.....
72	الفرع الأول: السياسة الاحترازية الكلية والسياسة المالية.....
73	الفرع الثاني: علاقة السياسات الاحترازية الكلية بالسياسات الهيكلية.....
74	المطلب الثالث: علاقة السياسات الاحترازية الكلية بالسياسة النقدية وسياسة المنافسة.....
74	الفرع الأول: السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية.....
75	الفرع الثاني: السياسة الاحترازية الكلية وسياسة المنافسة.....
75	المطلب الرابع: العلاقة بين السياسات الاحترازية الكلية والجزئية وسياسة إدارة الأزمات.....
75	الفرع الأول: السياسة الاحترازية الكلية والجزئية.....
77	الفرع الثاني: السياسة الاحترازية الكلية وسياسة إدارة الأزمات وحلها.....
79	خلاصة الفصل الثاني.....
80	الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي.....

81	تمهيد.....
82	المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي السعودي.....
82	المطلب الأول: ملامح اقتصاد المملكة العربية السعودية.....
82	الفرع الأول: لمحة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية.....
82	الفرع الثاني: أداء الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية.....
87	المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام المصرفي السعودي.....
88	المطلب الثالث: تعريف النظام المصرفي السعودي ومكوناته.....
88	الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي للمملكة العربية السعودية.....
88	الفرع الثاني: مكونات النظام المصرفي للمملكة العربية السعودية.....
91	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية والنفطية العالمية على النظام المصرفي السعودي.....
91	المطلب الأول: تداعيات الأزمات المالية على النظام المصرفي السعودي.....
91	الفرع الأول: تداعيات أزمة الرهن العقاري على المملكة العربية السعودية.....
92	الفرع الثاني: تداعيات انهيار أسعار النفط على المملكة العربية السعودية.....
93	المطلب الثاني: السياسات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للحد من تداعيات الأزمات.....
93	الفرع الأول: السياسات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للحد من تداعيات أزمة الرهن العقاري...
94	الفرع الثاني: السياسات الحد من تداعيات أزمة انهيار النفط.....
96	المطلب الثالث: أداء النظام المصرفي السعودي في ظل الأزمات.....
98	المبحث الثالث: التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية المطبقة في السعودية.....
98	المطلب الأول: السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.....
98	الفرع الأول: إطار السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية.....
99	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية المطبقة في المملكة العربية السعودية.....
101	المطلب الثاني: تفعيل السياسات الاحترازية الكلية في المملكة العربية السعودية.....
102	الفرع الأول: إجراءات عمل السياسات الاحترازية الكلية.....
103	الفرع الثاني: إطار عمل السياسات الاحترازية الكلية في المملكة العربية السعودية.....
107	المطلب الثالث: فعالية السياسة الاحترازية في المملكة العربية السعودية.....
107	الفرع الأول: أدوات رأسمالية.....
109	الفرع الثاني: أدوات السيولة.....
109	الفرع الثالث: أدوات قطاعية.....

111	الفرع الرابع: حدود الانكشاف.....
114	خلاصة الفصل الثالث.....
115	خاتمة عامة.....
118	قائمة المراجع.....
124	الملاحق.....

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية.....	(1-2)
68	وجهة نظر مقارنة بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات الاحترازية الجزئية.....	(2-2)
97	أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية (2014-2016)	(1-3)
103	حزمة أدوات السياسة الاحترازية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي.....	(2-3)
104	اللوحة الداخلية لتدابير السلامة الاحترازية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.....	(4-3)

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مراحل العوامة المصرفية.....	31
(1-2)	دورة السياسات الاحترازية الكلية.....	47
(2-2)	الأدوات الاحترازية الكلية المتركة في القطاع المصرفي وكيفية ووقت استخدامها.....	54
(3-2)	القواعد الاحترازية الكلية تملأ الفجوة بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسة الاحترازية الجزئية.....	77
(4-2)	العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى.....	78
(1-3)	النمو والنتاج الناتج المحلي الإجمالي السعودي (2011-2015)	83
(2-3)	إنتاج السعودية للنفط الخام وأسعار النفط عالميا (2014)	84
(3-3)	معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الخاصة.....	85
(4-3)	معدل التضخم في السعودية (2014)	85
(5-3)	قيمة صافي الصادرات والواردات في السعودية (2014)	87
(6-3)	أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية من (1999-2014)	100
(7-3)	إدارة السيولة من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي.....	101
(8-3)	نسبة الرافعة المالية.....	108
(9-3)	نسب القروض المتعثرة من (2010-2014)	108
(10-3)	نمو القروض الاستهلاكية (2010-2014)	110
(11-3)	توزيع القروض المصرفية للعقارات (2010-2014)	111
(12-3)	نمو صافي الأصول الأجنبية للمصارف (2005-2014)	112
(13-3)	مكونات المطلوبات الأجنبية (2008-2014)	112

صفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
125	مؤشرات اقتصادية مختارة 2011-2016.....	(1-3)
126	الاعترافات الدولية بالإنجازات في مجال المتانة المالية واعتماد أفضل الممارسات الرقابية الدولية في القطاع المصرفي والمالي.....	(2-3)

الاختصار / الرمز	الدلالة
SAMA	Saudi Arabian Monetary Authority
FSC	Financial Stability Committee
FSR	Financial Stability Report
FSAP	Financial Sector Assessment Program
MoF	Ministry of Finance
CMA	Capital Markets Authority

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

شهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات السريعة والتغيرات المتلاحقة ضمن موجة التحرير المالي التي اجتاحت العالم، بالاتجاه نحو تحرير النشاط المالي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية وتعدد مجالاته، الأمر الذي ترتب عليه تزايد المخاطر التي تحتاج إلى رقابة قوية حيث برهنت الأزمة المالية العالمية عن الحاجة الى إصلاح جذري للنظام المالي، وسلطت الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر المنتظمة وذلك من خلال تعزيز الإطار التنظيمي الكلي، وهو ما يعرف بالسياسات الاحترازية الكلية الذي يعد مصطلح حديث نسبياً وقد تبناه بنك التسويات الدولي مع بدايات الألفية الجديدة ضمن إطار تحديد المعايير الواجب اتخاذها من أجل التطبيق العملي لهذه السياسات، وينظر إلى سياسة السلامة الاحترازية الكلية بصورة متزايدة باعتبارها وسيلة للتعامل مع مختلف أبعاد المخاطر النظامية، وتتبنى العديد من البنوك المركزية والهيئات الرقابية نهج السلامة الاحترازية الكلية كأسلوب رقابة على المصارف لأن المخاطر التي تواجهها مجتمعة تختلف في تبعاتها عن المخاطر التي تواجه المصارف بشكل فردي.

تعد الرقابة الاحترازية الجزئية وسيلة هامة للرقابة في يد السلطات الاشرافية، فهي تقوم بضمان استقرار البنوك، ورغم مكانتها الهامة إلا أنها غير كافية، لذلك فأصبح من الضروري على السلطات الرقابية الاشرافية اللجوء إلى السياسات الاحترازية الكلية كعنصر مكمل لها للحد من المخاطر النظامية وضمان استقرار النظام المالي ككل. وتنبع أهمية السياسات الاحترازية الكلية بكونها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال التعرض للأزمات، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الأزمة لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

إن هيكل الاقتصاد في المملكة العربية السعودية وإطار سياستها الاقتصادية وأنظمتها المصرفية تجعل من سياسة السلامة الاحترازية الكلية أداة ذات أهمية خاصة، وتبرز أهمية سياسة السلامة الاحترازية الكلية للحد من المخاطر النظامية في النظام المالي والاعتماد الكبير للمملكة العربية السعودية على عائدات الهيدروكربونات في تعزيز النمو الاقتصادي مما يجعلها عرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، ويتدفق التقلب في قطاع النفط والغاز إلى بقية الاقتصاد، الذي ينتقل بدوره في كثير من الحالات إلى القطاع المالي لذلك قامت المملكة العربية السعودية بتبني مجموعة من أدوات السياسات الاحترازية لمواجهة أو التقليل من حدة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها.

ومن خلال ما تقدم تتضح أهمية هذا الموضوع والذي جاء بعنوان: "تكييف النشاط المصرفي وفق

السياسات الاحترازية الكلية"

نظرا للتطورات اليومية والمتسارعة التي تعرفها الساحة المالية والبنكية، والتي تمخض عنها سياسات ومعايير احترازية كلية للتقليل من حدة المخاطر النظامية والأزمات، يأتي هذا البحث ليبين ما مدى فاعلية هذه السياسات في الحد والتقليل من المخاطر النظامية والأزمات التي يتعرض لها القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

❖ إشكالية الدراسة:

لقد وضعت السياسات الاحترازية الكلية للتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي والمصرفي حيث شهد هذا الأخير تغيرات كبيرة في أعماله ونشاطاته الأمر الذي فرض عليه ضرورة التوجه نحو السياسات الاحترازية الكلية.

طبقا لما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: " ما مدى تكيف النشاط المصرفي مع السياسات الاحترازية الكلية؟".

ويتضمن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتأثر النشاط المصرفي بالمخاطر؟
- فيما تمثل السياسات الاحترازية الكلية؟ وما مدى تأثيرها على النشاط المصرفي؟
- ما علاقة السياسة الاحترازية الكلية مع السياسات الاقتصادية الأخرى؟
- فيما يمثل الفرق بين السياسة الاحترازية الجزئية والسياسة الاحترازية الكلية؟
- ما هي أهم أدوات السياسات الاحترازية الكلية المطبقة في المملكة العربية السعودية؟

❖ فرضيات الدراسة:

- يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات لاختبار صحتها، تتمثل في:
- تعتبر السياسة الاحترازية الكلية مكتملة للسياسة الاحترازية الجزئية وليس بديلا عنها.
 - يمكن تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية في النظام المالي دون الأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني ونوعية الأداة.
 - تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية في السعودية كان لها تأثير إيجابي في رفع وتحسين كفاءة النظام المصرفي السعودي.

❖ أهمية البحث:

نظرا للتطورات اليومية والمتسارعة التي تعرفها الساحة المالية والبنكية، والتي نتج عنها عدم كفاية الرقابة الاحترازية الجزئية مما استوجب اللجوء إلى الرقابة الاحترازية الكلية حتى تتمكن البنوك من التقليل من حدة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها، وتتلخص أهمية البحث في تطبيق المملكة العربية السعودية لطائفة واسعة من أدوات السياسات الاحترازية الكلية وتفعيلها بطريقة تتناسب مع طبيعة اقتصادها.

❖ أهداف الدراسة:

بغرض الامام بكافة جوانب الموضوع، وللإجابة عن التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية تسعى هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

- معرفة أهم عمليات النشاط المصرفي وأهم المخاطر التي يتعرض لها بشكل عام.
- إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاحترازية الكلية في المواجهة والتصدي للمخاطر النظامية والأزمات.
- اظهار أهم أدوات السياسات الاحترازية الكلية المطبقة في المملكة العربية السعودية وفعاليتها في النظام المصرفي.

❖ منهج الدراسة:

للإجابة عن أسئلة البحث ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا في معالجتنا لهذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي يتخللهما القليل من المنهج التاريخي، حيث استخدم المنهج الوصفي في وصف الإطار النظري للنشاط المصرفي والتعرف على الإطار المفاهيمي للسياسات الاحترازية الكلية أما المنهج التحليلي استخدم لفهم ومعرفة التفاعل بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى تحليل أدوات السياسة الاحترازية الكلية المطبقة في المملكة العربية السعودية وكيفية مساهمتها في حماية القطاع المصرفي من المخاطر النظامية والأزمات، أما المنهج التاريخي يظهر من خلال عرض تطور الفكر المصرفي ونشأة النظام المصرفي السعودي

❖ تقسيمات الدراسة:

وستتم دراسة هذا الموضوع وفقا لثلاث فصول:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للنشاط المصرفي والذي يضم ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول ماهية النشاط المصرفي، المبحث الثاني العمليات المصرفية ومخاطرها، أما المبحث الثالث عولمة النشاط المصرفي.

الفصل الثاني: استعرضنا فيه الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية والذي بدوره يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية السياسات الاحترازية الكلية، المبحث الثاني أساسيات حول السياسات الاحترازية الكلية، أما المبحث الثالث إطار السياسات الاحترازية الكلية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي والذي بدوره يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول لمحة عن النظام المصرفي السعودي، المبحث الثاني انعكاسات الأزمات المالية والنفطية العالمية على النظام المصرفي السعودي، أما المبحث الثالث التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية المطبقة في السعودية.

❖ صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدة عراقيل أثناء إعداد هذا الموضوع، من بينها نقص المراجع نظرا لكونه جديد ومتخصص.

الفصل الأول: الإطار النظري

للنشاط المصرفي

تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي في أي دولة ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي والمالي، نظرا لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فالبنوك من خلال تأديتها لوظيفتها التقليدية تقوم بجشد المدخرات لإعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكان ذلك على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، أو على شكل استثمارات مباشرة في رؤوس أموال الشركات، لذلك فإن البنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

إن النشاط المصرفي من أهم الأنشطة المالية في كل بلد، حيث يلعب دورا هاما في تمويل التطور الاقتصادي للمجتمع، ويرتبط بنجاحه وفعالية أدائه بقدرة القطاع على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياته وموارده ومستوى أداء خدماته.

فقد أصبح البنك مؤسسة اقتصادية خدمية لا يتاجر فقط في النقود، بل يتاجر كذلك في الخدمات والمنتجات المقدمة، كما أصبح يلعب دورا مهما في الإعلام وذلك من خلال تقديم الإرشادات والدراسات المتخصصة للعملاء، وتكوين مدراء واطارات المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فازدادت حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وحدثت تغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فقد أصبح أكثر عرضة للمخاطر نتيجة للانفتاح والتحرير المالي على كافة الأصعدة أو ما يعرف بالعمولة المالية.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهم كالتالي:

➤ المبحث الأول: ماهية النشاط المصرفي وأهميته.

➤ المبحث الثاني: العمليات المصرفية ومخاطرها.

➤ المبحث الثالث: عمولة النشاط المصرفي.

المبحث الأول: ماهية النشاط المصرفي

يعتبر النشاط المصرفي من أهم الأنشطة المالية في كل بلد، حيث يلعب دوراً هاماً في تمويل التطور الاقتصادي للمجتمع وذلك من خلال حشد المدخرات وتجميعها وإعادة توزيعها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ويرتبط بنجاحه وفعالية أدائه بقدرة القطاع المالي ككل على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياته وموارده ومستوى خدماته، وسنستعرض من خلال هذا المبحث تطور الفكر المصرفي والملاحة الرئيسية للهيكلة المصرفي وأهميته بالنسبة لأصحاب الفئات والعجز الماليين والاقتصاد على حد سواء.

المطلب الأول: تطور الفكر المصرفي

استهدف الإنسان منذ بدء الخليقة إشباع حاجاته معتمداً في ذلك على ما يذخره لنفسه أو ما يوفره له غيره من أفراد المجتمع من سلع أو خدمات عن طريق نظام المقايضة، إلا أنه بتطور المجتمعات وزيادة وتنوع الحاجات عجز نظام المقايضة عن الوفاء بحاجة المبادلات بيسر وسهولة، الأمر الذي مهد لاختراع النقود بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل واتسع نظام التبادل.

وتعتبر النقود السلعية أول نقود عرفت البشرية، إذ عمد المقايضون إلى عدة سلع ممتازة تختلف فيما بينها وتمتع بقبول واسع لاستخدامها في المبادلات، وقد تدرج استعمال السلع الممتازة كنقود إلى أن تم الاستقرار على المعادن النفيسة كوسيط للتعامل، وهو ما أطلق عليه بالنقود المعدنية لسهولة تجزئتها وصلاحياتها للبقاء طويلاً وثبات قيمتها بالنسبة لغيرها من السلع¹.

ونظراً لاختلاف طبيعة المبادلات وتشعبها والحاجة إلى وسيط يكون معلوم الوزن والعيار، تم اللجوء إلى سك المعادن حيث تقوم الدولة بسك قطع من الذهب في شكل قطع متجانسة ونمطية عليها رموز تحدد وزن ودرجة نقاء كل منها، لتظهر بذلك النقود المسكوكة لتصبح وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيمة ومستودعاً لها في آن واحد.

مع تزايد المعاملات وسرعتها، ظهرت السندات أو الصكوك في شكل شهادات إيداع يصدرها شخص معروف ومؤتمن (صيرفي أو صائغ)، تبين بأن التاجر أودع مبلغاً معيناً من النقود لديه، مقابل وعد بدفع هذا المبلغ لصاحبه في تاريخ معين أو عند طلبه، وقد كان التجار يلجؤون إلى هذا الأسلوب خوفاً من السرقة وتخفيفاً عليهم من حمل الذهب والاحتفاظ به، وذلك نظراً للثقة والسمعة الطيبة التي اكتسبها هؤلاء الصيارفة، الأمر الذي أدى إلى انتشارهم وتخصصهم في قبول النقود المعدنية وثروات الأفراد كودائع مقابل صكوك نظير عمولة يدفعها المودع للصيرفي ويلتزم بإعادتها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه، وقد كان البنك المكان الذي يتم فيه التقاء الصيرفي بعملائه لإتمام هذه المعاملات.

¹ - عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، مصر، 2002، ص: 55.

الفصل الأول: الإطار النظري للنشاط المصرفي

إن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) أو بانكا (Banca) ومعناها منضدة، والتي تشير إلى أول عهد الصيارفة في القرون الوسطى والتي يقصد بها المنضدة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد ليدل على المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم المكان الذي توجد فيه هذه المنضدة، وتجري فيه المتاجرة بالنقود¹، وقد وردت تعاريف عديدة لمصطلح البنك، واختلفت فيما بينها: فهناك من يعرف البنك بأنه: "مؤسسة أو شركة مساهمة غرض تكوينها التعامل بالنقود والائتمان، حيث يتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الأموال وسد حاجيات البلد بواسطة مختلف طرق الائتمان المتفاوتة الأجل وانشاء وسائط الدفع المتداولة بين الناس"².

كما يمكن تعريفه بأنه: "مؤسسة مالية تقوم بتعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات، والقيام بمنح القروض إلى أطراف أخرى، وبهذه الطريقة فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما المالية وأهدافهما المستقبلية"³.

في حين هناك من يعتبر البنك "تلك المنشأة المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي"⁴. من خلال هذه التعاريف، نستخلص أن للبنك صنفين من العمليات:

● **الوساطة النقدية:** وتتمثل في خلق النقود المصرفية عن طريق توزيع القروض التي يعود مصدرها إلى الودائع المجمعة

● **الوساطة المالية:** باعتبار البنك يتوسط أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي بحثا عن الطرق الكفيلة بتوفير الجو الملائم والأدوات الضرورية لإقامة علاقات التمويل غير المباشر.

وبالتالي فإن البنوك في بداية ظهورها كانت مخصصة لحفظ النقود ونقلها من شخص إلى آخر واستبدالها من عملة إلى أخرى، ثم تطورت أعمالها إلى تقديم قروض وبعض الخدمات الأخرى، ومن هنا نشأت مهنة البنوك وتطورت بتطور الإنسان وحاجاته، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن وأصبحت ركنا أساسيا في الهيكل الاقتصادي. إن استيعاب طبيعة النشاط المصرفي وأهميته في الحياة الاقتصادية لأي بلد يستوجب منا التطرق إلى ماهية الهيكل المصرفي ومكوناته، وهو ما يشكل موضوع المطلب الموالي.

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص: 06.

² بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 26.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2002، ص: 07.

⁴ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي معاصر"، دار وائل للنشر، الأردن، ط 3، 2006، ص: 33.

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي

الميكمل المصرفي عبارة عن مجموع المؤسسات المصرفية وقوى القانون والتقاليد التي تحكم النشاط المصرفي فهو يتضمن البنك المركزي والبنوك الأخرى المسجلة لديه، كما يتضمن نظام العلاقات المصرفية، بالإضافة إلى الوسطاء الماليين، ومن خلاله يتم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: البنك المركزي

لكل دولة ذات نظام مصرفي بنك مركزي يختلف عن غيره من البنوك في كونه لا يستهدف تعظيم الربح كما أن له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والتأثير على نشاط المؤسسات المصرفية خاصة فيما يتعلق بالائتمان والاقتراض المصرفي، وتولي مسؤولية إصدار أوراق النقد اللازمة، والقيام بدور المقرض الأخير للبنوك الأخرى، كما أن طبيعة أعماله تنأى عن المنافسة مع البنوك الأخرى ولا يقدم خدمات مصرفية كاملة للأفراد أو لمنظمات الأعمال، وقد تكون ملكيته كاملة للحكومة أو قد يأخذ شكل الشركة المساهمة التي تمتلك فيها الحكومة قدرا كبيرا من أسهمها ضمانا للسيطرة عليها وتوجيهها، أو تكون على شكل هيئات عامة تمتلكها المؤسسات النقدية في المجتمع كما يغلب على طبيعة أعماله التي يمارسها الطابع القومي والمصلحة العامة.

ويعنى البنك المركزي بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية بالتأثير في توجيه الائتمان من حيث الكمية والنوع لمقابلة الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة، ومكافحة الاضطرابات الاقتصادية ومراقبة المنظمات المصرفية وتأدية الخدمات المصرفية للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة، حيث يتولى إدارة الدين العام وتقديم المشورة للحكومة قبل عقد القروض المحلية والخارجية وتقديم القروض للحكومة لتغطية أي عجز قد تواجهه، كما يعنى بالرقابة على البنوك على اختلاف أنواعها، وله حق رفض طلب تسجيل بنك جديد أو شطب تسجيل بنك قائم في ظل التزام البنوك بتقديم بيانات واحصائيات دورية ومراكز شهرية، وعلى هذا الأساس فالبنك المركزي يشكل مركزا محوريا في النظام المصرفي والنقدي للدولة¹.

مما سبق، يمكن تلخيص أهم وظائف البنك المركزي في النقاط التالية²:

- إصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق أرس المال.
- تحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر الصرف والرقابة على النقد.
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه لتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أهداف معينة.

¹ - عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

² - أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك - تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل -، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2007 ص15.

-إدارة احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف.

-القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة مثل منح القروض، تقديم المساعدة للبنوك التجارية.

الفرع الثاني البنوك المتخصصة غير التجارية

ويقصد بها تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا من النشاط الاقتصادي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية، ومن أهم هذه البنوك نذكر¹:

أولاً: البنوك الصناعية

وهي منشآت تتولى تقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية والمصرفية إلى القطاع الصناعي تهدف إلى المساهمة الجادة في عمليات التنمية والتطور ضمن هذا القطاع بما يساهم في بناء قاعدة صناعية متطورة، وغالبا ما تقدم قروضا لآجال طويلة ومتوسطة.

ثانياً: البنوك الزراعية

تمنح هذه البنوك قروضا لآجال قصيرة لتمويل رأس المال التشغيلي حيث أن مدة القروض لا تتجاوز السنة الواحدة، كما تمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل، ويتمثل هدفها الأساسي في تطوير وتنمية القطاع الزراعي ودعمه على تقديم السلع والخدمات الزراعية.

وتتشارك هذه البنوك في عدة خصائص مميزة منها²:

1-الموارد: الاعتماد في مواردها على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض تستحق بعد فترة طويلة.

2-الأهداف: عادة ما يكون جانباً من أهداف هذه البنوك قومياً واجتماعياً، لذا تقرضها الدولة قروضا طويلة الأجل بسعر فائدة رمزي.

3-المهام: من مهامها الاستثمار المباشر إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات المختلفة كما أنها تلعب دوراً هاماً في الدول النامية من خلال تحقيق فرص الاستثمار وخلق المناخ الملائم له، منح المشروعات القائمة قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لتحديد الملكية، وتطوير أساليب الإنتاج، العمل على توسيع سوق رأس المال منح قروض قصيرة الأجل في بعض الحالات لمواجهة متطلبات السيولة العامة للمشروعات القائمة.

¹ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

² - عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

مما سبق، نستنتج أن البنوك المتخصصة هي تلك المنشآت التي تختص بتمويل قطاع اقتصادي معين أو أكثر لآجال متوسطة أو طويلة وذلك على شكل قروض واستثمارات، وتعتمد في مواردها على رؤوس أموالها أساساً واقتراضها من الغير.

الفرع الثالث: البنوك التجارية

أما البنوك التجارية فيقصد بها تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة بما يحقق أهدافها ودعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بما في ذلك إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية¹.

إن تعدد أنواع البنوك واختلاف طبيعة نشاطاتها تجعلنا نتساءل عن أهميتها سواء بالنسبة للاقتصاد بشكل عام، أو للمودعين والمقترضين على وجه التحديد، وهو ما يشكل مضمون المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أهمية النشاط المصرفي

إن وجود البنوك في الاقتصاد يعد ضرورة حيوية ليس لكونها متعامل اقتصادي مهم فحسب، بل لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل، ويمكن حصر أهمية البنوك بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل كما يلي:

الفرع الأول: أصحاب الودائع

سمحت البنوك بتحقيق مزايا عديدة لهذه الفئة من المتعاملين، نذكر أهمها فيما يلي²:

- إن القوانين والتنظيمات المعمول بها في البنوك معدة لحماية المودعين، وهو ما لا يتوفر دائماً في حالة علاقة التمويل المباشر.

- يتيح وجود البنوك لأصحاب الفئات المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، إذ أنها مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

- يتجنب المودع خطر عدم التسديد الذي قد يكون في حالة الاقتراض المباشر، وذلك نظراً لما يتوفر عليه البنك من أموال ضخمة وما يتمتع به من مركز مالي قوي.

- يعفي وجود البنوك أصحاب الفئات المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقاً الجهات التي يودعون فيها أموالهم.

¹ - عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص: 53.

² - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

الفرع الثاني: أصحاب العجز المالي

تقدم البنوك خدمات كثيرة لأصحاب العجز المالي، حيث تتمثل أهميتها بالنسبة لهذه الفئة في الجوانب التالية¹:

- توفر البنوك الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وبما أن هناك تدفقات الودائع فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب.

- يجنب وجود البنوك المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، لاعتبار البنك وسيط مالي وهيئة قرض مهمتها تقديم هذا الدعم.

- كما أن وجود البنوك يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا، حيث أن الفوائد المفروضة على القروض البنكية ليست مرتفعة بالشكل الذي تكون عليه في حالة التمويل المباشر.

الفرع الثالث: بالنسبة للاقتصاد ككل

إذا كانت البنوك قد سمحت لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز تفادي الكثير من المضاعف المرتبطة بعلاقة التمويل المباشر والاستفادة من العديد من المزايا والمترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل غير المباشر فإن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة البنكية في الكثير من الجوانب أهمها²:

- تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، لأن مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ، سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي في حالة غياب دور الوساطة البنكية.

- يسمح وجود البنوك بتوفير الأموال اللازمة للتمويل وذلك من خلال تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد ذي الطبيعة التضخمية. مما تقدم نستنتج أن النشاط المصرفي يكتسي أهمية بالغة ويعد ضرورة حتمية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد، فالبنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وإعادة توزيعها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

¹ - الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص: 07.

² - مرجع نفسه، ص: 08.

المبحث الثاني: العمليات المصرفية ومخاطرها.

تمثل العمليات المصرفية صور النشاط المختلفة التي تقوم به المصارف أو البنوك، نظرا لتعاظم دورها في الآونة الاخيرة، بسبب ما شهدته الساحة العالمية من تطورات في سوق العمل المصرفي، وعدم اكتفاءها بمنح القروض واستقبال الودائع فقط فأصبحت منوطة بكل العمليات الحديثة من تقديم استشارات وإدارة المحافظ المالية وتحويل المصارف إلى القيام بأعمال الكترونية ومواقع عبر الانترنت ليس لها وجود حقيقي، وستعرض في هذا المبحث إلى مفهوم العمليات المصرفية وخصائصها وأهم العمليات المصرفية التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: مفهوم العمليات المصرفية.

إن البحث عن تعريف شامل للعمليات المصرفية عمل غير مضمون النتائج خاصة وأن الصناعة المصرفية كنشاط اقتصادي في تطور مستمر والابتكارات المصرفية مستمرة من يوم إلى آخر، وينقسم مفهوم العمليات المصرفية إلى مفهومين هما:

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للعمليات المصرفية

في مدرسة السوابق القانونية (Common Law) عدد من الاجتهادات التي حاولت تعريف العمليات المصرفية والمصارف أكثر هذه التعاريف دقة هو التعريف الذي قدمه " اللورد ديننغ" (Lord Denning) في الدعوى التي قامت بين (United Dominions Trust Ltd. Vs Kirkwood) حيث ذهب المحكمة إلى تحديد الصفات الواضحة للعمل المصرفي التقليدي بقولها: "توجد صفتان عادة في المصارف حاليا تقبل المصارف الأموال من الجمهور وتدفع الشيكات للعملاء وتضعها في الاعتمادات الممنوحة لهم يسددون قيمة الشيكات أو أوامر الدفع المسحوبة عليهم من قبل عملائهم هاتان الصفتان تحملان معهما صفة أخرى تتمثل في مسك الحسابات الجارية أو ما يشابهها في دفاترهم حيث يتم تسجيل الدفعات الداخلة والخارجة من الحساب".

أما في القانون الفرنسي، فقد عرفت المادة الأولى من القانون الصادر بتاريخ 13/6/1941 المصارف "بأنها الشركات والمؤسسات التي تتخذ مهنة لها إيداع الأموال للجمهور واستخدام الأموال لحسابات الغير في عمليات قطع ومنح قروض عمليات مالية".

مما تقدم نستنتج أن عمل المصارف تقليديا يقوم على:

- الحصول على مال من الجمهور.
- إقراض المال للغير.
- تنفيذ أوامر الدفع من شيكات وحوالات وغيرها¹.

¹ -R. Roblot et G. Ripert: Droit Commercial Tome 2-L.G.D.J., 1986, P: 251.

الفرع الثاني: المفهوم الحديث للعمليات المصرفية

الأعمال التقليدية الثلاثة للمصارف التجارية كانت بعيدة في سوق لندن (أكبر أسواق المصارف بالعالم) عن مصارف الاستثمار التي تعمل في التجارة الدولية وتقوم بتمويل المشاريع وتمنح الضمانات المصرفية للحكومات وغيرها.

في الثمانينات من القرن الماضي بدأت المصارف في مختلف أرجاء العالم وتحت ضغط المصارف الكبرى الأمريكية واليابانية تتأثر بالمدرسة الألمانية، حيث نشطت منذ القرن التاسع عشر المصارف الشاملة وبدأت المصارف في كل أوروبا بتقديم خدمات مصرفية شاملة تشمل العمليات التقليدية وتمويل المشاريع وإقراض الدول واتحاد عدد من المصارف لعملية إقراض كبيرة (Syndicated loan) حتى أنها بدأت بتقديم خدمات التأمين إلى جانب الضمانات المالية للحكومات وغيرها من الشركات الكبرى.

هنا بدأت مشكلة تعريف المصرف والعمليات المصرفية حيث أصبح إيجاد تعريف شامل جامع يميز العمليات المصرفية عن غيرها من العمليات المالية والتمويلية عمل شائك وبالغ الصعوبة، وبصفة عامة يمكن القول بأن البنوك الشاملة "هي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص التقليدي للأعمال المصرفية بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة ومنها أعمال الاستثمار" هذا التعريف الفقهي لم يجد له أثراً في القانون الوضعي حيث لجأت القوانين الحديثة إلى تعداد العمليات المصرفية أو إلى تعريف المصرف على أنه الشخصية الاعتبارية التي تعترف لها السلطة المعنوية بالصفة المصرفية، أي أن القوانين الوضعية فشلت في إعطاء تعريف جامع شامل مميز وموضوعي للمصارف والعمليات المصرفية¹.

المطلب الثاني: خصائص العمليات المصرفية

- أمام ضعف التعريف أصبح من الضروري تحديد ميزات العمليات المصرفية والتي يمكن عرضها كما يلي²:
- الصفة التجارية: إن أغلب دول العالم منحت العمليات المصرفية الصفة التجارية بحكم ماهيتها بغض النظر عن القائم بها.
 - أنها ذات صفة تقنية تنظم الإجراءات المتبعة وتستخدم مصطلحات استقرت بالعمل المصرفي، هي ذات معان قد لا تتفق والمعنى اللغوي رغم أنها تفي بالأغراض التي توضح إرادتها أطرافها بالموضوع المتفق عليه، عملاً بالقاعدة " العبرة للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني".

¹ - السيد أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، بحث مقدم في البرنامج التدريبي للمحامين والمصرفيين حول أعمال البنوك، المنامة، البحرين، 2002، ص:

.04

² - مرجع نفسه، ص: 05، 04.

- إتباع البنوك من حيث الموضوع أسلوبا واضحا في النماذج المصرفية كالعقود وغيرها من حيث الشكل والموضوع بحيث تكون العلاقة واضحة بين أطراف التعامل بعيدة عن اللبس والغموض وتصاغ بطريقة يسهل تفسير شروطها وتوضح ما يصبو إليه أطرافها في تعاملهم بطريقة قانونية مبنية على النظم التجارية والأعراف والعادات.
- أما من حيث الشكل فلها شكل خاص تتبعه كافة المصارف ذات آثار خاصة كالتعامل بالأوراق التجارية وغيرها.
- تعتمد كافة البنوك في نماذجها على أسلوب موحد قد يصفها البعض بأنها عقود إذعان رغم توضيحها لحقوق وواجبات كل من البنك وعملائه.
- تأسيسا على الأسلوب الموحد لكافة النماذج ولعدم قيام البنوك بتعديل شروطها بالإضافة لحاجة العملاء السريعة لإتمام التعامل يتم توقيع العملاء لهذه النماذج دون دراسة الشروط أو الدراية بتفاصيلها.
- تتميز القوانين المصرفية بأنظمة موحدة على المستوى الدولي كالاتمادات والكفالات وبواليص التحصيل والنقل وغيرها مما يتعلق بالتجارة الخارجية بحيث لا تعطي العميل المجال لتغيير أو تعديل نصوصها المطبوعة لأنها نظم عالمية مقننة بواسطة مشرعي غرفة التجارة الدولية وتطبق بين كافة الدول العربية والأجنبية.
- إن العمليات المصرفية تقوم دائما على الاعتبار الشخصي أي على ثقة أطرافها وهذا يسهل العمليات، فالبنك ينظر إلى أخلاق عميله ومركزه المالي ليطمئن في تعامله معه كما أن الاعتبار الشخصي الذي ينتظره العميل من البنك هو نوع العمل والخدمة وحسن المعاملة والسرعة التي تختلف من بنك لآخر.
- ونظرا لأهمية هذه الخصائص قامت بعض القوانين التجارية للدول بتقنين العرف المصرفي بالإضافة للقرارات الهامة الناشئة عن اتحادات المصارف التي أصبحت مع الزمن مستقرة وقاعدة يستند إليها بكافة النزاعات في غياب التشريع الخاص بدلا من أحكام القانون المدني أو التجاري.

المطلب الثالث: أنواع العمليات المصرفية

تتعدد العمليات المصرفية خاصة في الوقت الراهن، بعدما أن عرفت الصناعة المصرفية تطورا ملحوظا بسبب ما عرفه العالم من تطور في التكنولوجيا وزيادة حرية انتقال رؤوس الاموال بين الدول، ولم يعد الائتمان من بين أهم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك، بل تعددت وتنوعت العمليات المصرفية وأصبحت في تجدد مستمر وتقسم عادة العمليات المصرفية إلى عمليات تقليدية واخرى حديثة (الكترونية) وهي كالتالي:

الفرع الأول: العمليات المصرفية التقليدية، وتمثل فيما يلي:

أولاً: منح القروض

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية للبنوك انطلاقاً من اعتبارها أهم وظيفة يمارسها البنك حيث يقوم بتجميع المدخرات أو الودائع ليعيد توزيعها في شكل قروض على الأفراد والمؤسسات والهيئات المحتاجة للتمويل ومن أهم التعاريف التي أطلقت على القرض نجد:

1- مفهوم القرض

تعريف (1): "هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية أو مقترض"¹.

تعريف (2): "هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها للمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية"².

تعريف (3): "هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي، لأفراد أو لمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقاً"³.

كما يمكن القول بأن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته بمنح أموال (بضاعة نقود...) إلى شخص آخر هو المدين، أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانها أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة إضافة إلى القرض الذي يعطى لفترة محدودة في الزمن"⁴.

2- أنواع القروض: هناك عدة أشكال من القروض يقوم البنك بعرضها على عملائه وأهمها:

❖ **قروض الاستغلال:** هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ونظراً لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنياً، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء

¹ -Michelle de Morgues، 'la monnaie système financier et théorie monétaire، 3ème édition، économique.

² - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 103، 104.

³ - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة العربية، مصر، 1985، ص: 213.

⁴ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذا النوع من القروض إلى صنفين رئيسيين هما¹:

1- قروض الاستغلال العام: وسميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف.

2- قروض الاستغلال الخاص: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول ويمكننا تصنيف هذا النوع من القروض كما يلي: تسبيقات على البضائع، تسبيقات على الصفقات العمومية، الخصم التجاري.

❖ **القروض الاستثمارية:** وهي تلك القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل استثماراتها، الشيء الذي يتطلب تواجد هذه الأموال لمدة (قد تكون طويلة) تحت تصرف المؤسسة لكي تنسجم وطبيعة الأصول الممولة، لذلك فالقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل هي التي تتجاوب وهذا النوع من التمويل، فالبنوك قد تمنح قروضا طويلة الأجل تتراوح مدتها بين 07 و 20 سنة عادة، أو بصفة عامة تمنحها مؤسسات مالية متخصصة لمدة تتجاوز 05 سنوات لقاء ضمانات تكافلية أو رهن عقاري رسمي، كما يمكن أن تكون القروض لمدة متوسطة تتراوح بين 02 و 07 سنوات هدفها تمويل الاستثمارات².

❖ **عمليات القروض الحديثة:** ويعتبر من عمليات التمويل الحديثة وسوف نتعرض له فيما يلي³:

1- تعريف الائتمان الإيجاري وآلياته: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار⁴. ويتبع الائتمان الإيجاري الآليات التالية:

- المؤسسة تختار تجهيزاتها المناسبة.
- يتم عقد الاعتماد بطلب الزبون الراغب في استئجار الاستثمار لفاتورة نموذجية من المورد يقدمها للبنك لغرض الشراء فيشتري البنك الاستثمار ويوقع عقد الإيجار مع المستأجر بحيث تكون بداية العقد لدفع الكراء وصيانة الاستثمار أما نهايته فتكون بالخيار.

¹- الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص: 57-66.

²- عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

³- مرجع نفسه، ص: 49.

⁴- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

- يتحصل المورد على حقوقه من طرف شركة القرض الإيجاري.
 - يجب أن تكون مدة العقد مناسبة للحياة الاقتصادية للشيء المؤجر.
- في نهاية العقد يستطيع المستأجر امتلاك الشيء المؤجر أو إرجاعه وفي بعض الحالات يجدد العقد، أما في الجزائر فلا نجد أي مؤسسة مصرفية تقوم بالاعتماد الإيجاري باستثناء ما يقوم به بنك البركة الإسلامي، ولهذا جاء الأمر 06/96 ليعتبره عملية مالية تجارية يتم تحقيقها من البنوك والمؤسسات المالية أو شركات التأجير المؤهلة قانونيا والمعتمدة صراحة هذه الصفة مع المتعاملين الجزائريين أو الأجانب، أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين، تابعين للقانون العام أو القانون الخاص.

2- قروض تمويل التجارة الخارجية: يمكن تصنيف عمليات التمويل الخارجية إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاطات المراد تمويلها وهي كالتالي¹:

1-2 التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية: تستعمل لتمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج ومن أجل تسهيل هذه العمليات يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة طرق للتمويل تتمثل في نوعين رئيسيين هما:

- ✓ **إجراءات التمويل البحت:** هي عبارة عن عمليات الدفع والقرض في آن واحد وتتخذ ثلاثة أشكال رئيسية هي: القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير، التسبيقات بالعملة الصعبة، عملية تحويل الفاتورة.
- ✓ **إجراءات الدفع والقرض:** يختلف هذا النوع من التمويل عن النوع السابق في كونه يجمع بين صفة الدفع وصفة القرض في آن واحد، وهناك ثلاثة آليات أساسية للتمويل وهي: الاعتماد (القرض) المستندي، خصم الكمبيالات المستندي، التحصيل المستندي.

■ 2-2 التمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية:

ينصب التمويل المتوسط والطويل الأجل على تمويل العمليات التي تفوق في العادة 18 شهرا والهدف من هذه التقنيات توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسهل التجارة الخارجية، ويحتوي على ثلاثة أنواع وهي:

- **قرض المشتري:** " هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر لفترة تتجاوز 18 شهرا".
- **قرض المورد:** هو قيام بنك بمنح قرض للمصدر بتمويل صادراته، ولكن هذا القرض ناشئ أساسا عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر للمستورد، بمعنى آخر يلجأ البنك للتفاوض حول إمكانية قيام المستورد بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات، لذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.

¹ -الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص ص: 113-127.

• **القرض الإيجاري الدولي:** هو العملية التي يقوم من خلالها المصدر ببيع سلعته إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد الإيجاري وتنفيذه.

ثانيا: تلقي الودائع البنكية.

1- **تعريف الوديعة البنكية:** "هي اتفاق بين البنك والعميل بحيث يقوم هذا العميل بمقتضاه بدفع مبلغ من النقود باستخدام وسيلة من وسائل الدفع (نقدا، بشيك، ... الخ) ويلتزم البنك برد هذا المبلغ عند الطلب، أو حين حلول الأجل، كما يلتزم أيضا بدفع فوائد على هذه الوديعة"¹.

2- **أنواع الودائع:** تصنف الودائع كما يلي²:

- ✓ **ودائع جارية:** وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق انذار.
- ✓ **ودائع لأجل:** وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع.
- ✓ **ودائع يخطر:** وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

ثالثا: فتح الحسابات البنكية

1- **تعريف الحساب:** "هو عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه، تنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت إيداع أم سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين"³.

2- **أنواع الحسابات البنكية:** وهناك ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

- **حساب الشيك:** حساب الشيك هو حساب بنكي يسمح للمستفيد منه بإصدار شيكات، بحيث يوضح الحساب كل العمليات التي تربط بين البنك وزبونه⁴، تفتح الأشخاص هذا النوع من الحسابات لإيواء عملياتهم الخاصة وبالتالي فهي حسابات دائنة دوما، تقيد فيها عمليات الدفع والسحب في حدود رصيدها وعموما تخصص حسابات الشيكات للأفراد، العائلات الأجراء، أصحاب المهن الحرة، ... الخ.
- **الحساب الجاري:** تقوم فكرة الحساب الجاري على اتفاق وعقد بين الطرفين (البنك والزبون) على دفع كل العمليات القانونية التي هي بينهما في حساب جاري مع العلم أنه يتم ما بين هذه العمليات عدة مقاسات وتجديدات بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال العمليات هو المستحق بينهما، فيحدد دائنية ومديونية طرفي العقد، بالإضافة إلى ذلك فعلى عكس حساب الشيك يمكن للحساب أن يكون مدينا (سالب) ناتج

1- أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

2- عبد الحق بوعترس، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

3- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 15، 16.

4- L.Palertin, La banque métier du risque - Opération d'escompte -, Banque, 1967, p : 29.

عن نوع من القروض التي تقيد في الجانب المدين من الحساب كالسحب على المكشوف مثلا وعليه فالحساب يمثل عقدا حقيقيا بين البنك وزبونه، ويخصص الحساب الجاري للتجار، المزارعين، الصناعيين وذلك بغرض إيواء إيراداتهم من مختلف أنشطتهم المهنية¹.

● **حساب التوفير:** هذا الحساب خاص بالأفراد وليس فيه صكوك ولكن دفتر تسجل فيه عمليات السحب والايداع ويتقاضى صاحب الحساب فوائد عليه².

رابعا: اتاحة وسائل الدفع.

1- **تعريف وسائل الدفع:** "هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم"³.

2- **أنواع وسائل الدفع:** وتوجد عدة أشكال وهي كالتالي⁴:

➤ **السند لأمر:** هو ورقة تجارية تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة فهذا السند عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق ومنه فالسند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية.

➤ **السفتجة أو الكمبيالة:** هي عبارة عن ورقة تجارية مثلها مثل السند لأمر ولكنها تختلف عنه في بعض الأمور فهي تكون بين ثلاثة أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في آن واحد ومن جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره، ومن هذه النقطة يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع.

➤ **الشيك:** عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه وقد يكون المستفيد شخصا معروفا ومكتوبا اسمه في الشيك وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله.

الفرع الثاني: العمليات المصرفية الحديثة.

تعتبر العمليات المصرفية الالكترونية من أهم الأعمال الحديثة التي وصل إليها التطور نتيجة تحرير حركات رؤوس الأموال وزيادة الترابط والتشابك في العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول وبالتالي تطورت معها الأعمال المصرفية وأصبحت أعمال الكترونية.

¹- A. Oudinot & J.C.Frabort, Technique et pratique bancaire, Sirey, 1967, p : 59.

²-الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

³-مرجع نفسه، ص: 31.

⁴-مرجع نفسه، ص: 32-37.

أولاً: العمليات المصرفية الالكترونية:

1-تعريف العمليات المصرفية الالكترونية :

يقصد بالعمليات المصرفية الالكترونية" انجاز المعاملات المصرفية عبر شبكات الاتصالات الالكترونية وهي تمكن عملائها من إدارة أعمالهم ومعاملاتهم المالية مع هذه البنوك من خلال المنزل أو المكتب أو في أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريدونه"¹.

2-مزايا العمليات المصرفية الالكترونية : وتتمثل فيما يلي²:

- إمكانية وصول البنوك إلى قاعدة أعرض من العملاء المودعين والمقترضين وطالبي الخدمات المصرفية أي إزالة الحدود.
- تقديم خدمات مصرفية جديدة.
- تخفيض هائل في تكاليف أداء العمليات المصرفية.
- زيادة الخدمات الخاصة بتأمين وحماية العملاء وضمان سرية تعاملاتهم المختلفة.

3-قنوات توزيع العمليات المصرفية الالكترونية :

تجدر الإشارة إلى أن هذه القنوات الالكترونية تقدم الخدمة المصرفية بشكل كامل، وهذا من بداية اختيار الخدمة من العميل مروراً بإجراءات إتمامها ثم انتهاء أدائها بشكل إلكتروني كامل، وأهم قنوات التوزيع تتمثل فيما يلي³:

- **آلة الصراف الآلي:** وهي تلك الآلات التي يمكن نشرها في الأماكن المختلفة (الساحات العمومية، ملتصقة بجدار البنك، البريد والمواصلات...) وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة مثل: السحب والإيداع النقديين والاطلاع عن الحساب.... الخ، ولقد أصبحت هذه الأجهزة من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للأفراد.
- **نقاط البيع الالكترونية:** وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدماتية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونيًا، عن طريق تمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيًا بحاسب المصرف.

1-أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

2-مرجع نفسه، ص: 32.

3- سمير آيت عكاش، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013، ص: 99، 98.

- **الصيرفة المنزلية:** وهو ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان آخر، والذي يتصل بحاسب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر أو رقم سري أو كليهما إتمام العمليات المصرفية المطلوبة.
- **الصيرفة المحمولة:** وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، حيث يستخدم العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصده وكذلك للخصم منه تنفيذًا لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة.
- **التلفزيون الرقمي:** وهو عبارة عن ربط عبر الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسب البنك، وبالتالي يمكن الدخول من خلال رقم سري إلى حاسب البنك أو شبكة الانترنت وتنفيذ العمليات المطلوبة، ويعد هذا التلفزيون من أحدث القنوات التي تم ابتكارها والتي تمكن المصارف من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خصوصًا في المنزل مع ربات البيوت، لاسيما في حالة عدم توفر جهاز حاسب، وعرفت هذه التقنية رواجًا خصوصًا في بريطانيا وفي السويد وفرنسا.

ثانياً: التنوع في العمليات المصرفية والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية.

- نظراً للتقدم السريع والنمو المتلاحق للتكنولوجيا عرفت مختلف الأساليب الفنية المطبقة في مجال النشاط المصرفي تقدماً من أجل مسابته من خلال تخفيض التجديد المالي عن طريق تخفيض تكلفة تقديم الخدمات والأدوات المالية، وتخفيض في أداء المعاملات المالية الشيء الذي يؤدي دوماً إلى تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة وهذا بدوره يساهم في تعميق العولمة المصرفية¹، وقد شمل التنوع في الخدمة أو النشاط المصرفي ما يلي:
- الاتجاه إلى تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية.
 - التوريق أي تحويل الديون المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول.
 - الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء عمليات الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة.
 - الاتجاه إلى التآجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التأمين.
 - استخدام وسائل دفع جديدة ومتطورة².
- وستتناول بعض الأنشطة الحديثة فيما يلي:

¹ - نصيرة محاجبية، وظيفة الهندسة المالية في البنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قلعة، 2005 ص: 89.

² - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 39.

1- المشتقات المالية: " هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية الخ"¹. وتسمح المشتقات بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد ومن أهم المشتقات ما يلي: عقود الخيار، والعقود المستقبلية.

• **عقود الخيار:** " هو عقد يقوم بموجبه محرر العقد أو البائع بإعطاء مشتري العقد الحق (وليس التزام) في أن يشتري منه أو يبيع له شيء (سلعة أو أداة مالية) بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ معين". ولعقود الخيارات عدة أنواع رئيسية نذكرها فيما يلي:

✓ **عقود خيارات الشراء:** هو عقد بين طرفين يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر الحق في الاختيار بين شراء أصل معين أو عدم شرائه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلو أو سعر الخيار وبطبيعة الحال فإن المشتري سوف يدفع العلو للحصول على حق الاختيار، كما أنه سوف ينفذ العقد ويشترى الأصل إذا ارتفع السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد².

✓ **عقود خيارات البيع:** هو عقد بين طرفين يمنح فيه الطرف الأول ويسمى محرر العقد أو البائع للطرف الآخر (المشتري) الحق في الاختيار بين أصل معين أو عدم البيع وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد، ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلو للحصول على حق الاختيار كما أنه سوف يبيع الأصل محل العقد إذا انخفض السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد³.

• **العقود المستقبلية:** إن العقود المستقبلية تشكل مكونا هاما في الأوراق المالية المشتقة كما أنها تمثل أحد المستحدثات الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر مثلها في ذلك مثل خيارات الشراء وخيارات البيع. وتعرف العقود المستقبلية على أنها "عقد معياري منظم بواسطة بورصة منظمة، وهو أيضا اتفاق بين بائع ومشتري الآن لتبادل أصل مقابل نقد وذلك في تاريخ لاحق وبسعر يحدد الآن⁴.

2- شهادات الإيداع: "هي أداة مالية قابلة للتداول يديرها بنك ما وتشهد على أن البنك قد حصل على وديعة بسعر فائدة محدد وأجل زمني محدد وفي معظم الحالات يكون أجل استحقاق هذه الشهادات 06 أشهر وإن كان

¹- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص: 06، 05.

²- مرجع نفسه، ص: 20.

³- مرجع نفسه، ص: 06.

⁴- سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، ط1، مصر، 2005

يمكن إصدارها بأجل أقصر من ذلك أو أطول لمدة قد تصل إلى 07 سنوات ويمكن أن تكون هذه الشهادات قابلة للتداول¹، ولشهادات الإيداع طرفان أساسيان هما:

- **المصدر:** وهو الجهة التي تصدر شهادة الإيداع وتمثل في البنوك ومؤسسات الإيداع الأخرى، بما في ذلك البنوك التجارية، والبنوك العاملة في سوق النقد، وبنوك الادخار.
- **المستثمر:** وهو الطرف الذي يقوم بشراء شهادات الإيداع ويتمثل في الشركات والمؤسسات والأفراد الراغبين في توظيف أموالهم في استثمارات سائلة قصيرة الأجل وكذلك تقوم البنوك بالاستثمار في شهادات الإيداع باعتبارها أداة من أدوات إدارة السيولة، كما تتولى البنوك شراء هذه الشهادات لصالح عملائها.

3-عمليات التوريق: "هي عمليات تحويل مديونية بعض الشركات إلى أوراق مالية متنوعة كالسندات، إذ تقوم البنوك بتقديمها الاستشارات في هذا النوع من العمليات إلى الشركات التي ترغب في دخول السوق المالية، بغرض طرح أوراقها المالية للتداول حيث يدخله البنك ضمن المحفظة الاستثمارية وبما يتوافق مع السياسة الاستثمارية"².

4-خدمات التأمين: تتنافس البنوك المعاصرة مع مؤسسات التأمين المختلفة في تقديم خدمات التأمين للعملاء سواء كانت خدمات تأمين على العقارات أو الممتلكات مثل السفن والسيارات، أو التأمين على منظمات الأعمال ضد السرقة والحريق، أو التأمين ضد الخسائر المالية التي لها رجال الأعمال وتخرج عن نطاق إرادتها، وغير ذلك من خدمات التأمين الأخرى³.

المطلب الرابع: المخاطر المصرفية

تتعدد المخاطر المصرفية بتعدد المصادر وهذا راجع لعوامل داخلية خاصة بالبنك وعوامل خارجية محيطة به.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

أولاً: تعريف الخطر

تعريف (1): "ينشأ عن حالة عدم التأكد (Uncertainty) المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار"⁴.

تعريف (2): "هي احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير"⁵.

¹- سمير محمد عبد العزيز، الصناعة المصرفية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص: 106.

²- مرجع نفسه، ص: 150.

³- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

⁴- محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية)، ط3، دار وائل، عمان، 2004، ص: 22.

⁵- نعيمة حضراوي، إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص: 05.

تعريف (3): كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة اللاتأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين حول أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتماداً على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية¹.

ثانياً: تعريف المخاطر المصرفية

تعريف (1): "يعرف الخطر البنكي على أنه احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"².

تعريف (2): كما تعرف بأنها: " حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"³.

من خلال التعاريف السابق يتضح أن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتنوع مصادر الخطر.

الفرع الثاني: مصادر المخاطر المصرفية

إن المخاطر المصرفية ترجع إلى مصدرين هما⁴:

أولاً: المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة التضخم والتوجه نحو العوامة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك مع غيرها. وهي تعني " أن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها".

ثانياً: المخاطر غير النظامية: هي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

الفرع الثالث: أنواع المخاطر المصرفية:

تعاني البنوك العديد من المخاطر ومن أهمها ما يلي:

¹ - المرجع نفسه، ص: 06.

² - حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة - مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل أيام 6 و7 جوان 2005، ص: 03.

³ - Anne Marie Percie Du Sert, *Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999, p: 25.*

⁴ - حمزة محمود زبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص: 167.

1- المخاطر الائتمانية: وهي عدم قدرة العميل على الالتزام برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجله الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان¹. وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن تحديده فيما يلي:

- **المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه:** وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من مخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدة هذا القطاع.

- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها².

- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات الاجتماعية والسياسية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها وهي ليست فقط أخطاء الغير وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته ونذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها أو تسيلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمعامل واحد ... الخ).

بالإضافة إلى صور المخاطر الائتمانية السابقة والتي حملت في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد فلو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

2- مخاطر السيولة: تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها³، بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها⁴:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

¹ - حمزة محمود زبيدي، المرجع السابق، ص: 167.

² - عبد الحق أبوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

³ - نعيمة حضراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

⁴ - حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 07، 08.

الفصل الأول: الإطار النظري للنشاط المصرفي

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.
- 3- المخاطر التشغيلية:** وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"¹. ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي يمكن أن تتسبب في خسارة كبيرة منها²:
 - الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.
 - الاحتيال الخارجي: وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك.
- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.
- الأضرار في الموجودات المادية وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.
- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.
- التنفيذ وإدارة العملاء: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء. لعدم توفر العنصر البشري الكفاء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.
- 4- مخاطر أسعار الفائدة:** إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور لفائده في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة³، وتمس مخاطرة سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها⁴. أما فيما يخص مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف بأنها "هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية

¹ - جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص: 08.

² - المرجع نفسه، ص: 09.

³ - حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

⁴ - نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

خلال المدة الاستثمارية¹، تتعرض الاستثمارات لمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة، وتكون السندات طويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل تبعاً لاحتمالات ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في المستقبل.

5- مخاطر عدم اليسر: تنشأ حالة عدم اليسر عندما لا تستطيع البنوك تغطية خسائرها من رأسمالها المتمثل بحقوق الملكية²، إن كفاية رأس المال تعتبر من أهم الأمور التي تهتم بها السلطات الرقابية والتي تقاس عادةً بنسبة رأس المال وبالتالي فارتفاع نسبة رأس المال دليل على وجود رأس مال كبير لتغطية الخسائر من قيمة الأصول مما يعني حماية أكبر للمودعين، ولكن الزيادة والنقصان في نسبة رأس المال له تأثير مباشر على الربحية أو نسبة العوائد للمالكين.

6- مخاطر أسعار الصرف: "وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض"³.

تنتج مخاطرة العملة من التغيرات في أسعار الصرف بين عملة المحلية والعملات الأخرى، وتنشأ من سوء تطابق وربما تتسبب في تعرض البنك لخسائر نتيجة لحركات أسعار الصرف المعاكسة في فترة يكون له فيها مركز مفتوح داخل أو خارج الميزانية العمومية (فوري أو آجل) بعملة أجنبية واحدة⁴، ويحدث هذا الخطر كذلك بسبب السياسات أو الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والتي من شأنها أن تؤثر على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطراً نقدياً بالنسبة للبنك.

7- مخاطر التضخم: هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضاً للمخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة⁵.

8- المخاطر الاستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطيء للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي⁶.

¹ - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2004، ص: 192.

² - مرجع نفسه، ص: 195.

³ - عبد الحق أبو عتروس، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

⁴ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 705.

⁵ - نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

⁶ - إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص: 37.

9-مخاطر التسعير: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر¹.

بالإضافة إلى المخاطر السابقة يمكن إدراج بعض المخاطر الخاصة بالاستثمار في الأوراق المالية والتي تتمثل في²:

- **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين.
- **مخاطر الإدارة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار من شأنها أن تترك آثاراً عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها الشركة.
- **مخاطر إعادة الاستثمار:** وهي مخاطر تنتج إذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتح له فرصة لإعادة استثماره على نفس مستوى العوائد التي كانت مستثمرة فيه ومن الأمثلة على ذلك السندات القابلة للاستدعاء إذا تم استدعاؤها لأن أسعار الفائدة في السوق أقل من تلك التي تحملها السندات التي تم استدعاؤها.

¹ - صالح مفتاح وفريدة معارفي، المخاطر الائتمانية (تحديدها-قياسها-إدارتها والحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16 و18 أبريل، 2007، ص: 04.

² - نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المبحث الثالث: عولمة النشاط المصرفي

تعتبر العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط المصرفي بصفة خاصة، رغم أن العولمة كظاهرة عالمية لها جوانبها السياسية والاجتماعية المتنوعة، فإنها مصرفيا قد اتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة.

المطلب الأول: ماهية العولمة المصرفية.

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ثقافية، إلا أن عقد التسعينات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه بالعولمة المالية حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات كبيرة.

الفرع الأول: مفهوم العولمة المصرفية.

تعريف(1): "أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر تأثيرا على النشاط الاقتصادي عامة والمصرفي خاصة ومصرفيا اتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة للزيادة من مكاسبها وقد استلزم ذلك إحداث تطوير وتحسين كبيرين في سهولة وحركة التدفقات المالية والمعلومات وإتاحة الخدمات المصرفية على النطاق العالمي"¹.

ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنوك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل، كما أنها تعني أيضا اكتساب قوة دفع جديدة بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج ومن التغيرات التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك ظهور كيانات مصرفية جديدة أصبحت تؤثر على السوق المصرفية العالمية².

تعريف(2): "هي حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمج نشاطه دوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، مما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، إذا كان البنك في النمو والتوسع والاستمرار فله أن يتبع العولمة، وإذا كان يرغب في غير ذلك فإنه يخضع للتراجع والتهميش أو الابتلاع"³.

ويتجلى لنا من خلال التعريف السابق أن العولمة المصرفية لا تعني أبدا التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة وكبيرة، والانتقال بمحيط النشاط إلى أرجاء الكون

¹ - فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2011 ص:12.

² - مرجع نفسه.

³ - قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص: 14.

الفصل الأول: الإطار النظري للنشاط المصرفي

الفسيح والاندماج في الاقتصاد والسوق العالمي، مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بأكثر فعالية وقدرة وأكثر نشاط لضمان الامتداد والتوسع المصرفي، ولضمان كذلك الاتساق الحيوي للأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف¹.

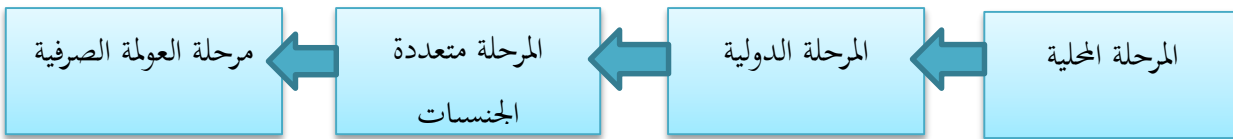
الفرع الثاني: أسباب العولمة المصرفية

تتجه البنوك عموماً نحو العولمة لرغبتها في التوسع والهيمنة العالمية التي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها²:

- 1- التطور الذي حدث في اقتصاديات البنوك والي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.
- 2- مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل وتملك الأسهم وسندات الشركات المختلفة.
- 3- اتجاه المصارف إلى تطوير إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة حيث دخلت بقوة إلى ميادين جديدة كالتمويل التاجيري، صيرفة الأعمال، أنشطة أسواق رأس المال، التأمين، والخدمات المصرفية.
- 4- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها على اتساع الأسواق الدولية وامتدادها.
- 5- تضخم وتنامي الشركات متعددة الجنسيات والتي أضحت تحتاج إلى وجود بنك عالمي يتيح لها خدماته المصرفية حيث تكون.

الفرع الثالث: مراحل العولمة المصرفية

الشكل رقم (1-1): مراحل العولمة المصرفية.



المصدر: فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص: 13.

يوضح الشكل (1-1) المراحل التي مرت بها العولمة المصرفية والتي يمكن إيجازها فيما يلي³:

- وقد اقتضت المرحلة المحلية على الأعمال المصرفية ضمن منطقة جغرافية داخل حدود دولة معينة.
- أما المرحلة الدولية فقد اتجهت فيها المصارف إلى المناطق الدولية للعمل فيها، وهنا يصبح المصرف موجهاً للسوق.
- المرحلة الثالثة المتعددة الجنسية أنشأت المصارف فروعاً ووحدات لها في دول مختلفة فظهرت الشركات متعددة الجنسيات ومصطلح الدولة الأم للمصرف والفروع المنتشرة في عدك دول.

¹ - قادة عبد القادر، المرجع السابق، ص: 14.

² - فاطمة بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 12، 13.

³ - قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

-المرحلة الأخيرة تمثلت في إزالة الحدود بين الأسواق العالمية حيث أصبحت مفتوحة ومتنافسة ومتداخلة، وقد انتشر في هذه المرحلة مفهوم الإدارة الدولية.

الفرع الرابع: أهداف العولمة المصرفية.

تساعد العولمة المصرفية البنوك على تحقيق العديد من الأهداف ومن بينها¹:

1- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل واشباع رغباته.

2- أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته.

3- أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

الأهداف الثلاثة للعولمة المصرفية لا تنفي وجود رغبة عارمة لدى البنوك والمصارف للتوسع والنمو والانتشار والمهيمنة العالمية.

المطلب الثاني: تحديات العولمة للنشاط المصرفي.

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات التي تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وهو من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وقد حدثت تطورات جوهرية في الصناعة المصرفية عالميا ومحليا، وخاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وظهور الكيانات المصرفية العملاقة، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية العالمية واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الأول: تحرير التجارة في الخدمات المالية تزايد حدوث الأزمات المالية وانتشار عمليات غسيل الأموال

عرف النشاط المصرفي في ظل العولمة المالية والمصرفية العديد من التحديات الناتجة بالأصل عن التحرير المالي الذي انجر عنه تزايد حدوث الأزمات المالية وانتشار عمليات غسيل الأموال وهذا ما سنتعرض إليه فيما يلي:

أولا: تحرير التجارة في الخدمات المالية

شهد قطاع الخدمات المالية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما حققت التجارة الدولية في الخدمات المالية زيادة مطردة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين لذلك فقد أضحى التعاون في الخدمات المالية ضرورة ملحة فرضتها الظروف والمصالح الدولية المشتركة، وتلعب التجارة دورا متزايدا في قطاع الخدمات المالية في العديد من البلدان من خلال الصفقات التي عبر الحدود، بل وبشكل أكبر من خلال الاستثمارات الأجنبية، فمع تزايد عولمة الأنشطة الاقتصادية من خلال الصفقات والتدفقات الاستثمارية

¹-فاطمة بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

المتزايدة، تزايدت كذلك الحاجة لخدمات الوساطة وإدارة ومنع المخاطر ذات الطابع الدولي، وثمة احتمالات كبيرة بالمزيد من التوسع في أنشطة الخدمات المالية مع استمرار الدخول في أنشطة اقتصادية جديدة¹.

1- مفهوم تحرير الخدمات ونطاق التطبيق

يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهو ما تسعى اتفاقية الجات إلى إزالته وتخفيفه بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدولة، والتي تصبح محل التعارض لتحقيق تحرير تدريجي وصولاً إلى التحرير الكامل في تجارة الخدمات.

قد تأخذ التجارة في الخدمات شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، أو انتقال مستهلك الخدمة ذاتها من دولة تقديم الخدمة إلى الدولة المستفيدة كما يحدث في حالة إنشاء شركات أجنبية أو فرع لهذه الشركات، أو انتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين الأجانب .

2- الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS أنه بعد استبعاد الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية، ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال وآليات العمل المصرفي السليم، دون الإخلال بالتزاماته في إطار الاتفاقية، بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار وتماسك النظام المصرفي ومع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء أو أية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية².

3- تحديات الدول النامية في مواجهة تحرير تجارة الخدمات المالية

إن تحرير تجارة الخدمات المالية من شأنه تحقيق منافع كثيرة للدول، حيث من المفروض أن يتيح الاتفاق للدول النامية فرص نفاذ خدماتها المصرفية إلى أسواق الدول المتقدمة، وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة والمتطورة لأسواق الدول النامية، وأيضاً الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية في أسواق الدولة المستوردة للخدمة، إلا أنه نتيجة لتواضع إمكانيات الدول النامية بصفة عامة، وانخفاض كفاءتها

¹ - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 05.

² - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

وقدرتها التنافسية، فضلا عن كون معظمها مستورد صافي للخدمات المالية، فإن هذه الدول ستوضع في مواجهة عدة تحديات أهمها¹:

- حدة المنافسة خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي، مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي، واحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة.

- إن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من اتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الكلية للدولة، وبالتالي على سياسة التنمية عند وجود أشكال من المنافسة الضارة خاصة في مجالات الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية، فإذا أضفنا إلى ذلك قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهريب الضريبي وتسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال وحجب عملياتها من السلطة الرقابية لاتضح خطورة هذه المسألة، فيمكن أن يقلل التحرر بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات المالية الناشئة من المؤسسات الوطنية ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية.

- إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية قد يؤدي إلى وضع المصارف ذات مخاطر عالية مما يعرضها والجهاز المصرفي لاحتمالات الخسارة، خصوصا في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الوطنية.

- هناك خوف كبير بأن لا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معين.

ثانيا: تزايد حدوث الأزمات المالية كنتيجة للتحرير المالي والمصرفي

تعرف الأزمات المالية والمصرفية على "أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، معدل الصرف"².

¹ - سعيدي وصاف وعتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات-، بدون سنة نشر، ص:301.

² - عبد الغني حريزي، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 05.

فالأزمات المصرفية "هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلية والباعث للكثير من الأزمات هو بالأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي (الأجنبي)¹".

إن من أهم الآثار السلبية للعملة المالية على الجهاز المصرفي هي حدوث الأزمات المصرفية في عدد من دول العالم، حيث أدت سياسات التحرير المالي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، وذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي ونظرا لأن التحرير يعني إلغاء القيود أدى بالبنوك إلى التوسع في نشاطها الاقراضي دون الاحتياط لذلك، وفي ظل سياسة الإشراف والرقابة غير حازمة أدى إلى دخول هذه البنوك في متاهة التعثر ومع تفاقم هذه الظاهرة أدى إلى تعرض الكثير من الدول إلى أزمات مصرفية ومالية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980-1996 حدثت أزمات مصرفية فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت الأزمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوروبا، وفي دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، أهم تلك الأزمات أزمة المكسيك سنة 1996، ودول جنوب شرق آسيا عام 1997، والأرجنتين وروسيا 1999، بالإضافة إلى الأزمات الأخرى والتي كان تأثيرها محدود لا يتعدى حدود الدولة الواحدة، كما هو الحال في كثير من الدول النامية والإفريقية والعربية².

إن من الأسباب الرئيسية للازمات المصرفية راجع إلى تراكم الديون المتعثرة، الذي يظهر في جانب منه عدم التزام البنوك بالقواعد التنظيمية الحذرة بل وقيامها ببعض الممارسات غير السليمة، بالإضافة إلى ضعف نظام الرقابة والإشراف ولتجنب أو التخفيف من آثار ذلك لابد من العمل على استقرار النظام المالي والمصرفي من خلال تطبيق برامج الإنذار المبكر وتدعيم سياسة الرقابة والإشراف الكفاء والحازم.

ثالثا: انتشار عمليات غسيل الأموال

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحالي، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها سواء في دول العالم المتقدم منها أو النامي في ظل التحرر المالي الذي يسود الأسواق المالية العالمية.

1-تعريف غسيل الأموال

"يقصد بغسيل الأموال كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية ومنبع وأصل الأموال المحصل عليها بأساليب التعتيم، أي الأساليب غير الشرعية وغير القانونية، حتى تظهر وكأنها من مصادر مشروعة³".

¹ - عبد الغاني حريري، المرجع السابق.

² - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

³ - الأخصر عزي، دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 167.

2- علاقة تبيض الأموال بتسيير البنوك

يشير الواقع العلمي إلى أن بعض القيادات المصرفية تتردد في قبول مبدأ مواجهة ومكافحة غسيل الأموال لسببين رئيسيين السبب الأول يتلخص في أن المبدأ العام في قبول الإيداعات هو تشجيع المودع على الإيداع لأنه الممول للبنك، ولذا كانت سرية الحسابات، والسبب الثاني أنه قد ينتهي الأمر إلى تحميل البنوك المسؤولية عن قبول الإيداعات غير نظيفة رغم أن ذلك قد يتم بحسن نية.

وفي هذا الجانب يعتبر من المهم للغاية معرفة مدى ارتباط الإدارة البنكية بالإدارة العلمية وخاصة منهج فعالية الإدارة بالأهداف في البنوك من حيث مبادئها ومقوماتها، بحيث أن هذا الارتباط هو الذي يوضح مدى الارتجالية والعشوائية والرداءة، أو الجودة والفعالية، ومن هذا المنطلق فقد نجد أن هناك تزايد في تبيض الأموال دون أن يتفطن له المسير المصرفي خاصة إذا لم يكن مدعماً بتكوين بنكي مقبول لأن إدارة البنوك تعني التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة والمراقبة، وأن غياب هذه العناصر يزيد في تزييف الحقائق وهدر الكفاءات، وهذا من شأنه التأثير على الإبداع في العمل وعلى الثقة التي وضعها جمهور المتعاملين في البنك في موظفيه ومسؤوليه¹.

الفرع الثاني: الثورة التكنولوجية والاندماجات المصرفية

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، بالإضافة إلى الاندماج المصرفي الذي له قوة تأثير خاصة تزايدت في ظل تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي وفيما يلي عرض لكل منهما.

أولاً: الثورة التكنولوجية

يعتبر التقدم التكنولوجي المتغير الأساسي الذي ساهم في أحداث تغيرات جذرية في النشاط المصرفي في ظل العولمة، حيث اهتمت البنوك كثيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث التقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، الأمر الذي يتواءم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية، ويحقق للبنك نمواً مطرداً في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى ومن أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر، حيث أدى إلى السرعة في تقديم الخدمات وتقليل الأعباء والبيروقراطية وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنوك، كذلك من مظاهر التقدم هي ظهور البنوك الإلكترونية، وإدخال خدمات الحاسب على شبائيك (System On Line)، وإضافة إلى بطاقات

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 261.

الضمان وبطاقات صرف النقدية وبطاقات الشيكات ما كانت تصدر إلا في حالة وجود التقدم في الاستخدام التكنولوجي¹.

ويعد تطور ووصول الخدمات المصرفي الالكترونية لمراحل أكثر تقدما سلاح ذو حدين، فعلى الرغم من تأثيره الإيجابي على كفاءة التنفيذ والأداء في البنوك، إلا أنه يلقي المزيد من الأعباء عليها لا سيما أن الخدمات المصرفية المقدمة عبر القنوات الالكترونية المختلفة باتت تحدد الخدمات المقدمة بواسطة الفروع مع تناقض ربحية العمليات المصرفية التقليدية

ثانيا: الاندماجات المصرفية

يعد الاندماج المصرفي أحد المتغيرات العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة خاصة خلال العقد الثاني مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر المرتفعة والمنافسة الشديدة، ولم تقتصر عمليات الاندماج على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت أيضا لتسجل حالات اندماج مصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة، ويعود تزايد الاندماج المصرفي في وقتنا المعاصر لعاملين أساسيين:

- العامل المتعلق باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهذا من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

- العامل المتعلق بمعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 8% من قيمة الالتزامات المصرفية لأي بنك وهذا في إطار اتفاقية لجنة بازل حول الرقابة البنكية، ضف إلى ذلك العوامل الأخرى كالتقدم التكنولوجي وتطور المعلوماتية وتكريس ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي والناقتا، ويمكن تعريف الاندماج المصرفي على أنه:

"اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما اراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد"².
وتهدف البنوك من وراء عملية الاندماج المصرفي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي³:

- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين.
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد.

¹ - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص: 441.

² - عمار بزور ومسعود دراوسي، الاندماج كآلية لزيادة القدرة التنافسية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي الواقع والتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص: 138.

³ - عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسين بن بوعلبي الشلف، 2005، ص: 21.

الفصل الأول: الإطار النظري للنشاط المصرفي

- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة كفاءة عالية.
- توفير رؤوس أموال ضخمة، والقدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة.

1-الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية

إن الاندماج المصرفي أمر ضروري لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم، والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، الأمر الذي يسمح بتحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية، ويمكن تلخيص أهم نتائج الاندماج في¹:

- الاندماج المصرفي يهيئ فرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الائتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية.
- التوسع في فتح الأسواق وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتنويع الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره.
- خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية.
- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.
- زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي.

الفرع الثالث: تغيير هيكل الخدمات المصرفية ومقررات لجنة بازل

تعتبر الخدمات المصرفية ومقررات لجنة بازل من أهم التحديات المعاصرة التي تفرضها العولمة المالية على النشاط المصرفي.

أولاً: تغيير هيكل الخدمات المصرفية

شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية منذ منتصف عقد الثمانينات للقرن العشرين اتجاهًا متزايدًا نحو التحرر من القيود والتشريعات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، ومن صور التحرر الهيكلي فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحًا بها أمام البنوك والمؤسسات المختلفة، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع ومكاتب التمثيل، بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات، وقد انعكس هذا المناخ بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي²:

¹- عبد الرزاق حبار، المرجع السابق، ص ص: 21، 22.

²- مرجع نفسه، ص ص: 22، 23.

- حدثت تغييرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي للأرباح يتحقق من الائتمان المصرفي بل من أصول أخرى مدرة للدخل كعمليات إدارة الأصول والعمليات خارج الميزانية، كما انخفض نصيب الودائع في اجمالي خصوم البنك.

- أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية.

- شهدت البنوك في معظم دول العالم تغييرات هامة في مكونات الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى اجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية، بالإضافة إلى اتجاه البنوك للتعامل بأسعار الفائدة المتغيرة على اختلاف أشكالها، الأمر الذي أدى إلى جعل تكلفة مصادر تمويل البنوك بما فيها الودائع أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة.

ثانيا: متطلبات لجنة بازل

مع تزايد العولمة المالية أصبح العمل المصرفي أكثر عرضة للمخاطر سواء كانت ناتجة عن عوامل خارجية أو داخلية، وأصبح إلزاما على البنوك أن تحتاط لهذه المخاطر، وبعده وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، حيث أصبحت البنوك ملزمة بأن تصل نسبة رأسمالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992. قد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعرف بمقررات بازل 2¹، وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد شامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية¹:

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي.

- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.

- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال، ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا، ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي، وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة، وتعتقد لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي.

¹ - فائزة زقاي وحمزة فايزة، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص: 65، 66.

يركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفي نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة، ولهذا الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية، وفي بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رأس مال كاف.

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي، خاصة ميادين الأوراق المالية والتأمين، لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين، وفيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال.

المطلب الثالث: استراتيجيات لمواجهة تحديات العولمة

أصبح لزاما على البنوك في ظل عالم مصرفي متغير من أهم ملامحه التحرير والانفتاح والمنافسة والابداع على تبني استراتيجيات لتفادي التأثيرات السلبية لهذه التطورات وكذا مواكبتها بشكل يرتقي بأدائها إلى مستوى أحسن وهذا بالارتكاز إلى المحاور التالية¹:

الفرع الأول: التحول إلى البنوك الشاملة.

ينبغي خروج البنوك عن دورها التقليدي وتحولها إلى البنوك الشاملة من خلال تبني استراتيجيات متطورة للعمل المصرفي تقوم على أساس التنوع والتخلي عن التخصص الوظيفي والقطاعي، ويمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى إلى تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث تجمع بين وظائف البنوك التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، وهذا التحول سوف يضع على عاتق البنوك الكثير من المهام المتجددة لتمارسها استكمالاً لدورها، ولعل أهمها التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية والتي تتضمن ثلاثة وظائف رئيسية وهي: التسنيدي، التسويق، تقديم الاستشارات، القيام بنشاط التمويل التاجيري، ممارسة نشاط أمناء الاستثمار، تقييم المشروعات.

¹ -عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24-31.

الفرع الثاني: تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

لا بد أن البنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدرتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة قد أصبح مطالبة بتنويع مجالات توظيف مواردها، وتقديم أنشطة تمويلية مختلفة على أسس مبتكرة وإبداعية تتلاءم مع احتياجات العملاء المتنوعة، وتمثل أهم هذه الخدمات فيما يلي:

- صيرفة التخرئة.

- تقديم القروض المشتركة.

- تأسيس شركات رأس المال المخاطر.

- القيام بعمليات خصم الديون.

الفرع الثالث: تبني المفهوم الحديث للتسويق

إن تبني المفهوم الحديث للتسويق يعد أحد ركائز استراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء في الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، ومن ثم تبرز الحاجة إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم.

الفرع الرابع: تنمية الموارد البشرية

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكافة محاورها بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب عدد من السياسات المتكاملة للوصول إلى نموذج المصرفي الفعال.

الفرع الخامس: مواكبة المعايير الدولية

إن البنوك مطالبة بمراجعة القواعد والمعايير الدولية في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة بالسوق المصرفي، ومن بين المجالات التي ينبغي العمل على مواكبتها نذكر ما يلي:

- تدعيم القواعد الرأسمالية.

- تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك.

- الاهتمام بإدارة المخاطر.

- متطلبات مكافحة غسل الأموال.

- تحديث نظم الإدارة ودعم الرقابة الداخلية.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل المتمحور حول "الإطار النظري للنشاط المصرفي"، قد كان التركيز فيه منصبا على ثلاثة عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى التعريف بالنشاط المصرفي ومدى أهميته في الحياة الاقتصادية، ثم بيان أهم العمليات المصرفية سواء كانت تقليدية أو حديثة بالإضافة إلى مخاطرها، وفي الأخير تحديات العولمة للنشاط المصرفي المتمثلة في تحرير التجارة في الخدمات المالية، تزايد حدوث الأزمات، انتشار عمليات غسيل الأموال، والثورة التكنولوجية والاندماجات المصرفية بالإضافة إلى كل من التغيير في هيكل الخدمات المصرفية ومتطلبات لجنة بازل. إن النشاط المصرفي وعلى رأسه الإقراض، يلعب دورا أساسيا في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يقوم على أساس الثقة في التعامل ما بين البنك وأصحاب الودائع وطالبي القروض، كما تمثل العمليات المصرفية صور النشاط المختلفة التي تقوم به البنوك، نظرا لتعاظم دورها في الآونة الأخيرة، بسبب ما شهدته الساحة العالمية من تطورات في سوق العمل المصرفي، وعدم اكتفاءها بمنح القروض واستقبال الودائع فقط فأصبحت منوطة بكل العمليات الحديثة من تقديم استشارات وإدارة المحافظ المالية وتحويل المصارف إلى القيام بأعمال الكترونية وإلى مواقع عبر الانترنت ليس لها وجود حقيقي، والجدير بالملاحظة أن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات المصرفية وملازما لها، لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جيدة وعليه تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي لها.

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وقد حدثت تطورات جوهرية في الصناعة المصرفية عالميا ومحليا، وخاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وحدثت تغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي، وظهور كيانات المصرفية العملاقة، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية العالمية واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات مما فرض على النشاط المصرفي مواكبة هذه التطورات لمواجهة تحديات العولمة.

**الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي
والتفاعلي للسياسات الاحترازية
الكلية**

تمهيد:

برهنت الأزمة المالية العالمية عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي، وسلطت الضوء على أهمية إعادة تقييم هيكل النظام المالي وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر المنتظمة وذلك من خلال تعزيز الإطار التنظيمي الكلي، وهو ما يعرف بالسياسات الاحترازية الكلية الذي يعد مصطلح حديث نسبياً وقد تبناه بنك التسويات الدولي مع بدايات الألفية الجديدة ضمن إطار تحديد المعايير الواجب اتخاذها من أجل التطبيق العملي لهذه السياسات.

تشكل السياسة الاحترازية الجزئية إحدى أهم وسائل الرقابة في يد السلطات الإشرافية، فمن خلالها يتم ضمان استقرار أهم الوحدات المكونة للنظام المالي ممثلة خصوصاً في البنوك، فبالرغم من الدور الذي تلعبه إلا أنها غير كافية لذلك فأصبح من الضروري على السلطات الرقابية الإشرافية اللجوء إلى السياسات الاحترازية الكلية كعنصر مكمل لها للحد من المخاطر النظامية وضمان استقرار النظام المالي ككل.

ولالإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهم كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية السياسات الاحترازية الكلية.
- المبحث الثاني: أساسيات حول السياسات الاحترازية الكلية.
- المبحث الثالث: إطار السياسات الاحترازية الكلية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الأول: ماهية السياسات الاحترازية الكلية

أصبحت السياسات الاحترازية الكلية من المحاور المهمة ضمن أطر العمل التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية وذلك في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من أن سياسات التنظيم والرقابة الجزئية غير كافية وحدها لضمان صحة النظام المالي ككل وهذا ما يتطلب مساندتها بمنهج أكثر شمولية للسلامة الاحترازية الكلية التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، وسنستعرض في هذا المبحث الإطار النظري لهذه السياسات الاحترازية الكلية.

المطلب الأول: تعريف السياسات الاحترازية الكلية

لقد تم استعمال مصطلح السياسات الاحترازية الكلية للدلالة على الرقابة الاحترازية التي تهدف للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية، أحيان أخرى تستعمل للدلالة على مجموع مقاربات تسيير "الخطر النظامي"، أو "المخاطر التي تمس النظام المالي ككل".

الفرع الأول: تعريف السياسات الاحترازية الكلية

تعريف (1): "تعرف السياسة الاحترازية الكلية أو سياسة التحوط الكلي بأنها سياسة تستخدم في المقام الأول للحد من المخاطر النظامية والاضطرابات التي تحدث في تقديم الخدمات المالية الأساسية التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي"¹.

تعريف (2): "كما أنها تعرف بأنها تلك السياسة التي تستخدم الأدوات الموجهة للحد من المخاطر النظامية والتصدي لأي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي في الاستمرار في تقديم الخدمات المالية الأساسية التي قد يترتب على انقطاعها أو اضطرابها نتائج خطيرة على الاقتصاد الحقيقي"².

تعريف (3): "هي السياسة المستخدمة في رصد وتقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي بغية حماية استقرار النظام المالي ككل، الذي يشمل أيضا تعزيز متانة النظام المالي منع وخفض تراكم المخاطر لضمان أن القطاع المالي يمثل مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي المستدام"³.

وبهذه التعاريف الموجزة تبين أن السياسة الاحترازية الكلية ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي الوسيلة التي تستخدم حزمة من الأدوات المناسبة التي تهدف إلى توفير نظام مصرفي ومالي يتسم بالقوة والمتانة، وقادر على مواجهة الصدمات مع القيام بوظائفه في مجال الوساطة المالية بكفاءة عالية وبما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

¹ - Jose Vinals, Macroprudential Policy: An Organizing Framework, The monetary and capital Markets, Department in consultation with research and other departments, 14/03/2011, p :07.

² - محمد يوسف الهاشل، السياسات الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية - تجربة بنك الكويت المركزي-، اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في صندوق النقد العربي، مصر، 2015/09/12، ص:01.

³ - IMF& BIS& FSB، Macroprudential policy tools and frameworks Update to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, 27 October 2011, p :02.

الفرع الثاني: أهداف السياسات الاحترازية الكلية

تهدف السياسات الاحترازية الكلية إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي ككل، وذلك عن طريق الحد من تراكم المخاطر النظامية أي خطر حدوث اختلالات واسعة النطاق في توفير الخدمات المالية التي لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي وتعزيز مرونة النظام المالي، وهو الهدف الرئيسي لها بالرغم من أنه قد يكون هدفا ثانويا مقارنة بالسياسات العامة الأخرى، والهدف منها أيضا هو الوقاية بدلا من العلاج، أو القدرة على تحديد الخلل قبل أن تصبح مشكلة¹.

فهناك هدفين مركزيين للسياسة الاحترازية الكلية راجع إلى بعدين أساسيين للمخاطر النظامية هما البعد الدوري والبعد الهيكلي، البعد الدوري يشير إلى توزيع المخاطر في وقت معين والبعد الهيكلي يشير إلى توزيع المخاطر عبر النظام المالي في أي وقت².

فمن جهة السياسات الاحترازية الكلية تهدف إلى تعزيز مقاومة النظام المالي وهو ما يعني زيادة قدرتها على استيعاب الصدمات الاقتصادية والمالية مع تجنب آثار كبيرة على الاقتصاد الحقيقي، ومن جهة أخرى تهدف إلى الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية الكامنة في النظام المالي، مما يعني تلك التقلبات التي أنشئت في النظام المالي أو من خلاله³.

حيث ركز كل من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية على العناصر التي تميز السياسات الاحترازية الكلية عن غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى المتمثلة فيما يلي⁴:

- من حيث الهدف: الحد من المخاطر المالية النظامية أو مخاطر النظام المالي ككل.
- من حيث نطاق التحليل: النظام المالي ككل وتفاعله مع الاقتصاد الحقيقي.
- مجموعة من القوى والآلات وادارتها: أي أدوات الاحترازية والأدوات المخصصة تحديدا للسلطات الاحترازية الكلية.

ومع ذلك السياسة الاحترازية الكلية لها تكاليفها، فالوقاية من المخاطر النظامية قد يؤدي إلى مستوى دون المستوى الأمثل للوساطة المالية مما يؤثر سلبا على القطاع الحقيقي.

المطلب الثاني: دورة السياسات الاحترازية الكلية

تبدأ دورة تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية بتحديد المخاطر وتقييمها الشكل (2-1)، وفي هذه المرحلة يجري تحليل استقرار القطاعات الرئيسية للنظام المالي، وأي روابط محتملة بين البيئة المالية الكلية المحلية والدولية ويؤدي التحليل الإحصائي، والاستعراض المالي الشامل نصف السنوي، والاستخبارات السوقية والحكم أداء أدوارا مهمة في

¹ -Thibaut Duprey، Qu'est-ce que la politique macroprudentielle ?, sur le site d'internet : <http://www.bsi-economics.org/264-definition-politique-macroprudentielle>, p :02.

² -Ibid.

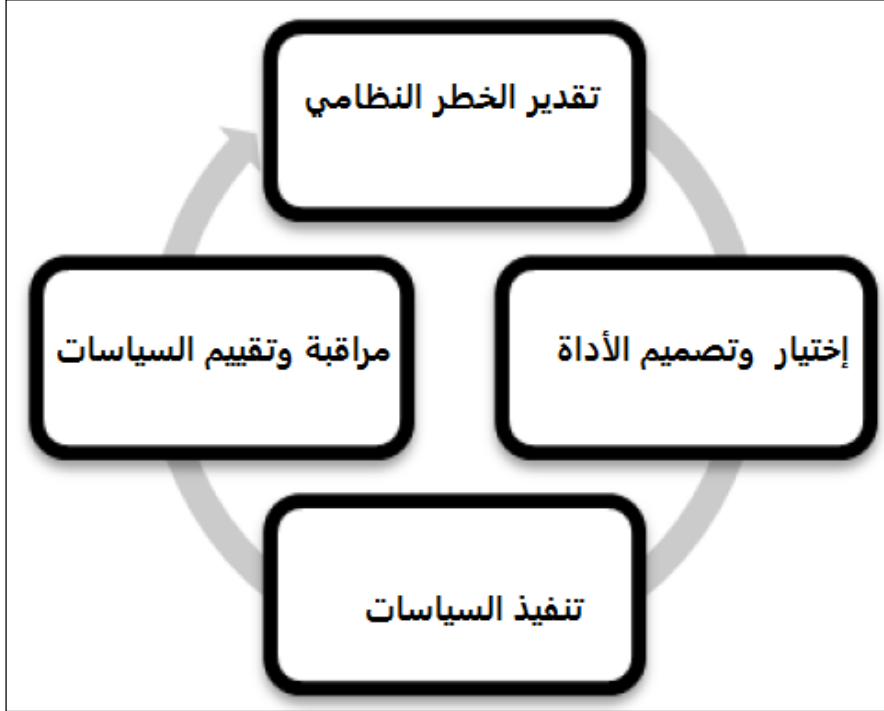
³ -Ibid.

⁴ -Ibid.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

هذه المرحلة لتحديد المخاطر، وتتوج هذه الخطوة باتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي النظر في التدخل الاحترازي الكلي.

الشكل رقم (2-1): دورة السياسات الاحترازية الكلية



Source : Banc ceannais na hEireann Central Bank of Ireland, A Macro-Prudential Policy Framework for Ireland, Euro system, Dublin 2014, www.centralbank.ie, p : 10.

إذا كان هناك دليل على وجود مخاطر نظامية، سيقوم البنك المركزي باختيار وتصميم أداة احترازية كلية مناسبة أو مجموعة من الأدوات، ويقوم التحليل الاقتصادي والسلطات التشريعية بتوجيه هذه القرارات ويمكن أن تشمل الاعتبارات ما إذا كانت الأداة تستهدف مخاطر محددة وتناسب معها وأقل عرضة نسبيا للثغرات الشفافة، تسبب تشوهات سلبية محدودة للنظام المالي، ولها صدى محدود عبر الحدود.

ويحدد الأساس القانوني عند تنفيذ الأداة نطاق تطبيقها ولذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إذا كان من الضروري استخدام أكثر من أداة واحدة، فإن التسلسل المناسب لنشرها يحول دون حدوث تشوهات لا مبرر لها في النظام المالي، وسوف تشكل مؤشرات تصميم المخاطر النظامية على تفعيل وتقوم أدوات محددة مهمة صعبة.

تشكل السياسة الاحترازية الكلية مجالاً جديداً للمسؤولية بالنسبة للعديد من المصارف المركزية، كما أن الخبرة المحدودة في بعض الأدوات الجديدة تعني أن المنافع الصافية لهذه التدابير غير معروفة، ولذلك فإن التحليل النوعي والحكم بالتوازي مع التحليل الإحصائي سيكون مهماً عند اختيار الأدوات.

وفي الخطوة الثالثة ستكون اعتبارات التوقيت مهمة عند تنفيذ قرارات السياسة الاحترازية الكلية، لضمان أقصى قدر من الفعالية يجب نشر الأدوات في وقت مبكر أو متأخر جداً استجابة للمخاطر المحددة للتكاليف، فإذا تم وضع

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

الأدوات في وقت مبكر جدا قد يتحاييل المشاركون في السوق على التدبير أو قد تكون هناك آثار اقتصادية غير مقصودة، ولكن إذا تم نشر الأدوات بعد تراكم المخاطر النظامية فعليا سيكون تأثيرها محدودا، ويقر البنك المركزي أيضا بأن الاتصال جزء هام من عملية وضع السياسات، ويتعهد بتنبيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الوقت المناسب بشأن أي تدابير مقصودة.

والطبيعة المتعددة الأوجه للمخاطر النظامية تعني أنه ستكون هناك تفاعلات في عدد من مجالات السياسة العامة، بما في ذلك الاحتراز الجزئي والنقدي والمالي، ويستفيد البنك المركزي من خلال هيكله الموحد من أوجه التكامل التي يمكن أن تساعد على تجنب الصراعات بين الإشراف الاحترازي الجزئي والكلية منذ النشوء، كما سيراقب البنك المركزي أي تفاعلات مع مجالات السياسة الأخرى خلال دورة السياسة الاحترازية الكلية، ويقوم بنشر وإصدار الأدوات ضمن حدود اللوائح والتشريعات الداعمة لذلك، إن التنسيق الدولي مهم بالنظر إلى إمكانية حدوث آثار عبر الحدود، ولتعزيز أطر احترازية كلية سليمة داخليا وخارجيا وضمان تجسيد الأهداف والأدوات الوسيطة للسياسة الاحترازية الكلية التي يتعين على السلطات الوطنية الامتثال لها أو شرحها، ولتوفير التوجيه لصانعي السياسات الوطنية لابد من نشر التقارير عن السياسة الاحترازية الكلية واعتماد إطار تنسيقي بين السلطات الوطنية والدولية بشأن الإجراءات التي تنظم تدابير السياسة الاحترازية الكلية¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاحترازية الكلية

ينبغي أن تستخدم السياسة الاحترازية الكلية أدوات متغيرة وثابتة وأن تطبقها بهدف الحد من المخاطر النظامية وزيادة مرونة النظام المالي في استيعاب هذه المخاطر وتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

الفرع الأول: أدوات رأس المال

هي أدوات واسعة النطاق عبارة عن نسب تضاف إلى نسب كفاية رأس المال لضمان السلامة الاحترازية الجزئية وللرفع المالي ومخصصات خسائر القروض².

أولا: رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية

استحدثت اتفاقية بازل 3 إطارا لرأس المال الوقائي المتغير بتغير الوقت إضافة إلى الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي ومخزوننا وقائيا آخر لا يتغير بتغير الوقت (الاحتياطي المرصود للحفاظ على رأس المال)، ويتوقع أن يبدأ تدريجيا تطبيق رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، ويهدف رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية إلى زيادة قدرة البنوك على الصمود أمام الاختلالات في أسواق الائتمان وبالتالي يعزز آفاق الاقتصاد متوسطة الأجل، ففي أوقات اليسر عندما تتزايد المخاطر على نطاق النظام

¹ - Banc ceannais na hEireann Central Bank of Ireland, A Macro-Prudential Policy Framework for Ireland, Euro system, Dublin 2014, www.centralbank.ie, p: 09,10.

² - صندوق النقد الدولي، تقرير القضايا المختارة للمملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم 286/15، واشنطن، سبتمبر 2015، ص: 39.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

يمكن أن تفرض الجهات التنظيمية رأس المال الوقائي الذي من شأنه أن يساعد البنوك على تحمل الخسائر في أوقات العسر.

➤ الاعتبارات التشغيلية لرأس المال الوقائي¹:

توصي لجنة بازل بأن يكون الحد الأقصى لرأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، رغم أنه يمكن تحديد حد أقصى أعلى بناء على الاعتبارات الأوسع للسلامة الاحترازية الكلية. ويمكن أن تساعد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على معايرة الحجم المناسب لرأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية ليعكس كلا من النقص في رأس المال في سيناريو للضغوط ورأس المال الإضافي اللازم للحفاظ على ثقة المستثمرين في حالة هبوط النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للبنوك الأجنبية في مناطق الاختصاص المضيفة، يقضي مبدأ المعاملة بالمثل الوارد في إطار اتفاقية بازل 3 بأن تكفل الجهات الرقابية الوطنية قيام البنوك التي تخضع لرقابتها بتطبيق رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية على الانكشافات لمنطقة الاختصاص المضيفة التي فرضت هذا التدبير، وسيطبق ترتيب المعاملة بالمثل طالما أن رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية لم يتجاوز 2.5%، تكون بعدها المعاملة بالمثل طوعية أو تستند إلى مزيد من الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية بين سلطات البلد الأم والبلد المضيف.

قد تستغرق البنوك بعض الوقت لزيادة رأس المال بحيث تبدأ عملية زيادة رأس المال الوقائي في مرحلة مبكرة من الدورة المالية، وينبغي الإعلان سلفاً عن الزيادات في رؤوس الأموال الوقائية بفترة 12 شهراً حتى يتاح للبنوك متسعاً من الوقت لاستيفاء المتطلبات الإضافية، وفي أوقات الضغوط المالية، يمكن أن يبدأ فوراً سريان خفض رأس المال الوقائي للمساعدة على الحد من مخاطر حدوث ضائقة ائتمانية.

تشير لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أن العوامل الداعية إلى تشديد حدود رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية يمكن أن تستند إلى تقديرات فجوة الائتمان (التي تشتق باعتبارها انحراف نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي عن الاتجاه العام)، ويمكن أيضاً إدراج مؤشرات أخرى للإنذار المبكر (مثل نمو الائتمان، وانحراف أسعار العقارات والأسهم عن الاتجاهات العامة طويلة الأجل، ومقاييس تقلب الأسواق وفروق العائد على أسعار الفائدة ونسب خدمة الدين والرفع المالي، والاعتماد على التمويل بالجملة، وأرصدة الحساب الجاري)، التي تعكس المخاطر النظامية القطرية، وبمرور الوقت سيتعين مراقبة أداء هذه المؤشرات في تحديد المخاطر النظامية.

ويمكن أن تستند العوامل الدافعة لإرخاء رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية إلى المؤشرات السوقية عالية التواتر الدالة على خضوع القطاع المصرفي لضغوط من قبيل أسعار الأصول، وفروق العائد على الائتمان ومقاييس تقلب الأسواق في أسواق الأسهم والنقد الأجنبي، ويمكن إدخال مؤشرات إضافية تشمل معدل النمو والرفع المالي على القروض الجديدة، وأوضاع الائتمان، وزيادة القروض المتعثرة. ولضمان استخدام البنوك لرأس المال

¹ - صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص: 50.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

المحرر لاستيعاب الخسائر، ينبغي فرض قيود على مدفوعات أرباح الأسهم عند تحرير رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية.

ثانيا: متطلبات المخصصات الديناميكية لخسائر القروض

تساعد هذه المتطلبات على تمهيد تكاليف رصد المخصصات على امتداد الدورة المالية وتحمي دخل البنوك ونشاط الإقراض في أوقات العسر، ويمكن استخدام هذه المخصصات المجمعة، التي تجنب في أوقات اليسر، لكي تغطي الخسائر في أوقات العسر عندما تتجاوز مخصصات محددة للقروض الضعيفة متوسط المخصصات المحددة على امتداد الدورة الاقتصادية¹.

ثمة أربعة مناهج رئيسية لمتطلبات المخصصات الديناميكية لخسائر القروض، على النحو التالي²:

- تراكم مخصصات عامة على امتداد الدورة الاقتصادية (المنهج القائم على الصيغ) وفقا لتوقعات خسائر القروض القديمة والقائمة صافية من أي مخصصات محددة للخسائر التي تحدث خلال الفترة.

- النظم القائمة على الدوافع تستخدم مستويات حدية المؤشرات لزيادة أو تحرير الاحتياطيات الوقائية من المخصصات الديناميكية لخسائر القروض.

- رصد المخصصات لكل قرض على حدة، على أساس الخسائر المتوقعة والاحتمالات المرجحة لبيانات التخلف عن السداد.

- منهج مختلط يجمع بين المنهج الأول والثاني، مع وجود عامل مسبب للسماح للبنوك بالحصول على احتياطيات المخصصات الديناميكية لخسائر القروض.

والمنهج القائم على الصيغ هو أقل أطر متطلبات المخصصات استخداما للبيانات (على سبيل المثال أوروغواي واسبانيا) وهو يبني ويجرر احتياطيات المخصصات الديناميكية لخسائر القروض تلقائيا وتدرجيا مع تغير خسائر القروض الفعلية على امتداد الدورة، وفي المقابل تتطلب النظم القائمة على الدوافع تقدير المستويات الحدية للمؤشرات التي تعطي إشارة عن تحرير المخصصات، ولكن يمكن أن تسمح بادخار الاحتياطيات لاستخدامها بسرعة خلال أوقات الضغوط.

ويمكن أن يستند المنهج المختلط إلى صيغة التراكم ولكن تضاف إليها قاعدة تتعلق بالدوافع لتحرير المخصصات على أساس نفس المؤشرات المحددة لتحرير رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية، ولا يسمح لبنك باستخدام احتياطياته الديناميكية لخسائر القروض إلا إذا بينت المؤشرات حدوث تباطؤ في النشاط، وكما هي الحال بالنسبة لتحرير رأس المال الوقائي المعاكس للاتجاهات الدورية، ينبغي فرض قيود على مدفوعات الأرباح عند تحرير المخصصات الديناميكية لخسائر القروض.

¹- صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص:51.

²- مرجع نفسه.

الفرع الثاني: أدوات السيولة

وتتمثل في نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع، والاحتياطيات الإلزامية ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر.

➤ الاعتبارات التشغيلية لأدوات السيولة¹:

تتوافر مجموعة مختلفة من أدوات السيولة لتعزيز نمط التمويل السليم في البنوك. ويؤدي احتياطي السيولة الإلزامي مثل نسبة الأصول السائلة إلى إلزام البنوك بالاحتفاظ بمقدار معين من الأصول السائلة كحصة من مجموع التمويل قصير الأجل.

ويمكن استخدام نسبة تغطية السيولة للمساعدة على ضمان احتفاظ البنوك بمستويات كافية من الأصول السائلة عالية الجودة لتمويل صافي التدفقات النقدية الخارجة على مدار 30 يوماً، ويمكن أن تساعد نسبة شرط التمويل المستقر (مثل نسبة صافي التمويل المستقر، ونسبة القرض إلى الوديعة، ونسبة التمويل الأساسي) على ضمان احتفاظ البنوك بخصوم مستقرة (كالودائع مثلاً) لتمويل أصولها غير السائلة نسبياً. والرسوم المفروضة على السيولة تفرض رسماً على التمويل غير الأساسي ويمكن التفريق بينها على أساس العملة ويمكن أن تترافق للميزانية أو أي صندوق مخصص يستخدم لتوفير السيولة في أوقات الضغوط. ويمكن تطبيق الاحتياطي الإلزامي على الخصوم قصيرة الأجل وتعديله لأغراض تحقيق الاستقرار المالي، وإضافة إلى ذلك يمكن استخدام القيود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية أو التمويل بالعملة الأجنبية أيضاً كأدوات لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية غير المصرفية، ويمكن تصميم أدوات السيولة بحيث تستهدف المخاطر حسب العملة وأجل الاستحقاق وبحيث تعكس الظروف في كل بلد.

من المرجح أن تؤدي أدوات تشديد السيولة إلى دعم القدرة على الصمود أمام صدمات السيولة، ويرجح أن تسفر كذلك عن إبطاء نمو الائتمان برفع تكاليف التمويل أثناء انتعاش الدورة المالية، وبالنظر إلى التجربة المحدودة في مجال استخدام أدوات السيولة بطريقة معاكسة للاتجاهات الدورية، يوصى باتباع منهج متدرج في التشديد وقد يتعين عند تشديد الاحتياطي الإلزامي تعديل حجم العمليات السوقية المفتوحة لتعقيم التأثير على سيولة الجهاز المصرفي والحفاظ على معدلات الإقراض بين البنوك قريبة من المستوى الذي تستهدفه السياسة.

المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم ما إذا كانت هناك ضرورة للتشديد تشمل نسبة القرض إلى الوديعة ونسبة التمويل الأساسي، وإضافة إلى ذلك تعد مؤشرات أوضاع الائتمان العامة (على أساس المسوح، وحركات أسعار الفائدة، والتدفقات الرأسمالية الداخلية قصيرة الأجل، وإجمالي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية) مفيدة أيضاً في توجيه استخدام أدوات السيولة لتخفيف حدة الدورات الائتمانية (المدفوعة بالسيولة)، ولا توجد مستويات حدية ثابتة يمكن من خلالها للمؤشرات تقييم ما إذا كانت هناك ضرورة للتشديد، ويمكن استخدام اختبارات القدرة على

¹ -صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص: 54.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

تحمل الضغوط لتقييم مخاطر محددة ومعايرة استجابة السياسات، ويمكن أيضاً أن تشير الحركات الحادة للمؤشرات إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على مستوى السياسة.

أثناء أوقات الضغوط على السيولة يكون من المناسب إرخاء أدوات السيولة وبنبغي تحرير احتياطات السيولة الوقائية بسرعة، ويمكن أن تسمح الحكومة بتراجع مؤقت في احتياطات السيولة الوقائية (الاحتياطي الإلزامي، ونسبة الأصول السائلة) دون تغيير المتطلبات المنهجية، وإذا ثبت أن ذلك غير كافٍ يمكن إرخاء نسبة التمويل المستقر مؤقتاً لمنع البيع البخس للأصول وخفض الرفع المالي بصورة مفاجئة. وفي حالة وجود ضغوط بالغة على التمويل ينبغي أيضاً أن توفر البنوك المركزية سيولة لدعم السوق.

المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم ضغوط السيولة تشمل تزايد استخدام تسهيلات الإقراض لليلة واحدة أو تسهيلات الطوارئ للبنك المركزي، وزيادات في أسعار الفائدة على القروض غير المضمونة بين البنوك، وهوامش الضمان على ضمانات اتفاقيات إعادة الشراء، وأسعار الفائدة على المبادلات بالعملة الأجنبية، والفروق بين سعري الشراء والبيع للأوراق المالية بالعملة الأجنبية، وفروق العائد على سندات مبادلات مخاطر الائتمان.

الفرع الثالث: أدوات قطاعية

تتمثل الأدوات القطاعية في نسبة القرض إلى القيمة على القروض العقارية، ونسبة خدمة الدين إلى الدخل على القروض الشخصية والائتمان الاستهلاكي، وحدود التركيز على الانكشافات الفردية والكبيرة¹.

➤ **الاعتبارات التشغيلية للأدوات القطاعية²:**

ففي قطاع الأسر يمكن معالجة مواطن الضعف الناشئة عن الائتمان المفرط المقدم لقطاع الأسر والآثار المرتدة المسيرة للاتجاهات الدورية بين الائتمان وأسعار الأصول من خلال رأس المال القطاعي الإلزامي، وحدود نسبة القرض إلى القيمة، ونسبة خدمة الدين إلى الدخل.

أما في قطاع الشركات يمكن معالجة مواطن الضعف الناشئة عن الزيادات في الرفع المالي للشركات، أو إقراض قطاع العقارات التجارية أو إقراض قطاع الشركات بالنقد الأجنبي من خلال رأس المال القطاعي الإلزامي والحدود القصوى للانكشاف (مثل زيادة أوزان ترجيح المخاطر للائتمان المقدم بالعملة الأجنبية، ووضع حدود قصوى على نمو الائتمان المقدم للشركات وبالعملة الأجنبية)، وللتعامل مع المخاطر الناشئة عن إقراض قطاع العقارات التجارية، يمكن أيضاً استخدام حدود نسبة القرض إلى القيمة.

يؤدي رأس المال الإلزامي وأوزان ترجيح المخاطر إلى بناء القدرة على الصمود عن طريق إرغام المقرضين على الاحتفاظ بقدر زائد من رأس المال مقابل انكشافهم لقطاع محدد ويمكن معايرته باستخدام نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ويؤدي وضع حدود قصوى على نمو الائتمان إلى إبطاء تقديم الائتمان، في حين تؤدي حدود نسبة القرض إلى القيمة وخدمة الدين إلى الدخل إلى خفض الطلب وتعزز حدود نسبة القرض إلى القيمة وخدمة

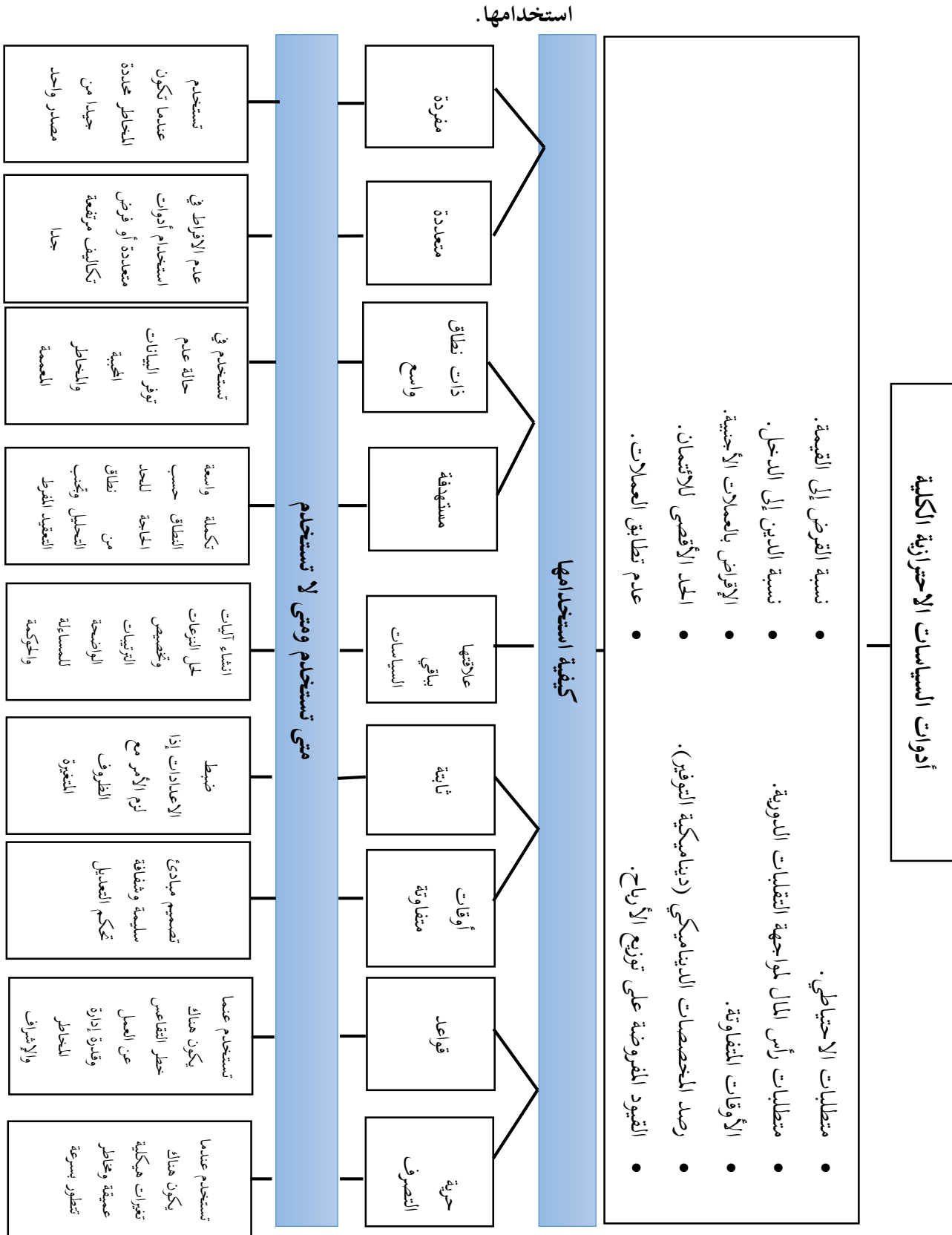
¹ - صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص: 51.

² - مرجع نفسه، ص: 52.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

الدين إلى الدخل بعضها بعضا ويمكن استخدامها بطريقة متشابهة فمع ارتفاع أسعار الأصول مقارنة بالدخل تصبح حدود نسبة القرض إلى القيمة أقل تقييدا إلا أن حدود نسبة خدمة الدين إلى الدخل تصبح أكثر إلزاما. يمكن التمييز بين هذه الأدوات على أساس نوع المقترض والمنطقة والعملية ونوع القرض، ولا توجد مستويات حدية ثابتة تسمح لمؤشرات الإنذار المبكر باقتراح التشديد أو الإرخاء، ويمكن معايرة الأدوات بحيث تبين المخاطر المحددة في كل البلد.

الشكل رقم (2-2): مجموعة من الأدوات الاحترازية الكلية المتمركزة في القطاع المصرفي وكيفية ووقت



Source : IMF, Macro-prudential Policies : What Instruments and How to Use Them, IMF Working Paper, No. 11/238, 2011, on the official web site : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11238.pdf>, p : 07.

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسات الاحترازية الكلية

في ضوء تحرير الأسواق المالية وما ترتب على ذلك من تدفقات لرؤوس الأموال وإدراكا لأهمية المخاطر النظامية الناجمة عن ضعف الأنظمة المالية والتقلبات الدورية الاقتصادية والاستقرار المالي، أصبح هناك اهتمام كبير من قبل صناع القرار بأهمية استقرار النظام المالي والاقتصادي، حيث تعتبر مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية أهم الأدوات التي يتم من خلالها مراقبة النظام المالي لمعرفة مدى قدرة هذا النظام على التعامل مع التذبذبات والصدمات التي تواجهه.

المطلب الأول: الحاجة إلى السياسات الاحترازية الكلية

في ظل تعاقب الأزمات والاستقرار المالي والتقلبات الدورية الاقتصادية، قام صناع السياسات بإيجاد سبل لمواجهة هذه المشاكل التي تمثلت في السياسات الاحترازية الكلية التي تعمل على تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: الاستقرار المالي

يعتبر إعطاء تعريف واضح ومحدد للاستقرار المالي من أصعب التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه السلطات الإشرافية غير أنها وإن كانت عملية معقدة نوعا ما إلا أنها ممكنة.

"يعرف الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي الذي يتألف من عدة عناصر مختلفة ومتراصة وهي: مؤسسات التوسط المالي (البنوك وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الإقراض غير البنكية)، والسوق (الأسهم، السندات، النقد والمشتقات) والبنى التحتية للسوق (النظم القانونية، نظم المدفوعات نظم التسوية والنظم المحاسبية) قادرة على تحمل الصدمات والحد من الاختلالات وتسويتها وبالتالي الحيولة دون تعطل عملية التوسط المالي وذلك لضمان توجيه المدخرات لتمويل الفرص الاستثمارية ذات الجدوى".

ويعمد الاستقرار المالي على خلق بيئة أداء مالية متوازنة بين تلك العناصر بهدف تحقيق الاستقرار المالي والتصدي للمخاطر النظامية الناجمة عن الأزمات وبالتالي تقوم البنوك المركزية بتعيين سلطة مكلفة بالسياسة الاحترازية الكلية لضمان التنسيق وتوزيع المسؤوليات عن التنظيم الاحترازي الكلي وقد تكون وحدة داخل أو خارج البنك المركزي من خلال التعامل مع الأزمات المالية وقت حدوثها بل وقبل حدوثها بشكل استباقي، إضافة إلى تأهيل المصارف للاستعداد للصدمات المتوقعة بإجراء العديد من الاختبارات، والمطالبة بالمحافظة على نوعية معينة من الأصول، بما في ذلك الفصل بين التخصصات المالية، ولتحقيق الاستقرار المالي تحتاج البلدان إلى نظم مالية عميقة ومتسعة ومرنة كما يجب عليها أن تعالج نواحي الضعف التي تؤدي إلى تعريض نظمها لمخاطر الصدمات¹. ويهدف الاستقرار المالي إلى:

¹ فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، الاستقرار المالي عامل مهم في استدامة النمو الاقتصادي وزيادة في العمل وتحسين مستويات المعيشة
جريدة الرياض، السعودية، تاريخ الاطلاع: 2017/03/15، على موقع الأنترنت: <http://www.alriyadh.com/1503935>

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

-التخفيف من المخاطر في النظام المالي ككل من خلال السياسات الاحترازية الكلية.

-فعالية الرقابة المصرفية من خلال السياسات الاحترازية الجزئية.

-إدارة الأزمات المالية والمصرفية بفاعلية: وجود إطار فعال للتعامل مع الأزمات ومعالجة آثارها لتقليل أثرها على الاستقرار المالي وذلك من خلال إجراء مراجعة لدور جميع الجهات ذات العلاقة مثل (البنك المركزي، مؤسسة ضمان الودائع ووزارة المالية) لتحديد دور كل من هذه المؤسسات في التعامل مع الأزمات المالية والمصرفية، مع الأخذ بالاعتبار السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسات الأخرى (مثل حماية العملاء والتنافسية والمعايير المحاسبية) والاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي¹.

الفرع الثاني: الاستقرار المالي

إن إعطاء تعريف واضح وشامل للاستقرار المالي من أصعب ما يواجه صناع السياسات إلا أنه ليس مستحيلا وهو عملية ممكنة.

"الحالة التي يتم فيها تدهور الأداء الاقتصادي إثر التقلبات في أسعار الائتمان المالي أو عدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بتعهداتها التعاقدية"².

قد تنشأ المخاطر ومواطن الضعف إما داخليا (المؤسسات، الأسواق، البنية التحتية) من داخل النظام المالي، أو خارجيا (الكوارث الطبيعية، التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، تقلبات أسعار النفط) في الاقتصاد الحقيقي، وتختلف الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة هذه المخاطر، فالسلطات المالية عادة قادرة على التأثير في حجم الاختلالات الداخلية وفي احتمالات وقوعها من خلال القيام بعمليات التنظيم أو الرقابة أو إدارة الأزمات، وعلى العكس يصعب التحكم في الاضطرابات الخارجية إلا من خلال تطبيق سياسات احترازية كلية على فترات زمنية طويلة ومحددة، وينحصر دورها غالبا عند وقوع اضطراب خارجي في الحد من تأثيره على النظام المالي³.

الفرع الثالث: الاستقرار الاقتصادي

يعتبر تعريف الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعا في الأدبيات والدراسات الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له.

"هو الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى زيادة مستويات عدم اليقين وتثبط الاستثمار، وتعرقل النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤثر سلبا على مستويات المعيشة وعلى الرغم من أن الاقتصاد الديناميكي غالبا ما يشهد تقلبات اقتصادية وتغيرات هيكلية، إلا أن التحدي الأكبر

¹-محمد عمارة، دور البنوك المركزية في الحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، الأردن، ص: 03، 04.

²- ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي (بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013، ص: 18.

³-مرجع نفسه، ص: 23.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

أمام متخذي القرار يتمثل في التقليل من عدم الاستقرار دون تقليص قدرة النظام الاقتصادي على رفع مستويات المعيشة من خلال السعي المتواصل لزيادة مستويات الإنتاجية والكفاءة والتوظيف¹.

في ضوء ما يشهده النشاط الاقتصادي من تغيرات وزيادة كبيرة في حركة رؤوس الأموال ونظراً لتزايد المخاطر النظامية الناجمة عن ضعف الأنظمة المالية والتقلبات الدورية الاقتصادية، ونظراً لأن الرقابة الجزئية غير كافية لذلك أصبح من الضروري اللجوء إلى السياسات الاحترازية الكلية للحد من الأزمات والمخاطر النظامية وضمان استقرار النظام المالي وطالما أن هناك استقراراً مالياً سيتحقق عن ذلك استقرار اقتصادي، فإن انضباط إحداها يوفر الانضباط للآخر، والذي بدوره يعزز من أداء وسلامة المؤسسات المالية لتعزيز السيولة والربحية وتوظيف المدخرات المحلية بالشكل الأمثل.

الفرع الرابع: التقلبات الدورية

تطور الخطر المتراكم عبر الزمن، وهنا أصبحت المسألة عبارة عن محاولة للحد من ظاهرة الدورات الاقتصادية والتي تعتبر ظاهرة متأصلة في النظام المالي المعاصر وهي من أصعب مصادر عدم الاستقرار فيه، وقد تناول مصطلح التقلبات الدورية المنظر "Thornton" ضمن نظرية (overbanking) كما تم التطرق لهذا المصطلح في عملية التراكم ل "Wicksell"

حيث تعرف "التقلبات الدورية" بميل المتغيرات المالية نحو اتجاه معين خلال الدورة الاقتصادية حيث يسبب هذا الارتفاع تقلبات ذات أثر كبير.

إن المعاملات المالية تعالج وفق شبكات تتطور هندستها تحت أثر كل من الابتكارات المالية والتحكيم الاستراتيجي، كما أن النظم المالية هي أيضاً نظم إنسانية ديناميكية مقيدة بكيفية تعامل البشر مع هذه الصدمات التي تمس محيطهم، حيث اعتبر سلوك القطيع خاصية أساسية للأسواق المالية يعني حتى وإن كانت ردود الفعل الفردية عقلانية يمكن أن تتسبب بأضرار ضخمة بسبب تماثل هذه الردود ولذا فإن التعريف الشامل للتقلبات الدورية، يحتوي على ثلاث مكونات وهي كالتالي²:

- التقلبات حول نزعة أو اتجاه.

- تغيرات في النزعة و (الاتجاه) في حد ذاته.

- إمكانية حدوث انحرافات متراكمة مقارنة بقيمة التوازن.

هذا ما يأخذنا للحديث عن تحديات التي تواجهها السلطات التنظيمية والتي يجب عليها التعرف وتحديد اللحظة أين يتم تحول التقلبات الدورية البحتة وتغير من طبيعتها وذلك من خلال تغيير في النزعة (الاتجاه) نفسها أو بداية العملية التراكمية.

¹ - هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق العربي، يناير 2012، ص ص: 03، 04.

² - ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99، 100.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

كما تم الاهتمام مؤخراً بمواجهة التقلبات الدورية، وذلك على المستوى الدولي من خلال الوسائل الاحترازية الكلية والمتمثلة في:

- نسبة الأموال الخاصة لمواجهة التقلبات الدورية
- هامش للأمان وقيمة للتعرض للمخاطر لمواجهة التقلبات الدورية
- حصص القروض متغيرة بمرور الزمن
- مخصصات ديناميكية من أجل الديون المشكوك في تحصيلها.

المطلب الثاني: مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية

هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي الى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات السياسة الاحترازية الكلية.

الفرع الأول: تعريف مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية

"هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للمالي للخطر".
إذ تشير مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي الى مجموعة مؤشرات يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث لذلك احتلت اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية إذ تلعب البنوك المركزية دوراً أساسياً في الحفاظ على الوحدة الشاملة للنظام المصرفي للبلد لذلك نحتاج لامتلاك نظام إشراف فعال وقوي لضمان الاستقرار المالي¹.

الفرع الثاني: أهمية مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية.

- يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية²:
- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
 - تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.
 - تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات.
 - تقوم على معيارية النظم الحاسوبية والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً.

¹- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، مجلة المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص: 01.

²- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، 2009، ص: 03، 04.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات، وتعمل على التقليل من حدتها. ويتطلب أداء هذه المهام دعم التحليل المناسب وتوفير قاعدة معلومات شاملة، إذ إن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات السياسة الاحترازية الكلية، فضلا عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع المعلومات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة تمثل تحديا كبيرا، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والخبرة الإشرافية فضلا عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات.

وعند تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي يكون من المفيد تقسيم التحليل إلى مؤشرات تركز على التطورات داخل المؤسسات الفردية وتأثير الأزمات على مستوى هذه المؤسسات ومؤشرات أخرى تركز على النظام المالي ككل، وتهدف إلى الحد من تأثيرات الأزمة على نطاق المنظومة الاقتصادية.

الفرع الثالث: مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية

تشتمل مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية على جانبين رئيسين هما¹:

- 1- مؤشرات السياسات الاحترازية الجزئية المصممة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد.
 - 2- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل وكما في الجدول.
- جدول رقم (2-1): مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية.

مؤشرات السياسات الاحترازية الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
1- كفاية رأس المال: -نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر. -التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.	1-النمو الاقتصادي: - معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي. -تدهور بعض القطاعات.
2- جودة الأصول. ✓ مؤشرات المؤسسة المقرضة: -تركيز الائتمان.	2-ميزان المدفوعات: -عجز الحساب الجاري. -شروط التبادل التجاري.
-الإقراض بالعملة الأجنبية. -القروض غير العاملة.	3-التضخم: - درجة التضخم في التضخم.
-القروض للمؤسسات العامة الخاسرة. -مخاطر الأصول. -الاقتراض المرتبط. -مؤشرات الرفع المالي.	4-معدلات أسعار الفائدة وأسعار الصرف:

1- أحمد طلفاح مرجع سبق ذكره ص: 04.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

	<p>✓ مؤشرات المؤسسة المقترضة:</p> <p>-نسبة الدين الى حقوق الملكية.</p> <p>-ربحية الشركات.</p>
5-إزدهار الإقراض وأسعار الأسهم:	3-سلامة الإدارة:
- ازدهار الإقراض.	-معدلات الإنفاق.
-ازدهار أسعار الأسهم.	-نسبة الإيرادات لكل موظف.
	-التوسع في أعداد المؤسسات المالية.
6-آثار الانتقال بالعدوى:	4-الإيرادات والربحية:
	-العائد على الأصول.
	-العائد على حقوق الملكية.
	-معدلات الدخل والإنفاق.
8-عوامل أخرى:	5-السيولة:
-الإقراض والاستثمار الموجه.	-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية.
- علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة	-التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك.
- حجم المتأخرات في الاقتصاد.	-نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية.
	-نسبة القروض الى الودائع.
	-هيكل استحقاق الأصول والخصوم.
	- سيولة السوق الثانوية.
	6-الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:
	-مخاطر أسعار الفائدة.
	-مخاطر أسعار الصرف.
	-مخاطر أسعار الأسهم.
	-مخاطر أسعار السلع.
	7-مؤشرات خاصة بالسوق.

المصدر: أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، مجلة المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص:06.

أولاً: مؤشرات السياسات الاحترازية الجزئية:

إذ تعتمد على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف بإطار (CAMELS) والذي يغطي ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L الحساسية لمخاطر السوق S يضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن (CAMELS).

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

ويعرف مؤشر (CAMELS) "بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني". وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي، ويمكن تلخيص أهم مميزات معيار (CAMELS) كما يلي¹:

- 1- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- 2- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- 3- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسة ، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- 4- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- 5- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

6- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

7- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

لكن رغم هذه المميزات فإن تنفيذ نظام (CAMELS) يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي من بينها مشاكل رئيسة تقترب بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف، ومن الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية المصرف ويسره هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلاً يمكن أن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية، أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة من بينها مصادر التمويل وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير، وأخيراً فيما يخص عنصر الحساسية فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن ازدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسها.

وفيما يلي أهم مؤشرات الحیطة الجزئية:

1- مؤشرات كفاية رأس المال:

تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف

¹ - علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص: 06، 07.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، فضلا عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات¹. من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال²:

❖ **نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر:** وهذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المعدلة بالمخاطر إذ إن انخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر واحتمالية وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، بالإضافة إلى هذا المؤشر يمكن النظر إلى جودة رأس المال خصوصا أن مكونات رأس مال البنك تختلف باختلاف البلدان، كما أن مكونات رأس المال تختلف باختلاف قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالدرجة الأولى لرأس المال والدرجة الثانية لرأس المال والدرجة الثالثة.

❖ **التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال:** وتستخدم هذه المقاييس لتجنب المشاكل الناجمة عن عملية التجميع وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة، ومثال ذلك أن تحتسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من المؤسسات كأكثر ثلاثة بنوك أو احتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام.

2- مؤشرات جودة الأصول:

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الأصول، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة، وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الأصول من خلال مؤشرات³:

❖ **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقرضة:** وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها:

- **تركيز الائتمان:** التركز لجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع فكثير من الأزمات المصرفية حدثت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركيز القروض في هذه القطاعات.
- **الاقتراض بالعملة الأجنبية:** كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالإقراض بالعملة الأجنبية، لشركات محلية تفتقر إلى مصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.

¹-رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر 2015، ص: 31.

²-أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص: 08-10.

³- عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، جامعة الجزائر، ص: 16-19، تاريخ الاطلاع: 2017/03/15، على موقع الانترنت: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

- **القروض الغير العاملة:** إن زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المالية وبالتالي هذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى على درجة الإعسار في المؤسسة وفي العادة تحتسب نسبة القروض غير العاملة جنباً إلى جنب مع نسبة الاحتياطيات النفطية لهذه القروض.
- **القروض للمؤسسات العامة الخاسرة:** إن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمالية وجود مخاطر ائتمانية للمؤسسات المصرفية خصوصاً أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تدفع بالكامل أو حدث تأخير في دفعها.
- **مخاطر الأصول:** وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول، وإن انخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الاستثمار حيث أن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة استثمارية متحفظة.
- **الاقتراض المرتبط:** وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المقترضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها، لذا فإن ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض يعكس نوع من مخاطر الائتمان بارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين وعدم تنوع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقترضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية.
- **مؤشرات الرفع المالي:** وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية باعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض (وهي مقلوب معدل كفاية رأس المال بمفهومه البسيط)، لذا فإن ارتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.
- ❖ **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقترضة:** وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها :
 - **نسبة الدين الى حقوق الملكية:** كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية كانت قد سبقت بحالات اقتراض مفرط من قبل المؤسسات الغير المالية، وبالتالي يصبح من الضروري متابعة نسبة الرفع المالي بالنسبة للمؤسسات غير المالية، فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المؤسسات المصرفية المقرضة.
 - **ربحية قطاع الشركات:** إن الانخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.

3- مؤشرات سلامة الإدارة:

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية إلا إن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليس كمية ومعظمها ضمن مخاطر العمليات إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها مثلا¹:

❖ **معدلات الإنفاق:** إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.

❖ **نسبة الإيرادات لكل موظف:** بنفس المفهوم فإن انخفاض نسبة الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد الموظفين.

❖ **التوسع في أعداد المؤسسات المالية:** إن التوسع قد يعكس بشكل عام بيئة تنافسية سليمة، إلا أن بعض حالات الازدياد السريع في أعداد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس وهذا يعكس نوعا من عدم جودة الإدارة وضعف في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

4- مؤشرات الإيرادات والربحية:

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي لهذه النسب قد يعكس السياسة الاستثمارية في المحافظ المالية المخوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية منها²:

❖ **العائد على الأصول:** وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح مثل الأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة.

❖ **معدلات الدخل والإنفاق:** إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى استمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات، إن هذه النسب مفيدة جدا حيث أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المتاجرة أو غيرها.

❖ **العائد على حقوق الملكية:** إن هذه النسبة المقاسة بصافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية.

5- مؤشرات السيولة:

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، وتشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة

¹- أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25-27.

²- عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19، 20.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب على مؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية¹:

❖ **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية:** إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي.

❖ **التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك:** إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطيرة، كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها البنوك فيما بينها ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطرة كبيرة.

❖ **نسبة الودائع إلى القروض:** تحتسب هذه النسب باستثناء الاقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه للتوائم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين).

❖ **هيكل استحقاق الأصول والخصوم:** هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول مثل مؤشر الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فهذه النسبة تكشف عن مدى عدم التطابق في آجال الاستحقاق كذلك فإنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة.

❖ **سيولة السوق الثانوية:** إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول.

❖ **نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية:** إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع M2 قد يعكس ضعفا في الثقة في البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلة وتقدم خدمات مالية مختلفة.

6- مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق:

وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة وكل منها له مقاييس مختلفة²، وتتمثل هذه الأخطار فيما يلي³:

¹- أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص: 33-39.

²- عبد الرحمن بن شبيخ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر

2009، ص: 74.

³- علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص: 08.09.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

- ❖ **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي تشير الى مدى حساسية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة.
- ❖ **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملات الأجنبية ويحاول تجنبها أو تقليل مخاطرها، وتكون في سوق العملات الأجنبية.
- ❖ **مخاطر أسعار الأسهم:** وتنتج عن تذبذب أسعار الأسهم، ويمكن حسابها من خلال نموذج التسعير الرأسمالي للأصول أو نظرية المضاربة في تسعير الأصول والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.
- ❖ **مخاطر أسعار السلع:** هناك أهمية كبيرة لمخاطر أسعار السلع بالنسبة للمؤسسات المالية المتنوعة، وهذه الأهمية تختلف من بلد الى آخر على الرغم من أن الاستثمار في أغلب المؤسسات المالية في السلع أو مشتقات السلع قليل إذ أن أسعار السلع ميالة للتغير نوعا ما أكثر من أسعار الصرف والفائدة والأسواق غالبا ما تكون أقل سيولة.

7- المؤشرات الخاصة بالسوق:

على الرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات السياسة الاحترازية الجزئية الستة الداخلة ضمن (CAMELS) ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية¹.

ثانيا- عوامل الاقتصاد الكلي وتأثيرها على النظام المالي

يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل ولاسيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف، وهذه العوامل تشمل ما يلي :

1- النمو الاقتصادي: وتتكون من²

➤ **معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي:** إذ أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، فكثير من حالات الكساد تبعتها حالات إعسار مالي.

➤ **تدهور بعض القطاعات:** تدهور القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي الى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية واحتياطياتها.

2- ميزان المدفوعات: ويتكون من³:

¹-علي عبد الرضا حمودي، المرجع السابق، ص: 09.

²- عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

³-أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص: 56-59.

➤ **عجز الحساب الجاري:** ارتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مع ما لهذا من تأثير سلبي على النظام المالي، خصوصا إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل.

➤ **شروط التبادل التجاري:** تشير التجارب الى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سببا رئيسا في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز في سلع محدودة، حيث أن التدهور المفاجئ والكبير في شروط التبادل التجاري يؤدي إلى أزمات مصرفية.

3- التضخم: ويتكون من¹:

➤ **درجة التذبذب في التضخم:** إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك إن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار.

4- معدلات أسعار الفائدة وأسعار الصرف:

يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، وبشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية، في حين إن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة الى الهزات العالمية².

5- ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم: وتتكون من³:

➤ **ازدهار الإقراض:** يعبر عنه بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة.

➤ **ازدهار أسعار الأسهم:** تعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي الى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.

6- آثار الانتقال بالعدوى:

بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا، فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من

1- أحمد طلفاح، نفس المرجع السابق، ص: 60.

2- علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

3- أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص: 67، 68.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويعد الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي¹.

7-العوامل الأخرى²:

➤ **الاقتراض والاستثمار الموجه:** إن توجيه الاستثمار والاقتراض بصورة إجبارية الى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية تؤدي دائما الى تخصيص غير كفء للموارد مما يؤثر سلبيا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.

➤ **علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة:** إذ أن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي الى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.

➤ **حجم المتأخرات في الاقتصاد:** إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

الفرع الرابع: مقارنة بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات الاحترازية الجزئية.

جدول رقم (2-2): وجهة نظر مقارنة بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات الاحترازية الجزئية

المؤشرات	السياسات الاحترازية الكلية	السياسات الاحترازية الجزئية
الهدف المباشر	الحد من مخاطر النظام	الحد من تعثر المؤسسات المالية
الهدف النهائي	تجنب خسائر في الناتج الداخلي الخام	حماية المستهلك (المستثمر / المودع)
مميزات الخطر	ينظر اليه على أنه خطر مرتبط بالسلوك الجماعي (داخلي)	ينظر اليه على أنه خطر مستقل فهو سلوك فردي للمتعامل (خارجي)
الارتباط والتعرض المشترك بين المؤسسات المالية	مهم	لا يؤخذ بعين الاعتبار
المقاربة المتبعة	استهداف مخاطر النظام (مقاربة تنازلية)	استهداف المخاطر الفردية للمؤسسات المالية (مقاربة تصاعدية)

المصدر: ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي (بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، 2013، ص98.

فمن خلال قراءتنا للجدول نلاحظ وجود عدة نقاط تستوجب التوقف وهي كالتالي³:

¹-علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

²-مرجع نفسه، ص: 11، 12.

³- ريمة ذهبي، مرجع سبق ذكره، ص: 98، 99.

أولاً: الاختلاف من حيث الهدف والغاية: في حين أن السياسة الاحترازية الجزئية تهدف إلى الحد من تعثر المؤسسات المالية بصورة فردية، فإن هدف السياسة الاحترازية الكلية هو الحد من مخاطر النظام ككل، كما أن غاية السياسة الاحترازية الجزئية هي حماية المستهلك، بينما غاية السياسة الاحترازية الكلية هي تجنب الخسائر في الناتج الداخلي الخام، وهنا يمكننا تشبيه النظام المالي بمحفظة استثمارية، أين تعد المؤسسات المالية هي الأوراق المالية لتلك المحفظة، فالسياسة الاحترازية الجزئية تهتم بخسائر كل ورقة مالية على حدة، بينما السياسة الاحترازية الكلية تهتم بالخسائر الإجمالية للمحفظة أي تهتم بالتعرض المشترك للمخاطر.

ثانياً: اختلاف مميزات المخاطر المستهدفة: تعتبر السياسة الاحترازية الكلية الخطر المتراكم كتابع للسلوك الجماعي للمؤسسات المالية، والذي يعرف تقنياً بالخطر الداخلي فالسلوك الجماعي للمؤسسات المالية يؤثر على أسعار الأصول المالية وعلى حجم الأصول المتداولة، وبالتالي التأثير على ديناميكية الاقتصاد في حد ذاته، وفي نفس الوقت هذه الوضعية تؤثر على السلامة المالية لهاته المؤسسات، من ناحية أخرى بتركيز السياسة الاحترازية الجزئية على السلامة الفردية للمؤسسات المالية فهي لا تأخذ بعين الاعتبار هذا التأثير بل يتم تسيير المخاطر على أنها خارجية.

المطلب الثالث: تحديات السياسات الاحترازية الكلية

تواجه السلطات الرقابية والبنوك المركزية العديد من التحديات عند استخدامها السياسات الاحترازية الكلية والتي تتمثل معالمها الأساسية في كل من تحديات اختيار الأدوات المناسبة، وتوقيت تطبيق هذه الأدوات، والتنسيق فيما بينها، بالإضافة إلى التحديات الناتجة عن تداخل السياسات الاحترازية الكلية مع جوانب عمل السياسة النقدية إن توجهات البنوك المركزية العالمية باتت تؤكد على أهمية الأدوات الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المالي انطلاقاً من واقع أن السياسة النقدية تواجه قيوداً عند استخدامها كأداة للتصدي للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي نظراً لشمولية أثر هذه السياسة على الاقتصاد الكلي.

ويرى صندوق النقد الدولي أيضاً أهمية استخدام السياسات الاحترازية الكلية إلى جانب السياسات النقدية منوهاً في هذا الشأن إلى أن أفضل وسيلة لضمان الاستقرار المالي هي وضع سياسات تعزز انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ومعالجة الاختلالات المالية من خلال تدابير جيدة التصميم للسلامة التحوطية الكلية.

غير أن هناك مجموعة أخرى من التحديات التي تتمثل في متطلبات توفير بنية تحتية داعمة لتحديد وتنفيذ السياسات الاحترازية الكلية بما يضمن نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها النهائية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار المالي، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات على النحو التالي¹:

¹ - محمد يوسف الهاشل، مرجع سبق ذكره، ص: 02-04.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

1- توفير بيئة رقابية قادرة على تحقيق النمو المنضبط للنشاط المصرفي والمالي في إطار تعامل السلطات الرقابية مع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها استناداً لمبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع جميع هذه المؤسسات وبما يوفر لها فرص عمل متكافئة.

وبطبيعة الحال فإنه بالإمكان تطبيق مبدأ النسبية (Principle of Proportionality) فيما بين مجموعة وأخرى من هذه المؤسسات، وذلك في ضوء اعتبارات خاصة بهذه المؤسسات من حيث حجمها، والطبيعة الخاصة لنشاطها وتاريخ تأسيسها، ومع ذلك فإنه يتعين أن يكون واضحاً أمام المؤسسات التي تم الأخذ بالاعتبار أوضاعها الخاصة وتطبيق مبدأ النسبية بشأنها عند إصدار التعليمات، أن أي تفاوت في متطلبات الضوابط والنسب الرقابية وإن كان في واقعه لا ينطوي على إعطاء تلك المؤسسات مزايا نسبية، إلا أن تطبيق هذا المبدأ سيكون في ضوء ما يسند من مبررات، وأخذاً بالاعتبار دواعي تحديد النطاق الزمني لتطبيقه كلما كان ذلك ضرورياً.

2- تحقيق التوازن في التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية (Strike a balance)، وذلك بمراعاة ألا تكون سياسات التحوط والحصافة الرقابية بذلك التشدد والمغالاة التي من شأنها إرهاق المؤسسة المالية واشغالها في إجراءات ذات تأثير سلبي على كفاءة العمل لديها، ومن ثم إضعاف دورها فيما يتعين عليها تقديمه من خدمات ومنتجات للاقتصاد الحقيقي.

3- التحوط من المخاطر الناتجة عن أنشطة أو مؤسسات غير مراقبة من البنوك المركزية أو جهات رقابية أخرى سواء كانت هذه الأنشطة ومخاطرها من داخل الدولة المعنية أو من خارجها، ومما لا شك فيه أن مواجهة مثل هذه التحديات يتطلب التنسيق والتعاون المستمر فيما بين الجهات التنظيمية والرقابية المعنية داخل الدولة، وفيما بينها وبين الجهات الرقابية المعنية في الدول الأخرى، وما يتطلبه ذلك من وضع الأطر التنظيمية أو تأسيس كيانات مناسبة لمواجهة تلك التحديات، وبطبيعة الحال فإنه لا بد من مراعاة التفاوت في طبيعة الأوضاع فيما بين دولة وأخرى، وبصفة خاصة من حيث طبيعة الهياكل المالية ودرجة تنظيم الأسواق ومدى شمولية الأطر التنظيمية والرقابية في هذه الدول.

4- إن تطبيق نظم وسياسات الاحترازية الجزئية والكلية تعتبر ضرورة لتحقيق الاستقرار المالي إلا أنها قد تظل غير قادرة على تحقيق الغايات الرقابية المتمثلة في الحد من المخاطر النظامية وعدم تحولها إلى أزمات مالية. وعليه فإنه لا بد من وجود شبكات الأمان المناسبة (Safety Nets) التي يمكن تفعيلها عند الضرورة، ومنها نظام وآليات فعالة لتوفير السيولة للبنوك في الأوضاع الطارئة من خلال الدور الذي يمارسه البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك، ونظام التأمين على الودائع، كذلك وبالرغم من وجود شبكات الأمان هذه إلا أن هناك أزمات قد تفرض حالات من الإعسار التي يتعين أن يتم التعامل معها بالسرعة والشفافية اللازمتين، وهو ما يتطلب أيضاً وجود نظم إعسار ذات كفاءة عالية لتقليل الآثار السلبية والخسائر الناجمة عن إفلاس المؤسسات المالية.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

5- إن خصوصية العمل المصرفي الإسلامي تفرض تحديات أخرى تتطلب تطبيق الأدوات الاحترازية الكلية بما يستوعب أنشطة هذه المؤسسات، في ضوء طبيعة ونماذج أعمالها من ناحية، وأخذًا بالاعتبار الضوابط الرقابية الخاصة بالإشراف على العمل المصرفي الإسلامي من ناحية أخرى.

6- المتطلب الأساسي لمواجهة جميع ما تقدم من تحديات يتمثل في توفير الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف مجالات العمل المصرفي والمالي والقانوني، والتي تتمتع بالكفاءة والخبرة التي تمكن هذه الكوادر، وكل ضمن اختصاصه وخبراته من وضع التشريعات، ورسم السياسات، وتحديد واختيار الأدوات المناسبة في إطار تطبيق السياسات التحوطية الكلية وبما يحقق الغايات النهائية التي يرمي إليها استخدام تلك السياسات من وقت لآخر.

المبحث الثالث: إطار السياسات الاحترازية الكلية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى

إن السياسات الاحترازية الكلية ليست محايدة عن باقي السياسات الاقتصادية الأخرى فهي تتفاعل مع كافة السياسات الاقتصادية، مما قد يخلق تكامل وترابط بين السلطات المختلفة.

المطلب الأول: إطار وقواعد السياسات الاحترازية الكلية

إن الترتيبات المؤسسية الفعالة مرغوبة للغاية، إلا أنه لا يوجد حالياً أي توافق في الآراء بشأن الإطار الأمثل لسياسات السلامة الاحترازية الكلية وهذا راجع إلى عدم وجود مقياس واحد يناسب الجميع بمعنى أنه هناك نماذج مختلفة قد تكون فعالة اعتماداً على تفاصيل كل بلد، وبالنظر إلى الوقائع القائلة بأن الاستقرار المالي لا يتأثر بسياسة السلامة الاحترازية الكلية فحسب بل أيضاً بمجموعة من السياسات الأخرى ويؤكد هذا التفاعل الحاجة إلى الاتساق بين مجالات السياسة العامة، فلقد تطورت الترتيبات الخاصة بالإطار الاحترازي الكلي على مر السنين مما يعكس تطور الأنظمة المصرفية والمالية المركزية، ومع ذلك فإن بعض السمات الرئيسية ضرورية لضمان فعالية وكفاءة سياسات السلامة الاحترازية الكلية، وتتطلب السياسات الاحترازية الكلية السليمة خبرة وتحليلاً شاملياً للتطورات النظامية في النظام المالي بأكمله وتفاعلاتها مع الاقتصاد الكلي وبالنظر إلى خبرتها في هذه المجالات وموقعها في قلب النظام المالي فإن المصارف المركزية في وضع يمكنها من القيام بدور قيادي في سياسات السلامة الاحترازية الكلية¹.

المطلب الثاني: السياسات الاحترازية الكلية والسياسة المالية والهيكلية

تتفاعل السياسات الاحترازية الكلية مع كل من السياسة المالية والهيكلية مما يخلق ارتباطاً وتكاملاً وفاعلية في أدائهما.

الفرع الأول: السياسة الاحترازية الكلية والسياسة المالية

تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع السياسة المالية من خلال أن البنوك في الكثير من الدول تمتلك جزءاً كبيراً من سندات دين حكوماتها وبالتالي فإن الموازنة العامة تؤثر بشكل مباشر على مناعة النظام المالي، بالإضافة إلى أن الموازنة الحكومية الضعيفة يمكن أن تزيد من المخاطر النظامية من خلال تقييد قدرة الحكومة على توفير الدعم للقطاع المالي في أوقات الضغوطات².

إن تقييد الائتمان قد يتعارض مع السياسات المالية الخاصة بإعادة التوزيع أو التوسع فمثلاً الحد من القدرة على الاقتراض للحصول على ممتلكات (عقارات) يتعارض مع سياسة الإعفاءات الضريبية التي تشجع على الملكية ومن جهة أخرى المديونية المفرطة للقطاع العام يمكن أن تضعف النظام المصرفي المعرض أكثر للمخاطر السيادية

¹ - Muhamed Zulkhibri & Ismaeel Naiya, Assesment of Macroprudential Policy in a dual banking sector, IRTI working papaer series, WP/2016/02, 2016, p : 06,07.

² - م / ز / اح، الأردن يحقق معدلات نمو إيجابية ومستوى احتياطي مرتفعاً 2012 إضافة تاسعة وأخيرة، وكالة الأنباء الأردنية بيترا، تاريخ الإطلاع: 2017/04/16، على موقع الانترنت:

http://petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=132696

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

أخيرا ضمانات الدولة الضمنية للبنوك الكبرى قد تحد من فعالية السياسة الاحترازية الكلية معززة بذلك المخاطر النظامية¹.

كما يمكن للسياسات الضريبية أن تساهم في المخاطر النظامية عندما تشجع على الاستفادة، كما هو الحال عندما تكون مدفوعات الفائدة قابلة للخصم من الضرائب أو تؤثر على أسعار الأصول، ولذلك فإن السلطات الاحترازية الكلية لها مصلحة في تصحيح هذا التحيز وحتى عندما لا تساهم الضرائب مباشرة في المخاطر يمكن أن تؤثر الضرائب على سلوك السياسات الاحترازية الكلية².

ويمكن رسملة الضرائب العقارية وضرائب الملكية ورسوم الدمغة إلى أسعار المنازل، مما يجعل السياسات الضريبية المستقبلية ذات صلة بالاستقرار المالي، وبما أن مختلف الضرائب والرسوم البيغوفية³ يمكن أن تعالج العوامل الخارجية النظامية، قد يلزم التنسيق بين وكالات السلامة الاحترازية والمالية العامة، ولا يعرف إلا القليل عن الأهمية الكمية لهذه الجوانب والسياسة المالية في مجمل المسائل حيث يمكنها المواجهة أو أن تكون مصدرا للتقلبات الدورية الاقتصادية⁴.

الفرع الثاني: علاقة السياسات الاحترازية الكلية بالسياسات الهيكلية

يمكن أن ينشأ تضارب أيضا في تصميم السياسات الهيكلية⁵، حيث تنشأ المخاطر من كيفية تنفيذ السياسات الاحترازية الكلية، فعلى سبيل المثال من المرجح أن تؤدي نسبة القروض المرتفعة جدا إلى القيمة إلى زيادة حالات انتعاش العقارات، وحتى عند وضعها على النحو الأمثل من منظور السلامة الاحترازية الجزئية، فإن متطلبات رأس المال يمكن أن تؤدي إلى زيادة تقلبات الدورة الاقتصادية، أو يمكن أن تؤدي شبكة الأمان العامة بما في ذلك تأمين الودائع مع الحد من مخاطر الإشراف على المؤسسات الفردية إلى زيادة مخاطر النظام، وقد يؤدي استخدام التصنيفات والقواعد المحاسبية التي تهدف إلى زيادة الشفافية وتعزيز المزيد من الانضباط في السوق إلى مزيد من التقلبات الدورية لأن الفرص تزيد من التهاب المبيعات عندما تقوم المؤسسات بتصنيف الأصول إلى السوق وبالإضافة إلى ذلك من خلال التأثير على حوافز المخاطرة، يمكن أن تكون هناك علاقة عكسية على شكل حرف U بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي، وسوف تتأثر تطورات أسعار المنازل متأثرا هاما بسياسات استخدام الأراضي والبناء، وتبين هذه الأمثلة أن سياسات السلامة الاحترازية الكلية تحتاج إلى تنسيق مع العديد من مجالات السياسة العامة، أي أن الحاجة إليها تنشأ تماما عن السياسات الأخرى⁶.

¹ - Thibaut Duprey, ibid, p :04.

² -Stijn Claessens I, An Overview of Macroprudential Policy Tools, IMF Working Paper, wp14/2014, 2014, p : 11.

³ - ضريبة نمط ما يقترحه بيغو أو (Pigovian): هي ضريبة لاستيعاب التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالتلوث ويهدف البرنامج إلى دمج العوامل الخارجية السلبية في السوق.

⁴ - Stijn Claessens, opcit, p : 11.

⁵ - السياسات الهيكلية: هي تلك السياسات التي تتمثل في السياسة الصناعية والاجتماعية، وتهدف إلى أحداث تغييرات في هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها.

⁶ - Stijn Claessens, Ibid, p : 12.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

وعليه فالسياسات المالية والهيكلية الملائمة ضرورية للحد من احتمالات صدمات الاقتصاد الكلي، حيث يمكن أن يتسبب تراكم المخاطر النظامية بقوة في اختلالات الاقتصاد الكلي -الداخلية أو الخارجية- والتشوهات التي تؤثر على تكوين الناتج، وحيثما تغذي طفرة الاستهلاك تدفقات رأس المال الداخلة في ظل وجود عجز مستمر في الحساب الجاري، فمن غير المحتمل أن تكون سياسات السلامة الاحترازية وحدها فعالة في السيطرة على هذه القوى الكامنة، ولا بد من وضع سياسات مالية وهيكلية حكيمة لاحتواء هذه الاختلالات، وفي حين أن واضعي السياسات الاحترازية الكلية لا يستطيعون أن يسيطروا على السياسات المالية والهيكلية فإن بإمكانهم أن يساعدوا في تحليل المخاطر الكامنة في الاقتصاد الكلي واختلالات التوازن، وأن يستخلصوا الآثار المنهجية، وأن يوجهوا قلقهم إلى واضعي السياسات القادرين على اتخاذ الإجراءات المناسبة.

المطلب الثالث: علاقة السياسات الاحترازية الكلية بالسياسة النقدية وسياسة المنافسة

ترتبط السياسة الاحترازية الكلية وتتفاعل خاصة مع السياسة النقدية وسياسة المنافسة، حيث أن نقاط ارتباطهم أكثر من نقاط اختلافهم، وفيما يلي عرض لهذه العلاقة.

الفرع الأول: السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية

على الرغم من تفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع جميع السياسات الاقتصادية إلا أن تفاعلها مع السياسة النقدية يحتل أهمية خاصة، لأن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استهداف النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام، ولأن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي فهو المستهدف الرئيسي من قبل السياسة الاحترازية الكلية.

يمكن أن يكون لأدوات السياسة الاحترازية الكلية تأثير على أسعار وحجم الائتمان في الاقتصاد، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي الذي يعتبر عنصراً رئيسياً في إدارة السياسة النقدية بصرف النظر عن هدف هذه السياسة، كما أن مستوى سعر الفائدة والنشاط الاقتصادي الحقيقي يؤثران على المخاطر النظامية من خلال تأثيرهما على حجم الائتمان الذي يعتبر من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى بناء مخاطر نظامية من خلال تأثيره على أسعار الأصول ومستوى الرفح المالي للمؤسسات المالية¹.

كما أن صانعي السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية يعتمدون في صناعة قراراتهم على بيانات متشابهة، الأمر الذي يدل على الترابط بين السياستين، فعلى سبيل المثال فإن الأوضاع المالية مثل معايير الإقراض وحجم الائتمان هي معلومات ضرورية للسياسة النقدية وهي بالتأكيد مدخلات أساسية للسياسة الاحترازية الكلية من ناحية أخرى فإن صانعي السياسة الاحترازية الكلية يأخذون بعين الاعتبار الدورة الاقتصادية والسياسة النقدية عند اختيار أدوات السياسة الاحترازية الكلية².

¹ - م / ز / اح، مرجع سبق ذكره.

² - مرجع نفسه.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

أما بخصوص مدى تكامل أو تعارض السياسات النقدية والاحترازية الكلية فإن السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية مكملتان لبعضهما أكثر مما هما متعارضتان، حيث أنه وبشكل عام ومن منظور تاريخي فإن الأزمات المالية تقع بتكرار أقل (دورية أقل) من الدورات الاقتصادية، وتبعاً لذلك لا تتزامن أغلب الدورات الاقتصادية مع الأزمات المالية والتي كانت تحدث مرة كل 20-25 عاماً منذ بداية التحرير المالي، ما يعني أن قرارات السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية يتم تعديلها بفترات ودرجات متباينة، وليس بالضرورة أن يكون التعارض كبير الاحتمال إن كان ممكناً¹.

الفرع الثاني: السياسة الاحترازية الكلية وسياسة المنافسة

تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع سياسات المنافسة، حيث أن زيادة حدة المنافسة تزيد من الرغبة في تحمل المخاطر في القطاع المصرفي حيث تؤدي زيادة المنافسة إلى تراجع الأرباح وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لأسهم البنك ما يقلل من حرصه على التعامل مع السوق بشكل حثيف، في حين أن المنافسة الصحية تؤثر على شروط الإقراض الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقليل المخاطر النظامية، إلا أن هناك حاجة إلى إجراء دراسات أكثر حول التفاعل بين السياسة الاحترازية الكلية وسياسات المنافسة فعلى سبيل المثال دور بنوك الظل يمكن أن يفتح الباب لمنافسة أكبر مع القطاع المصرفي ما قد يزيد من المخاطر النظامية نتيجة انتقال المخاطر من الجهاز المصرفي المنظم والمراقب إلى بنوك الظل التي لا تخضع عادة إلى جهة تنظيمية ورقابية محددة².

كما يمكن أن تؤدي العمليات المتناغمة داخل القطاع المالي إلى إيجاد حوافز للمخاطر المفرطة، مما يؤدي إلى توترات بين المنافسة والاستقرار المالي، ومن المعلوم أنه من المرجح أن تؤدي المنافسة بوجه عام إلى إنتاج سلع وخدمات أكثر فعالية من حيث التكلفة وزيادة الكفاءة، غير أن العمليات التنافسية داخل القطاع المالي يمكن أن تسهم أيضاً في المخاطر النظامية، ويمكن أن يخلق ذلك توترات بين أهداف سلطات المنافسة وأهداف صانعي السياسات الاحترازية الكلية لا سيما عندما تكون السلطة الاحترازية الكلية مهتمة بتراكم المخاطر مع مرور الوقت³.

المطلب الرابع: العلاقة بين السياسات الاحترازية الكلية والجزئية وسياسة إدارة الأزمات

الفرع الأول: السياسة الاحترازية الكلية والجزئية

إن السياسة الاحترازية الكلية لها ارتباط وثيق بالسياسة الاحترازية الجزئية حيث يشترك كل منهما في بعض الأدوات المتمثلة في (نسب رأس المال، نسب السيولة)، ولكن يختلفان في الأهداف، ففي ظل الأزمة المصرفية قد يكون للسلطات الاحترازية الجزئية مصلحة في تعزيز متطلبات بعض البنوك التي تم تحديدها على أنها في خطر، ولكن هذا يمكن أن يزيد من العدوى عن طريق فرض تسوية أسرع وفي وقت واحد في القطاع المصرفي، مما يعزز في نهاية

¹ - م / ز / اح، المرجع السابق.

² - مرجع نفسه.

³ - IMF, *Key Aspects of Macropredential Policy*, 2013, p : 12.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

المطاف تضيق عرض الائتمان، وكذلك السلطات الاحترازية الكلية ترجح المزيد من التخفيف للقيود التنظيمية لتجنب التعديل المفاجئ جدا على المدى القصير.

قياسا على عالم المال، تسعى السلطة الاحترازية الكلية لتحقيق أقصى قدر من أداء المحفظة المالية (النظام المالي)، إذا أن النهج الاحترازي الجزئي يعطي وزنا متساويا ويفصل أداء كل ورقة مالية في المحفظة المالية (كل مؤسسة مالية)¹.

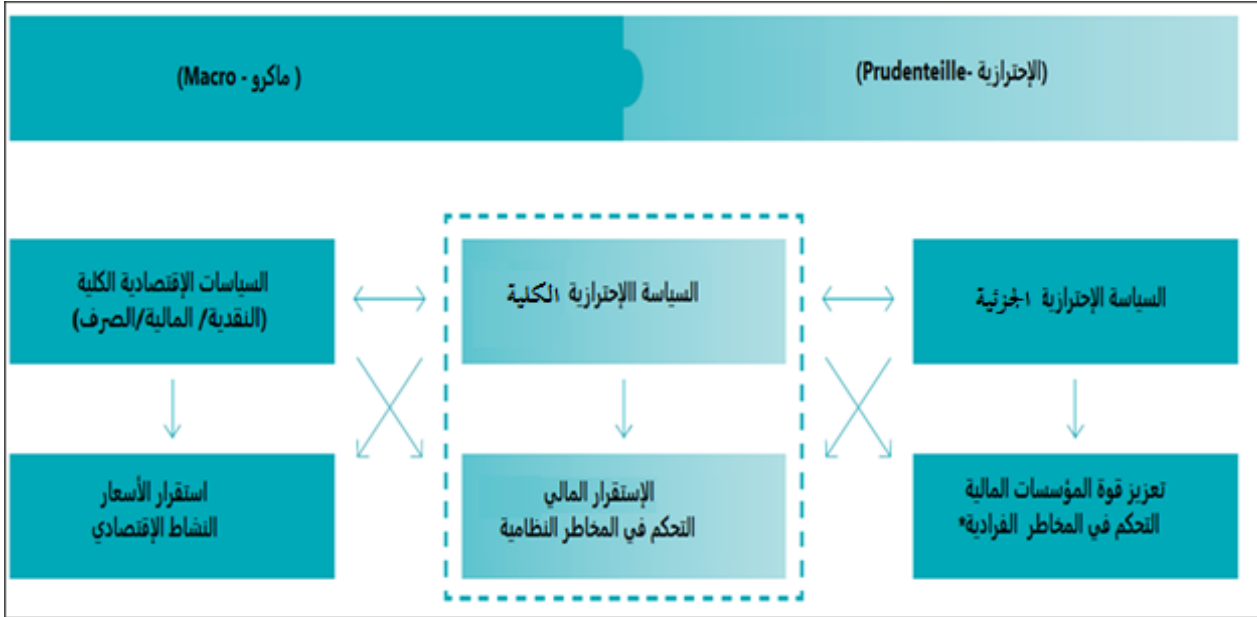
تفترض السياسات الاحترازية الكلية تنظيما وإشرافا دقيقا، ففي أغلب الأحيان عندما تتم مواءمة الأهداف الاحترازية الجزئية بشكل صحيح مع السياسات الاحترازية الكلية، يمكن أن تكون هناك نزاعات ويتضح ذلك في الأوقات السيئة التي قد يشير فيها المنظور الاحترازي كلي إلى متطلبات تنظيمية مريحة لأنها تعرقل توفير الائتمان للاقتصاد أو تساهم في التهايب أسعار المبيعات، في حين أن المنظور الجزئي قد يسعى إلى الاحتفاظ بالمتطلبات أو تشديدها وذلك لحماية مصالح المودعين من البنوك أو المستثمرين الأفراد، وفي الأوقات الجيدة يكون احتمال تضارب المصالح أقل، على سبيل المثال ستطلب السلطات من المصارف بناء مخزونات احتياطية ولكن المنظور التحوطي الكلي سيظل على الأرجح يدعو إلى مزيد من الحيطة ويرتبط بعض هذا الصراع مؤسسيا، ومن المرجح أن تعطي المؤشرات المحاسبية التي غالبا ما تستخدمها السلطات الاحترازية الجزئية صورة أكثر إيجابية عن الميزانية العمومية للمؤسسة في وقت الازدهار من وجهة نظر النظام، وعلى الرغم من الاعتراف بكيفية معالجة هذه القضايا فإنها لا تزال مسألة مفتوحة إلى حد كبير وكما هو الحال أيضا يمكن أن تكون الاستراتيجية اللاحقة للتنظيف بعد الأزمة جزءا من نهج فعال لإدارة المخاطر، مما يدعو إلى إدارة الأزمات للتنسيق مع السياسات السابقة².

¹ - Thibaut Duprey, *ibid*, p: 04.

² - Stijn Claessens, *opcit*, p: 12.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

الشكل (2-3): القواعد الاحترازية الكلية تملأ الفجوة بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسة الاحترازية الجزئية



Source : Ann-Katrin Petersen, *La Règlementsation Macroprudentielle : la solution ultime au risque systématique ?*, p-16.

الفرع الثاني: السياسة الاحترازية الكلية وسياسة إدارة الأزمات وحلها

تعتبر سياسات إدارة الأزمات وحلها مكمل للسياسة الاحترازية الكلية، وقد تتطلب إدارة الأزمات تسهيلات نقدية ومساعدة سيولة طارئة من قبل البنك المركزي، وحلا فعال للمصارف الفاشلة من خلال قرارات مخصصة أو وكالات تأمين الودائع والضمانات العامة المحتملة ودعم رأس المال الذي توفره السلطات المالية.

ويمكن للتصميم السليم لنظم القرار أن يدعم أهداف سياسة السلامة الاحترازية الكلية، كما أنه من شأن نظم القرار الفعالة والمصدقية أن تعزز الانضباط في السوق وأن تقلل الحوافز من اتخاذ مخاطر مفرطة، مما يخفف من الحاجة إلى التدخل في مجال السلامة الاحترازية الكلية.

وعلى النقيض من ذلك، حيثما لا تزال هناك صعوبات في حل مؤسسات مالية محددة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من العمل الاحترازي الكلي القوي الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة الحوافز للتحويل.

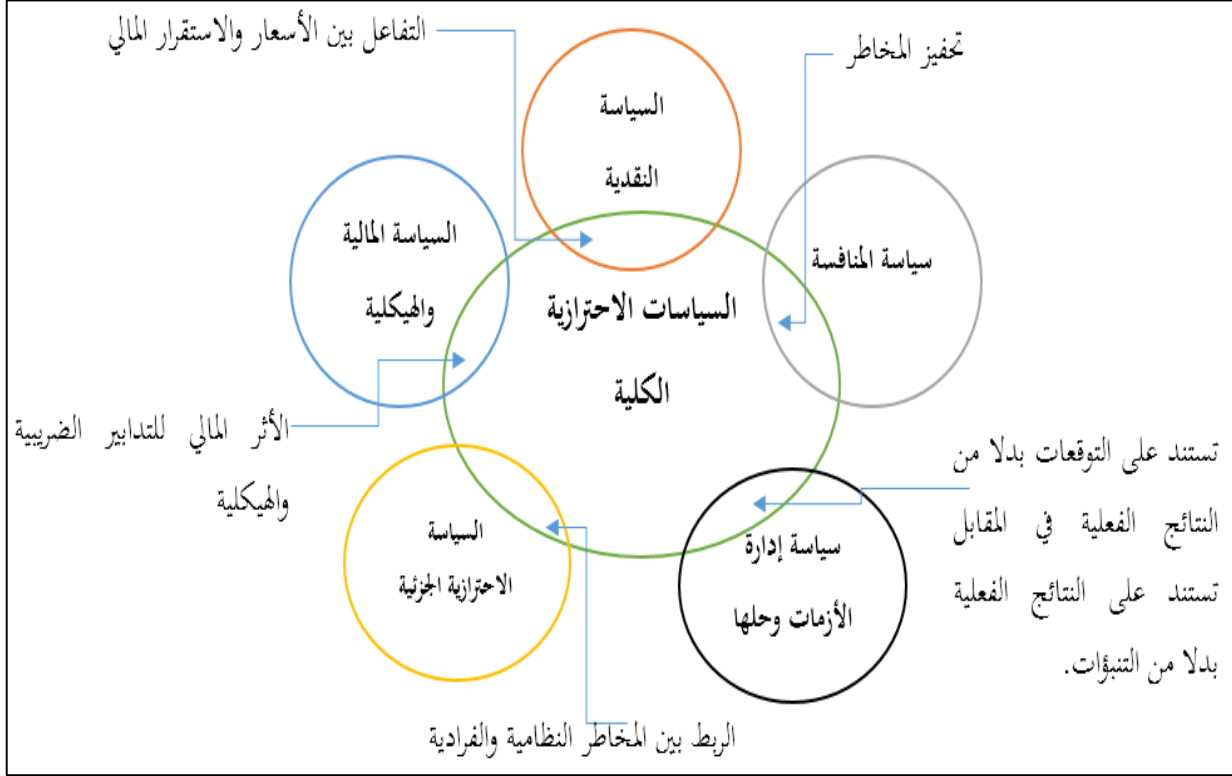
وتتطلب إدارة الأزمات تنسيقا وثيقا بين جميع سلطات القطاع المالي، ومن المرجح أن تواصل السلطات الاحترازية الكلية تقديم المشورة، استنادا إلى تقييمها لتطور مستوى ومصادر المخاطر النظامية، وقد تستخدم أيضا أدوات في نطاقها لاحتواء تضخيم المخاطر.

ومع ذلك في أزمة نظامية من المرجح أن تأخذ السلطات المالية زمام المبادرة في تنسيق الاستجابة العامة للسياسات، حيث أن أموال دافعي الضرائب ستحتاج إلى استخدامها¹.

¹ - IMF, opcit, p : 15.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية

الشكل (2-4): يوضح العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى.



Source : Muhamed Zulkhibri & Ismaeel Naiya, Assesment of Macroprudential Policy in a dual banking sector, IRTI working papaer series, WP/2016/02, 2016, p : 06.

يتأثر الاستقرار المالي بمجموعة من السياسات غير السياسات الاحترازية الكلية، سواء قبل ذلك أو بعده. ويحدد الشكل (2-2) نطاق هذه التأثيرات عبر السياسات الأخرى ويناقش التفاعلات التي تنشأ فيما بينها، مع التسليم بأن طبيعة وقوة التفاعلات الدقيقة قد تختلف عبر مجالات السياسة الأخرى ومع الظروف الخاصة بكل بلد.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل المتمحور حول "الإطار المفاهيمي والتفاعلي للسياسات الاحترازية الكلية"، الذي كان التركيز فيه منصبا على ثلاثة عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى ماهية السياسات الاحترازية الكلية، يليها بيان أساسيات حول هذه السياسات ومؤشراتها، وفي الأخير إطار وقواعد السياسات الاحترازية الكلية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

تسعى السياسات الاحترازية الكلية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال تحديد، تحليل، مراقبة وضبط المخاطر النظامية وتعزيز قدرة الجهاز المالي على تحمل المخاطر والصدمات المالية ولتحقيق هذه الأهداف يجب استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية من خلال اختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب وإيقافها في الوقت المناسب مع الاخذ بعين الاعتبار تقلبات الدورة الاقتصادية وأوضاع الاقتصاد الكلي لتقييم ومراقبة المخاطر النظامية واستخدام عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية قد تؤدي الى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

إن الاستقرار المالي لا يتأثر بسياسة السلامة الاحترازية الكلية فحسب بل أيضا بمجموعة من السياسات الأخرى ويؤكد هذا التفاعل الحاجة إلى الاتساق بين مجالات السياسة العامة، فالسياسات الاحترازية الكلية لا تمثل بديلا عن رقابة مصرفية فعالة في إطار سياسة نقدية أو مالية مناسبة فهي تتفاعل مع هذه السياسات الاقتصادية مما يخلق ترابط فيما بينها ويجعل كل منها مكمل للآخر للوصول لمستوى من الفعالية في أداؤها.

الفصل الثالث: تطبيقات
السياسات الاحترازية الكلية على
النظام المصرفي السعودي

تمهيد:

أنشأت المملكة العربية السعودية نظاماً مالياً قوياً يهدف إلى خدمة الاقتصاد بفاعلية، ويقوم هذا النظام على قاعدة عريضة تضم مجموعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين وهو نظام يتسم بقدر كبير من الكفاءة واستخدام التقنية الحديثة، ويخضع لرقابة صارمة ويعمل وفق أسس سليمة وقد أثبت قوته ومرونته خلال الأزمات السياسية والاقتصادية المختلفة ابتداءً بأزمة الخليج في مطلع تسعينات القرن الماضي وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008 وأزمة انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 إلى غاية الآن.

ومع تراجع أسعار النفط بصورة حادة وميل مخاطر النمو نحو التطورات المعاكسة، أصبحت البيئة التي يعمل فيها القطاع المالي أكثر صعوبة، ما اضطر السعودية إلى تبني طائفة واسعة من سياسات السلامة الاحترازية الكلية بما في ذلك سياسات نفذت بطريقة معاكسة للاتجاهات الدورية لتعزيز الاحتياطات الوقائية من رأس المال والسيولة في الجهاز المصرفي، إضافة إلى ذلك فإن التوسع في استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية المعاكسة للاتجاهات الدورية ضمن سياق إنشاء إطار رسمي للسلامة الاحترازية الكلية، مع مراعاة معايير السلامة الاحترازية الجزئية، يمكن أن يساعد في تخفيف حدة الآثار السلبية المرتدة بين النشاط الحقيقي والنشاط المالي.

ولالإمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهم كالتالي:

- المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي السعودي.
- المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية والنفطية العالمية على النظام المصرفي السعودي.
- المبحث الثالث: التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية المطبقة في السعودية.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي السعودي

تطور النظام المصرفي السعودي ليصبح واحداً من أكثر الأنظمة سلامة وكفاءة في العالم وبدأت نشأته مع اكتشاف النفط في عام 1939 والارتفاع اللاحق في إيرادات النفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: ملامح اقتصاد المملكة العربية السعودية

تظهر ملامح الاقتصاد السعودي من خلال خصائصه ومركزاته القائم عليها بالإضافة إلى أدائه الاقتصادي الكلي، وفيما يلي عرض موجز لأهم خصائص ومؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة:

الفرع الأول: لمحة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية

تمتلك المملكة العربية السعودية اقتصاد يمتاز بالحركة الديناميكية القوة المتانة والصلابة، وملائم للوفاء باحتياجات أكبر الأسواق العالمية من حيث حجم الطلب، ويشكل اقتصاد المملكة العربية السعودية أحد أبرز المرتكزات التنموية التي تشهدها البلاد في شتى القطاعات والميادين، فمنذ أواسط عقد السبعينيات شهد هذا الاقتصاد عدداً من القفزات المتسارعة، التي قادت في مجملها إلى مضاعفة الناتج الوطني الإجمالي أكثر من 33 مرة خلال 28 عاماً الأمر الذي مكنتها من تبني وتنفيذ العديد من الخطط التنموية الطموحة، التي ارتكزت بالدرجة الأولى على إنشاء البنى التحتية، وتنمية القوى البشرية، وتعزيز وتنويع الصادرات غير النفطية.

واليوم، تتمتع المملكة باقتصاد قوي متين وبأسواق مستقرة، حيث تتبع نظام آليات السوق الحر الذي يقوم على العرض والطلب وعلى المنافسة، ولا توجد قيود على عمليات الصرف الأجنبي، كما لا يوجد حظر أو قيود كمية على الواردات من السلع باستثناء عدد قليل منها.

يمثل النفط العصب الرئيسي للاقتصاد السعودي حيث تحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي البترول وإنتاجه وتصديره، كما تستحوذ المملكة على 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي للبترول، ولديها موارد طبيعية أخرى من المواد الخام الصناعية والمعادن مثل: البوكسيت، والحجر الجيري والجبس، والفوسفات وخام الحديد، إلا أنها تقوم بجهود لتنويع اقتصادها ليشمل الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها، وقد استطاعت أن تحقق خطوات ملموسة في هذا الصدد حيث صنفت كواحدة من أكبر 20 اقتصاداً في العالم، والمركز 9 عالمياً من حيث الاستقرار الاقتصادي، كما احتلت المركز 11 عالمياً كأفضل بيئة جاذبة للاستثمار¹.

الفرع الثاني: أداء الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية

ويظهر أداء الاقتصاد الكلي لعام 2014 للمملكة العربية السعودية من خلال مؤشرات كالتالي²:

¹ - البنوك السعودية، نبذة عن الاقتصاد السعودي، تاريخ الإطلاع: 2017/05/10، على موقع الانترنت:

<https://www.saudi-banks.info/saudi-economy>

² - بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، ص ص: 09-16، تاريخ الاطلاع:

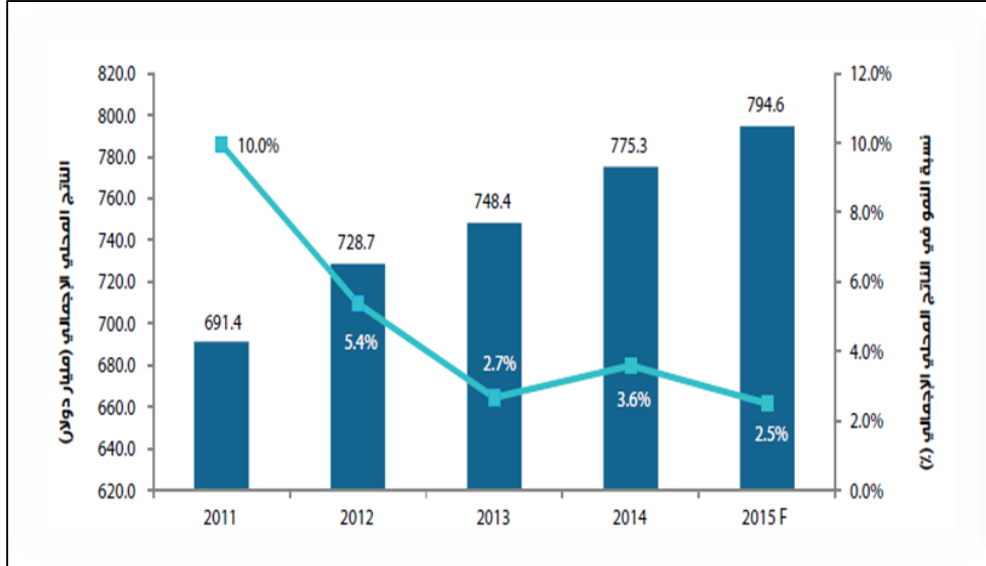
2017/05/13، على موقع الانترنت: www.jeg.org.sa

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

أولاً: نمو الناتج الحقيقي

توسع الاقتصاد السعودي في عام 2014، حيث نما الناتج الحقيقي بنسبة 3.6% مقارنة مع 2.7% في عام 2013، وقد ساهم القطاع الخاص بالنمو، حيث نما القطاع الخاص بنسبة 5.5% في عام 2014 مدفوعاً بالاستثمارات الحكومية الكبيرة في هذا القطاع وبالأسعار الحالية، تقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للسعودية بمبلغ 777.9 مليار دولار أمريكي في عام 2014 أي بزيادة قدرها 3.9% مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي بلغ 748.4 مليار دولار أمريكي في عام 2013 كما نما قطاع النفط بنسبة 1.7%، وسجل القطاع غير النفطي في عام 2014 نمواً بلغ أكثر من 5% للعام الحادي عشر على التوالي، وقد شهد الاقتصاد انخفاضاً طفيفاً في النمو بنسبة 2.5% في عام 2015، يرجع في المقام الأول للركود العالمي في قطاع النفط أنظر الملحق رقم (3-1).

الشكل (3-1): النمو والناتج المحلي الإجمالي السعودي (2011 - 2015)



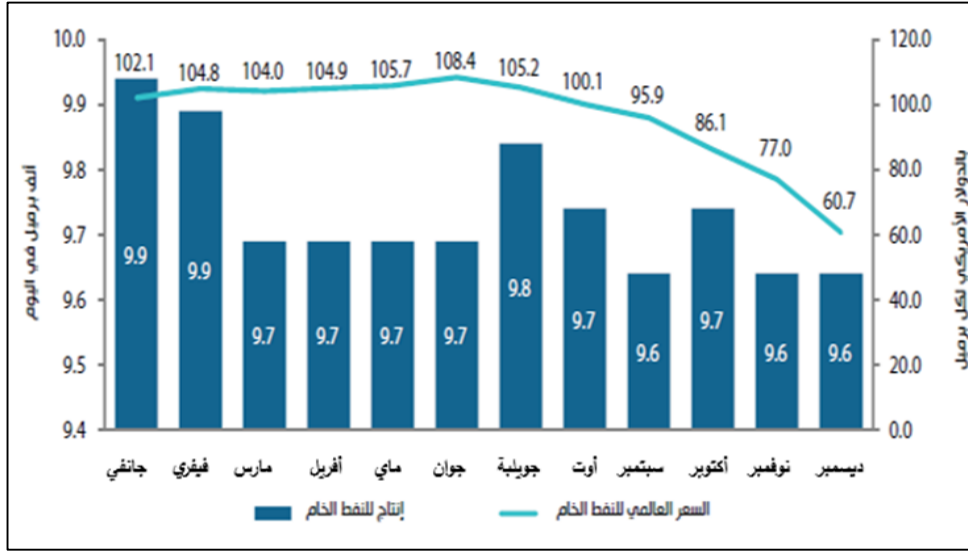
المصدر: بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، ص: 09، تاريخ الاطلاع:

www.jeg.org.sa، على موقع الانترنت: 2017/05/13

ثانياً: قطاع النفط في المملكة العربية السعودية

شهدت أسعار النفط الخام التي بدأت بوتيرة عالية في النصف الأول من عام 2014، تراجعاً في النصف الثاني من عام 2014 وقد أدى ذلك إلى تأثير إيرادات الحكومة للعام 2014 بشكل طفيف، كما انخفضت صادرات النفط الخام بنحو 5.5% في عام 2014، نتيجة لزيادة المعروض من النفط الخام في السوق وتراجع الطلب في الاقتصادات الناشئة مثل الصين واليابان، ومع ذلك لم تعمل السعودية على تخفيض معدل الإنتاج وقدمت خصومات كبيرة إلى السوق الآسيوية والمصافي الأمريكية لكي تتلافى تأثير انخفاض الطلب، وتتمسك المملكة العربية السعودية بسياستها المتخذة من قبل لتجنب خفض الإنتاج من أجل ابقاء على أسعار النفط مستقرة، وبدلاً من ذلك تركز المملكة على حصتها في السوق إلى أن يرجع التوازن إلى حالة العرض والطلب.

الشكل (3-2): إنتاج السعودية للنفط الخام وأسعار النفط عالمياً (2014)



المصدر: بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، المرجع السابق، ص:11.

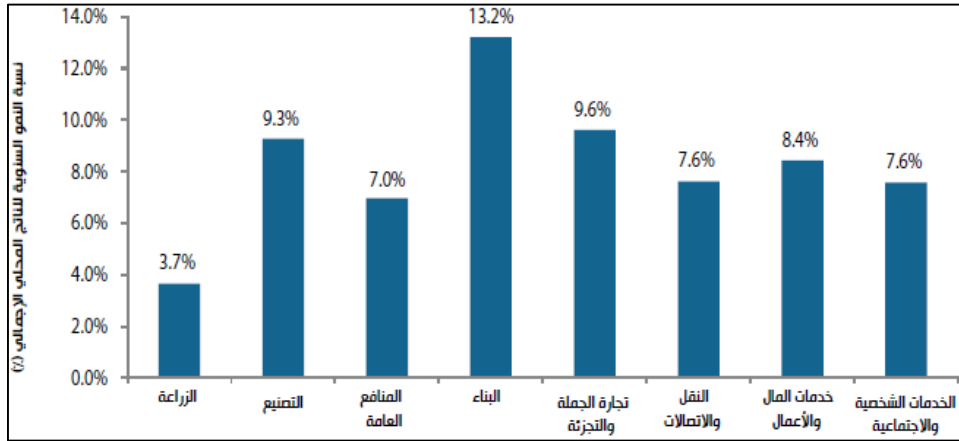
في الشهرين الأخيرين من عام 2014، خفضت السعودية إنتاجها من النفط الخام بمقدار 150 ألف برميل يومياً، أي إلى معدل شهري بلغ 9.6 مليون برميل يومياً، وكان السبب وراء خفض الإنتاج هو تراجع الطلب المحلي على النفط الخام نظراً لأن أشهر الخريف سمحت بتقليل استهلاك الطاقة.

ثالثاً: القطاع الخاص غير النفطي

حرصت الحكومة السعودية دائماً على إعطاء الأولوية الى تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط من خلال تعزيز القطاع الخاص، وركز الإنفاق الرأسمالي الحكومي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية بما في ذلك النقل، الإسكان، الطاقة، والتمويل، في عام 2014 شهد القطاع الخاص نمواً بلغت نسبته 5.5%، مدفوعاً بشكل رئيسي بالصناعات التحويلية غير النفطية، والنقل والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة كما شهد قطاع البناء والتشييد نمواً قوياً بنسبة 6.7% في العام على أساس المقارنة السنوية، ونمت الصناعات التحويلية غير النفطية بنسبة 6.5%، ودعمها في ذلك بشكل رئيسي تحسين مستويات الطاقة والإنتاج للمنتجات البتروكيمياوية والبلاستيكية، ونما قطاعي النقل والاتصالات بنسبة 6.1%، مدفوعاً بمشاريع النقل التي تم اقامتها على نطاق واسع كما سجل قطاعي تجارة الجملة والتجزئة نمواً قوياً بنسبة 6%، وجاء قطاع التمويل أيضاً متمشياً مع التوقعات حيث حقق نمواً بنسبة 4.5% في عام 2014.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

الشكل(3-3): معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الخاصة

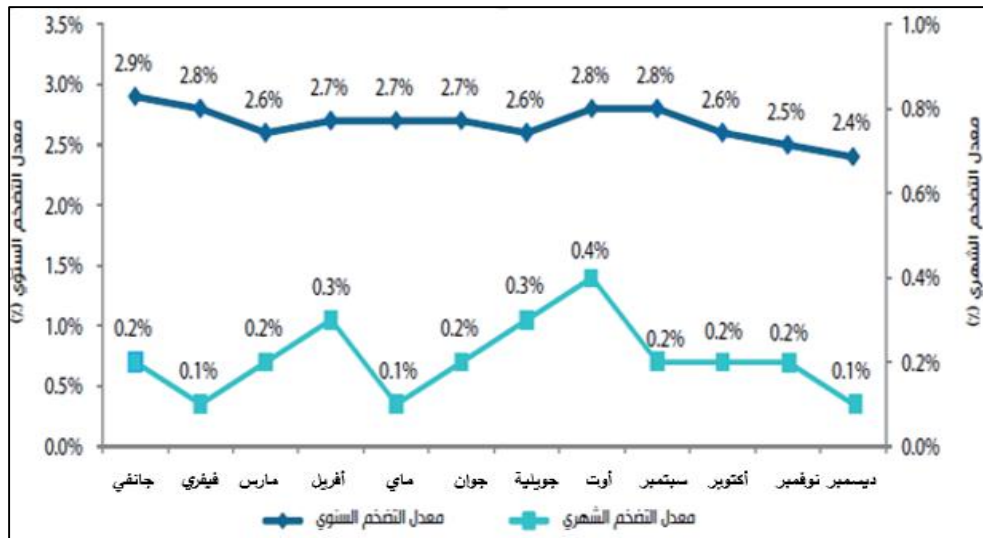


المصدر: بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، المرجع السابق، ص:12.

رابعاً: التضخم

سجل الاقتصاد السعودي في عام 2014 تضخماً بنسبة 2.7% منخفضة عن النسبة التي سجلها عام 2013 والتي بلغت 3.5%، وهذه النسبة تعتبر أدنى مستوى للتضخم سجله الاقتصاد السعودي منذ شهر أبريل عام 2007 ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً، حيث كان له أثر إيجابي على قيمة الواردات، ومن العوامل الأخرى التي كان لها أيضاً تأثير على معدل التضخم انخفاض أسعار النفط الخام وتعزيز الدولار مقابل عملات عدد قليل من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، كما أسهم انخفاض الدخل من بيع النفط الخام والمنتجات المكررة والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب المحلي وانخفاض أسعار الواردات من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية في خفض سعر المستهلك للمنتجات المستوردة في المملكة.

الشكل(3-4): معدل التضخم في السعودية (2014)



المصدر: بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، المرجع السابق، ص:13.

خامسا: الإيرادات والنفقات والتوازن المالي

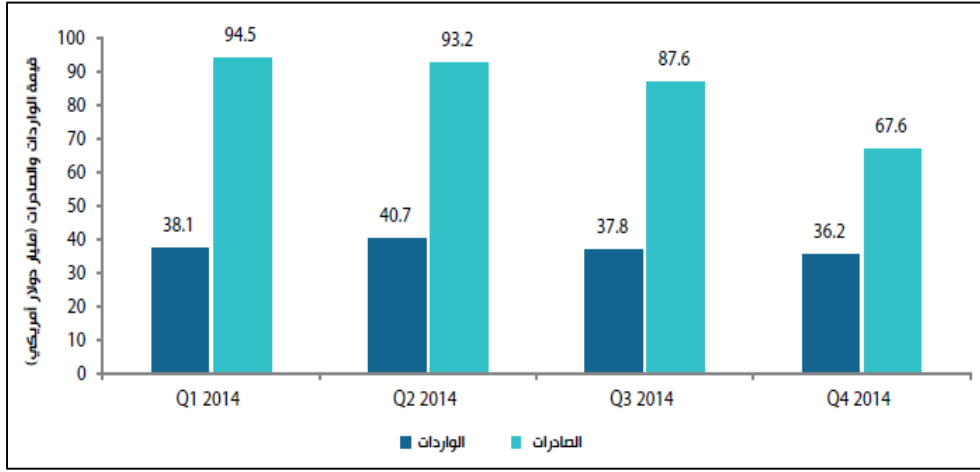
واجهت المملكة العربية السعودية في عام 2014 عجزا في الميزانية للمرة الأولى منذ عام 2009، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، وانخفاض إنتاج النفط سنوياً، وتجاوز الإنفاق الحكومي توقعات ميزانية 2014 وبلغ إجمالي الإيرادات التي حصلتتها الحكومة في عام 2014 ما قدره 279 مليار دولار أمريكي، بنسبة انخفاض قدرها 10.7% بالمقارنة مع عام 2013، حيث انخفضت الإيرادات من صادرات النفط من 282 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 246 مليار دولار أمريكي في عام 2014، وساهمت الإيرادات غير النفطية بنسبة 11.8% فقط من إجمالي الإيرادات التي تحققت خلال عام 2014، ومع ذلك بلغ إجمالي نفقات الحكومة السعودية في عام 2014 قيمة 293.3 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 28.7% أعلى من النفقات المدرجة في الميزانية لذلك العام وزاد إجمالي النفقات أيضا بنسبة 11.3% من عام 2013 إلى عام 2014، وبلغ العجز المالي للحكومة 14.4 مليار دولار أمريكي، وبلغ فائض الحساب الجاري 125 مليار دولار أمريكي في عام 2014 منخفضاً بنسبة 6.9% عن عام 2013، وانخفضت كذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 18% في عام 2013 إلى 16.6% في عام 2014 وانخفض الدين العام من 16 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 11.8 مليار دولار أمريكي في عام 2014 أي ما يشكل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وسحبت الحكومة السعودية مبلغ 26.7 مليار دولار أمريكي من احتياطيها النقدي العام خلال الفترة من شهر فيفري 2014 إلى شهر جانفي عام 2015 لتمويل عجزها المالي.

سادسا: الصادرات والواردات

في عام 2014 شكلت المنتجات النفطية والنفط الخام 85.7% من إجمالي قيمة الصادرات، تلتها المنتجات الكيماوية والبلاستيكية التي ساهمت بنسبة أخرى بلغت 9%، وتعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، بمتوسط شحنات يقدر بحوالي 7 مليون برميل يوميا. ففي عام 2014 بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 326 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 85% (277 مليار دولار أمريكي) من تصدير المنتجات البترولية، وفي عام 2014، انخفضت شحنات النفط الخام بنسبة 7.5%، ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب من الصين أكبر عملاء المملكة في آسيا التي خفضت وارداتها بنسبة 7.9%.

بلغت القيمة الإجمالية للواردات في عام 2014 حوالي 155 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1.6% عن 152 مليار دولار أمريكي في عام 2013، ووصل نمو الواردات من السلع لعام 2014 عند 1.35% وكانت المساهمة الإجمالية لاستيراد السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 31.9% في عام 2014، واستحوذت المعدات والآلات، والأدوات الكهربائية على أعلى قيمة للواردات، مساهمة بالمحمل بما نسبته 28.37% من قيمة الواردات في عام 2014، تليها معدات النقل بنسبة 19.84% والمعادن الاعتيادية بنسبة 9.90%، وانفقت السعودية أكثر من 6.4 مليار دولار أمريكي على مشتريات الدفاع في عام 2014.

الشكل (3-5): قيمة صافي الصادرات والواردات في السعودية (2014)



المصدر: بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، المرجع السابق، ص:16.

سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ 106.4 مليار دولار أمريكي في عام 2014، أي بانخفاض قدره 19.3% عن 134.3 مليار دولار أمريكي في عام 2013، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار النفط، الذي هبطت من 104 دولارات للبرميل في عام 2013 إلى 95.8 دولار للبرميل في عام 2014، مما أدى إلى انخفاض إجمالي إيرادات تصدير النفط من 323 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 304 مليارات دولار أمريكي.

المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام المصرفي السعودي

عرفت المملكة العربية السعودية نظام الصرف منذ مئات السنين، فقد كان متمركزاً في كل من جدة ومكة والمدينة لمنورة بهدف استبدال العملات المختلفة التي يجلبها الحجاج والمعتمرون خلال موسم الحج والعمرة، وكان النظام المصرفي حتى عام 1950 يتكون من ثلاث فئات، هم: فئة الصيارفة، فرع للشركة التجارية الهولندية (الذي تحول بعد ذلك إلى البنك السعودي الهولندي)، شركة صالح عبد العزيز الكعكي وسالم بن محفوظ (التي تحولت بعد ذلك إلى البنك الأهلي التجاري).

ففي عام 1952 تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي لتتولى أعمال بنك الدولة (البنك المركزي) وتقوم بدورها في دعم الاقتصاد الوطني¹، وفيما يلي استعراض موجز لأبرز ما شهدته النظام المصرفي السعودي من تطورات²: في الستينات القرن الماضي تركز الاهتمام على وضع وصياغة الأنظمة واللوائح المصرفية في ظل اتساع الأعمال المصرفية وقبول المملكة إمكانية تحويل الريال بالكامل في عام 1961، وتم في عام 1966 إصدار نظام مراقبة البنوك الذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة.

¹ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الأمريكية، قسم الاقتصاد الإسلامي، مصر، 2006، ص: 50، 51.

² البنوك السعودية، نبذة عن القطاع المصرفي، تاريخ الاطلاع: 2017/04/27، على موقع الانترنت: <https://www.saudi-banks.info/44>

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

في عقد السبعينات نمت خلال هذه الفترة أصول المصارف من 3 مليار ريال إلى 93 مليار ريال وارتفعت الودائع من 2 مليار ريال إلى 68 مليار ريال، وأعلنت الحكومة السعودية في ذات العقد عن مشاركة السعودية مع المصارف الأجنبية، وبحلول العام 1980، كان لعشرة مصارف، من أصل 12 مصرفاً في المملكة حصة مشاركة أجنبية كبيرة، وارتفع عدد فروع المصارف آنذاك إلى 247 فرعاً.

في عقد الثمانينات قد تراجعت إيرادات الحكومة بدرجة كبيرة من 368 مليار ريال في عام 1981 إلى 104 مليار ريال في عام 1987 نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، وأحدث هذا الانخفاض ضغطاً كبيراً على نوعية أصول المصارف التي تدهورت مع تباطؤ النمو، وعانت المصارف من القروض المتعثرة مما أدى إلى انخفاض أرباحها.

وخلال التسعينات وبعد انتهاء أزمة الخليج، حدث انتعاش في الاقتصاد، وشهد النشاط المصرفي نمواً سريعاً ولم تؤثر التقلبات المفاجئة في أسعار النفط والأوضاع الدولية الصعبة على استمرار انتعاش الاقتصاد. وحالياً في المملكة العربية السعودية مرخص لعمل 27 مصرفاً تجارياً منها 12 مصرفاً وطنياً، وقد منحت البنوك التجارية العاملة في المملكة أولوية كبرى لتدريب وتنمية الموارد البشرية الوطنية العاملة في المصارف.

المطلب الثالث: تعريف النظام المصرفي السعودي ومكوناته

الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي للمملكة العربية السعودية

يتمثل النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، أي البنك المركزي، والمصارف التجارية، وقد تم تنظيم القطاع المصرفي وفق نظام مراقبة المصارف الصادر بالمرسوم الملكي في عام 1966، ويقوم مجلس الوزراء بإصدار تراخيص لإنشاء المصارف، وذلك بناء على توصيات من وزير المالية بعد الاطلاع عليها من قبل البنك المركزي، ويعد النظام المصرفي السعودي أحد أكثر الأنظمة سلامة وكفاءة في العالم كونه بدأ مساره الحديث مع نشأة مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 1952¹.

الفرع الثاني: مكونات النظام المصرفي للمملكة العربية السعودية

يتألف النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية من 12 بنك وطني و11 بنك أجنبي و5 مؤسسات إقراض ائتمانية مما يساهم بحوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية والمصارف المتخصصة الأخرى المكونات الأساسية للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

أولاً: مؤسسة النقد العربي السعودي

تتبع مؤسسة النقد العربي السعودي وهي المصرف المركزي للمملكة قمة النظام المالي السعودي، ومضى على تأسيسها خمسون سنة، حيث أنشئت 20 أبريل 1952، ومارست منذ إنشائها دوراً حيوياً في توطيد وتنمية الاقتصاد السعودي من خلال تطوير نظام نقدي للبلاد يركز على إصدار وإدارة العملة الوطنية، وتعزيز نمو النظام

¹ - البنوك السعودية، نبذة عن القطاع المصرفي، المرجع السابق.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

المالي وضمان استقراره، والمحافظة على استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف، وبالإضافة إلى كونها مصرف الحكومة تقوم المؤسسة بإدارة احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي، وكانت المهمة التي أولتها مؤسسة النقد العربي السعودي اهتماماً فورياً بعد تأسيسها هي تشجيع نمو الجهاز المصرفي، حيث لم تكن هناك مصارف سعودية حينئذ وكانت الأعمال المصرفية تمارس على الغالب بواسطة مصارف أجنبية، ومع التوسع في النشاط الاقتصادي زادت الحاجة بشكل كبير للخدمات المصرفية فسمحت المؤسسة بفتح المزيد من المصارف في المملكة، وحرصت مؤسسة النقد العربي السعودي على قيام المصارف بأداء أعمالها على أسس سليمة، حيث أناط نظام مراقبة البنوك الصادر عام 1966 صلاحيات رقابية واسعة للمؤسسة تتضمن أحكاماً صارمة بشأن كفاية رأس المال، ومتطلبات السيولة والاحتياطي، وتركز القروض وغير ذلك من الأمور الرقابية، وينص النظام على أنه يتعين على المصارف تزويد المؤسسة ببيانات مالية وإحصائية دورية، وأن تمارس المؤسسة مهام الإشراف والرقابة المصرفية سواءً من داخل المصارف أو من خارجها، وساهمت مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال السياسة النقدية بشكل فعّال في نمو الاقتصاد السعودي بتوفيرها بيئة تمتاز بالاستقرار النقدي والمالي¹.

ثانياً: المصارف التجارية

مع اكتشاف النفط في عام 1939 في المملكة العربية السعودية والارتفاع اللاحق في إيرادات النفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ذلك الوقت تم السماح لعدد كبير من المصارف الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة وهي بنك هولندا العام، وبنك الهند-الصينية، والبنك العربي المحدود، والبنك البريطاني للشرق الأوسط، والبنك الأهلي الباكستاني، بالإضافة إلى عدد من الصيرفة المحليين².

وبدأ النظام المصرفي مساره الحديث مع نشأة مؤسسة النقد العربي السعودي، بعدها تم السماح لعدد من المصارف الأجنبية الجديدة بفتح فروع لها بالمملكة، كما تم ترخيص إنشاء مصرفين محليين كبيرين هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض، وحالياً في المملكة العربية السعودية مرخص لعمل 27 مصرفاً تجارياً منها 12 مصرفاً وطنياً وقد منحت البنوك التجارية العاملة في المملكة أولوية كبرى لتدريب وتنمية الموارد البشرية الوطنية العاملة في المصارف وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بما فيها الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والاستشارات في مجال الاستثمار، وتسهيلات الوساطة المالية، وعمليات المشتقات الاستثمارية بالإضافة إلى خدمات أخرى كبطاقات الائتمان وعمليات أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع، علاوة على ذلك تقوم المصارف بطرح وإدارة عدد متزايد من صناديق الاستثمار المشتركة، ومارست المصارف السعودية دوراً هاماً ومتزايداً في دعم نمو الاقتصاد، كما ساهمت في جهود التنمية التي تبذلها الحكومة وذلك من خلال الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، حيث قد بلغ حجم

¹ محمد بن سليمان الجاسر، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ندوة حول رؤية مستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، وزارة التخطيط في الرياض، السعودية، يوم 19-23 أكتوبر، 2002، ص: 04.

² مرجع نفسه، ص: 06.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

موجودات المصارف وحساب رأس المال بنهاية الربع الرابع من عام 2016 (2.256.364) مليون و(339.258) مليون ريال على التوالي، كما قد بلغ عدد الفروع، وعدد مراكز الحوالات وعدد أجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع بنهاية نفس الربع (2.038) و (730) و (17.887) و (276.167) على التوالي¹.

ثالثاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

تشكل مؤسسات الإقراض المتخصصة قطاعاً مهماً من النظام المالي السعودي، وهي تشمل: صندوق التنمية الصناعية السعودي، والبنك الزراعي العربي السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وصندوق الاستثمارات العامة وبنك التسليف السعودي.

ومارست المؤسسة دوراً هاماً في إنشاء هذه المؤسسات العامة في مطلع السبعينات الميلادية من القرن الماضي تقدم هذه المؤسسات القروض الطويلة الأجل لقطاعات حيوية من الاقتصاد مثل الصناعة، والزراعة، والتنمية العقارية والمهن الحرة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية مما يشجع النمو القطاعي وتنويع الاقتصاد، ومارست هذه المؤسسات ومازالت تمارس أدواراً هامة في تعزيز النمو ودعم تلك القطاعات، وبعد صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الذي يسمح لصندوق التنمية الصناعية السعودي بتقديم قروض لمشاريع ذات ملكية أجنبية بالكامل، وبالنسبة لصناديق التأمينات الاجتماعية فإن مصلحة معاشات التقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هما الجهتان المعنيتان بهذه الخدمات بالنسبة للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص، ونظراً لتنامي عدد سكان المملكة وتزايد عدد العاملين من الشباب، بحيث تفوق مدفوعات الاشتراكات مدفوعات التعويضات فسيستمر نمو الأموال التي تديرها هاتان المؤسستان لعدة سنوات قادمة، وتمثل هذه الأموال مصدراً كبيراً للمدخرات الوطنية².

¹ --البنوك السعودية، نبذة عن القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره.

² --محمد بن سليمان الجاسر، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات المالية والنفطية العالمية على النظام المصرفي السعودي

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدوث أزمة مالية عالمية كان لها آثار عميقة وشاملة لجميع الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء. وأخذت تلك الآثار تتفاعل لدرجة أنها كادت أن تلوح بدخول الاقتصاد العالمي في شبح الكساد الكبير كالذي حدث خلال الفترة (1929-1939) وما أحدثه من آثار وخيمة في كل جوانب الاقتصاديات في العالم، فقد تركت هذه الأزمة الأخيرة مجموعة من الآثار على أكثر من مستوى، لاسيما على الصعيد المالي والمصرفي، وعرف الاقتصاد العالمي مؤخراً إنفجاراً في أسعار النفط التي لازالت كان لها وقعها على الأداء الاقتصادي والمالي لاسيما في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط

المطلب الأول: تداعيات الأزمات المالية على النظام المصرفي السعودي

أحدثت أزمة الرهن العقاري وأزمة انهيار أسعار النفط آثاراً مختلفة على النظام المصرفي السعودي وتظهر هذه التداعيات كما يلي:

الفرع الأول: تداعيات أزمة الرهن العقاري على المملكة العربية السعودية

تتسم المملكة العربية السعودية بنظام مالي وتجاري منفتح وذو انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية وبالتالي فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، كانت كالتقنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاداتها.

ولقد كان للأزمة المالية العالمية انعكاسات وتداعيات على اقتصاد المملكة العربية السعودية، إذ أن انخفاض أسعار النفط أثر على صادراتها وانعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت إلى 4.2% في عام 2009 مقابل 5.7% عام 2008، ومن ناحية أخرى شهدت صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة وأوروبا -والتي قدرت أصولها في ماي ب 1500 مليار دولار- تراجعاً في مداخيلها بنسبة 30% وخسرت 450 مليار دولار¹.

ونظراً لارتباط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي فإن الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار تجاه معظم العملات الرئيسية أو على الأقل لاستمرار بقاءه عند مستويات متدنية لمدة طويلة الأمر الذي سينعكس سلباً على سعر الريال تجاه العملات الرئيسية (الذين يمثلون الشركاء التجاريين للمملكة) الأمر الذي قد يسهم في استمرار الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي.

كما تأثر سوق المال بشكل واضح بأداء البورصات العالمية، مما يؤكد وجود ارتباط وتشابك بين اقتصاد وسوق المال السعودي، والاقتصاديات والأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى ذلك شهد الإنتاج الرئيسي للمملكة

¹ - عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي براهم، الجزائر، 2010 ص: 137، 138.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

(النفط) انخفاضات حادة ومتكررة والذي على إثره أنخفض سعر النفط من 147 دولار أمريكي إلى ما دون 30 دولار، وبالمثل عرفت أسعار البتروكيماويات انخفاضاً وهي من القطاعات الرائدة والتي تشتهر بصناعتها المملكة¹. إن تأثير الأزمة على النظام المصرفي السعودي تسبب في دعر وخوف المتعاملين من تداعيات الأزمة في ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف مما سبب خللاً في حركة التدفقات النقدية والمالية فاضطر البنك المركزي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية بالبنوك والمصارف المركزية، وتجدر الإشارة إلى الإيجابيات التي أتصف بها القطاع المصرفي السعودي ومنها²:

- أنه استطاع أن يحافظ على مستوى ربحيته القياسية، ولم يشهد إلا انخفاض في صافي الأرباح قرابة 2.5 % وذلك بعد التحفظ الواضح وتكوين مخصصات مرتفعة لمقابلة أي خسائر متوقعة قد تنتج عن عدم استطاعة بعض العملاء سداد التزاماتهم المصرفية.
- بالرغم من عدم إعلان بعض القوائم المالية (في تاريخ صياغة ورقة العمل منتصف شهر أكتوبر) إلا أن كل المؤشرات السابقة تشير إلى:

- الزيادة الجيدة على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي السعودي.
- موجودات المصارف السعودية لم تتعرض لتأثيرات سلبية قوية كأحد تداعيات الأزمة المالية.
- الاحتياطيات الضخمة للبنوك السعودية كانت بمثابة درع واق أمام تداعيات الأزمة العالمية.
- القدرة الائتمانية المتعلقة بالنظام المصرفي السعودي مستقرة وتعكس مرونته، ولديها القدرة على استيعاب الآثار المترتبة عن الأزمة المالية العالمية في ظل تراجع نمو الاقتصاد العالمي.

كما أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانحيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهدت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية.

الفرع الثاني: تداعيات انهيار أسعار النفط على المملكة العربية السعودية

شهدت أسعار النفط انخفاض كبير منذ منتصف عام 2014 بأكثر من 40 % وعرضت السيولة في مصارف دول مجلس التعاون الخليجي عموماً، والسعودية خصوصاً، لضغوطات كبيرة نتيجة التراجع الملحوظ في

¹- حسني الخولي، تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي حول انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها، رابط العالم الإسلامي، ديسمبر 2009، ص: 10.

²- مرجع نفسه، ص: 11، 12.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

تدفقات الودائع عقب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وما ترتب على ذلك من عجز في ميزانيتها التي تجني حوالي 90% من دخلها من صادرات النفط¹.

وبدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد ذلك في رفع أسعار الفائدة الأساسية مع بداية دورة من التشديد التدريجي للسياسة النقدية، وبالنظر إلى أهمية النفط للاقتصاد وربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، فإن هذين التطورين رئيسيان بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فأسعار النفط غالباً ما كانت تؤدي دوراً أكبر من أسعار الفائدة في التأثير على النتائج الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية، وفي حين يرجح أن يكون لانخفاض أسعار النفط لفترة مؤقتة أثر محدود على الاقتصاد والبنوك بالنظر إلى الاحتياطيات الوقائية المالية المتراكمة، فمن شأن انخفاض أسعار النفط لفترة أطول أن يحدث أثراً أكبر².

تراجعت الإيرادات النفطية، تباطأ نمو النقد والائتمان، وانخفضت عائدات التصدير والإيرادات الحكومية وعلى الرغم من تراجع الواردات والإنفاق الحكومي، سجلت أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي عجزاً، وتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نتيجة لانخفاض الكبير في إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي مع تحرك المملكة العربية السعودية لمواجهة ضعف أسواق النفط العالمية بخفض الإنتاج، وفي حين تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، فقد ثبت بوجه عام أنه أكثر قدرة على الصمود، ولازالت بوادر الأزمة النفطية مستمرة إلى غاية وقتنا الحالي³.

المطلب الثاني: السياسات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للحد من تداعيات الأزمات

رغم التأثير المحدود للأزمات على النظام المصرفي المملكة العربية السعودية إلا أنها قامت بعدة إجراءات للحد منها.

الفرع الأول: السياسات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للحد من تداعيات أزمة الرهن العقاري

كان تأثير الأزمة المالية محدوداً على النظام المصرفي السعودي، خاصة بعد اجتماع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السعودي مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الأزمة المالية للقطاع المصرفي، ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية وتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية المرتبطة بالمؤسسات الدولية، وعقب ذلك قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لنخصها في النقاط التالية⁴:

¹ إدارة الدراسات والبحوث، القطاع المصرفي السعودي: ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 431، تاريخ الاطلاع:

http://www.uabonline.org : 2017/05/25، على موقع الانترنت:

² صندوق النقد الدولي، تقرير القضايا المختارة للمملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

³ مرجع نفسه، ص: 07.

⁴ فريد كورتل وكمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، بدون دار

نشر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص: 19، 20.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

- أعلن البنك المركزي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها البنوك، ومنحها خيار اقتراض ما قيمته 75% من الأوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها مائتي مليار ريال أي بما يعادل 53,1 مليار دولار.

- كما قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5%، وكذلك خفض معدل الاحتياطي الإجمالي الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة ببدائلها من 5-10%.

وتزامن مع نشوء الأزمة المالية تأكيدات مستمرة من جانب الحكومة السعودية مفادها أن تمويل المصارف السعودية واستثماراتها في المملكة معظمه محلي، وأنه لن يكون هناك تأثير كبير على المصارف السعودية جراء تلك الأزمة الراهنة، وذلك نظراً لأن معظم استثمارات المصارف المحلية موجهة إلى الداخل.

كما أثبتت المصارف الإسلامية أنها هي الأجدر في معالجة وتخطي مشاكل الأزمات المالية والاقتصادية غير أنه لم تكن هذه المصارف بمنأى كلي عن تداعيات الأزمة، خاصة تأثرها بشح السيولة في الأسواق والضغوط المتصاعدة على سوق العقار في دول مجلس التعاون الخليجي، وحركة التصحيح الحادة في أسواق الأسهم الإقليمية وبعض الاستثمارات التي قامت بها المؤسسات المالية الإسلامية في شركات وعقارات أمريكية أو أوروبية.

كما تم دعم الرقابة المؤسسية من قبل مؤسسة النقد "SAMA" من خلال إتباع بعض الخطط التي من شأنها دعم القطاع المصرفي منها الالتزام بمقررات لجنة بازل، و بازل 2 و تفعيل عمل لجان المراجعة، والاهتمام بإدارات الالتزام والمخاطر إضافة لقيام هيئة السوق المالية CMA بأعداد مبادئ للحوكمة في الشركات السعودية دعمت من الإفصاح والشفافية، وتفعيل أدوات الإنذار المبكر وتدعيم السياسة الاحترازية الجزئية بسياسات السلامة الاحترازية الكلية، بالإضافة إلى رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي على المصارف السعودية، أو الأجنبية العاملة في المملكة كل هذا أدى إلى إن يكون للأزمة المالية تأثيرات محدودة وغير جوهرية على المصارف السعودية.

وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته الحكومة السعودية، ومؤسسة النقد العربي السعودي في دعم المصارف بصورة غير مسبقة، ويتضح ذلك بجملاء في:

- الاستمرار في ضمان الودائع وسلامة القطاع المصرفي.
- إعادة النظر في السياسات النقدية، والمالية وبما يعزز من سيولة المصارف.
- الدعم والمساندة من خلال زيادة إيداعات الودائع الحكومية في عدد من المصارف.
- توفير وضخ السيولة النقدية لضمان كسر الجمود والوصول إلى معدلات متوازنة من الإقراض والائتمان.

الفرع الثاني: السياسات الحد من تداعيات أزمة انهيار النفط

قامت المملكة العربية السعودية فيما يخص مواجهة تداعيات أزمة النفط 2014 بتنفيذ توصيات الخبراء المتمثلة في¹:

¹ - صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية مشاورات المادة الرابعة لعام 2016، 29 جوان 2016، ص: 16، تاريخ الاطلاع:

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

- بدأت بضبط أوضاع المالية العامة في النصف الثاني من عام 2015 واستمرت في موازنة عام 2016 وأشارت الحكومة إلى أنها تعتزم وضع موازنة متوازنة، ولكنها لم تضع حتى الآن خطة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية لتحقيق هذا الغرض.
- قامت بتعزيز إطار سياسة المالية العامة، حيث تم إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية في وزارة المالية وتعيين رئيس لها، ويقدم الصندوق المساعدة الفنية في الوقت الحالي لدعم عمليات هذه الوحدة، وتهدف الحكومة إلى التحول نحو إطار للمالية العامة متوسط الأجل ووضعت مؤشرات أداء رئيسية لوزارتها.
- قامت بتنفيذ إصلاحات شاملة في أسعار الطاقة، حيث أعلنت الحكومة في موازنة عام 2016 عن عزمها زيادة أسعار الطاقة والمياه تدريجياً على مدى خمس سنوات. وتمت بالفعل زيادة الأسعار للمرة الأولى بنسب تتراوح بين 10% و134% حسب المنتج.
- عززت قاعدة الإيرادات غير النفطية حيث تعتمد الحكومة فرض ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات السكرية في عام 2017 وضريبة على القيمة المضافة في عام 2018، ويقدم الصندوق حالياً المساعدة الفنية في هذا الصدد ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لضريبة على الأراضي غير المستغلة.
- راجعت النفقات الرأسمالية والجارية لزيادة الاتساق بين الإنفاق وأولويات السياسات حيث تم إنشاء المكتب الوطني لإدارة المشروعات بهدف تعزيز إدارة المشروعات.
- خفضت فاتورة الأجور الحكومية.
- أصدرت الحكومة سندات دين محلي في عام 2015 للمرة الأولى منذ عام 2007، وتم الاتفاق على قرض دولي خلال عام 2016 وقد يتم إصدار سند سيادي لاحقاً خلال العام الجاري، ويقدم الصندوق حالياً المساعدة الفنية للحكومة لإنشاء مكتب لإدارة الدين.
- تعزيز إطار سياسة السلامة الاحترازية الكلية على نحو معاكس للاتجاهات الدورية بهدف تخفيف حدة المخاطر التي تواجه القطاع المالي.
- قامت الحكومة بإنشاء اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، وتم تعزيز نظم الإنذار المبكر، وتم استحداث إطار لإدارة الاحتياطيات الرأسمالية الوقائية المضادة للاتجاهات الدورية.
- قامت بتنفيذ إصلاحات لتعزيز التنظيم والرقابة على القطاع المالي وتم نشر الإطار التنظيمي للبنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي.
- نفذت سياسات لزيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص وتشجعت التنوع، من خلال إطلاق برنامج الخصخصة لتقليل دور القطاع العام في الاقتصاد وفتح قطاعي التجزئة والجملة أمام الاستثمارات الأجنبية مع السماح بنسب تملك 100% وبينما تواصل الحكومة تطوير استراتيجية سوق العمل، تراجعت نسبة توظيف السعوديين في القطاع الخاص خلال عام 2015.

المطلب الثالث: أداء النظام المصرفي السعودي في ظل الأزمات

واصل القطاع المصرفي تطوره في تحقيق الاستقرار النقدي وانسياب الائتمان لمختلف القطاعات، وذلك في ظل ظروف اقتصاد عالمي غير مستقر، وملامح أزمة متجددة تدفع بها معدلات التراكم العالمي لديون مختلف دول العالم والتي تتجاوز 60 ترليون دولار، كما مرت بعض الدول الأوروبية بأزمة اقتصادية حادة ولازالت، كل ذلك جعل من إمكانية تكرار الأزمات العالمية أمراً ممكناً وقابلاً للحدوث مستقبلاً.

ويمكن تناول أهم التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في ظل هذه الأزمات من خلال بعض المؤشرات الأساسية لأداء هذا القطاع، وذلك على النحو التالي¹:

- انخفض معدل نمو إجمالي عرض النقود عام 2015، إلى حوالي 2.6 %، مقارنة بمعدل نمو بلغ حوالي 11.9 % عام 2014، وذلك إلى جانب اتجاه عرض النقود نحو الانكماش فيفري 2016، حيث يقدر معدل نموه بحوالي (0.9) %، وذلك كما توضحه بيانات الجدول رقم (3-1).
- من واقع هذه البيانات نجد أن حجم الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) قد انكمش بمعدل (1.3) % عام 2015، مقارنة بارتفاع حجم هذه الودائع عام 2014، حين بلغ معدل نمو الودائع تحت الطلب حوالي 15 %، وكما حققت الودائع تحت الطلب معدلاً جديداً للانكماش بلغ حوالي (5.9) % في فيفري 2016 مقابل ارتفاعها بمعدل نمو يقدر بحوالي 17 % في فيفري 2015.
- ومن بين التطورات التي شهدتها عرض النقود ارتفاع معدل نمو حجم النقد المتداول خارج المصارف إلى حوالي 10 % عام 2015، بينما حقق معدلاً منخفضاً للنمو، فبلغ أكثر من 7 % في عام 2014، وفي ظل التطورات الاقتصادية الدافعة لاحتمالات ارتفاع معدلات التضخم، حقق النقد المتداول خارج المصارف معدلاً طفيفاً للانكماش يقدر بحوالي (0.2) %، في فيفري 2016، مقارنةً بمعدل مرتفع يقدر بحوالي 16 % في فيفري 2015.

¹ - مركز دراية للدراسات والمعلومات بغرفة الرياض إدارة الدراسات والتطوير، التقرير الاقتصادي، 2016، ص: 35، تاريخ الاطلاع: 2017/05/11

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

جدول رقم (3-1): أهم مؤشرات أداء القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية (2014-2016)

البيان		معدل النمو %		(في فري)
2016	2015	2015	2014	
النقد المتداول خارج المصارف	16.0	10.1	7.4	(0.2)
الودائع تحت الطلب	17.0	(1.3)	15.4	(5.9)
الودائع الزمنية والادخارية	10.3	9.0	15.6	7.2
الودائع الأخرى (شبه النقدية)	(12.8)	3.4	(6.0)	10.6
إجمالي عرض النقود (مليون ريال)	1768422	177096	1729356	1752725
معدل النمو (%)	%11.7	%2.6	%11.9	%(0.9)

المصدر: مركز دراية للدراسات والمعلومات بغرفة الرياض إدارة الدراسات والتطوير، التقرير الاقتصادي، 2016، ص:36، تاريخ الاطلاع: 2017/05/11 على موقع الانترنت: www.chamber.sa

- وقد حققت الودائع الزمنية والادخارية أيضاً معدلاً للنمو بلغ حوالي 9 % عام 2015، مقارنة بمعدل نمو مرتفع يقدر بنحو 15.6 % عام 2014، كما بلغ معدل نمو هذه الودائع حوالي 7 % في، مقارنة بمعدل نمو فيفري 2016، يقدر بنحو 10 % في فيفري 2015.
- ويشير الجدول أيضاً إلى اتجاه معدل نمو الودائع الأخرى (شبه النقدية) الودائع بالعملات الأجنبية، وودائع الاعتمادات المستندية، والتحويلات النقدية، وعمليات إعادة الشراء بين المصارف نحو الارتفاع، فقد حققت هذه الودائع معدلاً للنمو يقدر بحوالي 3.4 % عام 2015 مقارنة بمعدل انكماش يقدر بنحو 6 % عام 2014 بينما بلغ معدل نمو هذه الودائع حوالي 10.6 % في فبراير عام 2016، وذلك مقابل معدل نمو سالب بلغ حوالي (12.8) % في فيفري 2015، وذلك حسبما تشير إليه بيانات الجدول رقم (3-1).

المبحث الثالث: التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية المطبقة في السعودية

ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي بالتالي فإن سياسة المالية العامة هي الأداة الأساسية لإدارة الاقتصاد الكلي، غير أن عمليات إدارة السيولة والسياسات الاحترازية الكلية لها دور مكمل في إدارة الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، وتعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على وضع مجموعة أدوات لإدارة السيولة، ويتسع المجال للحد من تقلبات القاعدة النقدية من خلال وضع إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة، فمن شأن استخدام مجموعة أدوات السياسة الاحترازية الكلية لإدارة المخاطر النظامية في المملكة العربية السعودية أن يستفيد من وضع إطار رسمي للسلامة الاحترازية الكلية، بحيث تكون مؤسسة النقد العربي السعودي هي السلطة المختصة ويتم نشر مؤشرات الإنذار المبكر وتقييمات المخاطر.

المطلب الأول: السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

يساعد وضع إطار للسياسة النقدية على معرفة مرتكزات السياسة النقدية في المملكة والأدوات التي تستخدمها لضبط السيولة والتحكم فيها.

الفرع الأول: إطار السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

تشكل تقلبات أسعار السلع الأولية في البلدان الغنية بالموارد تحديات كبيرة أمام صناعات السياسات، وهناك تقلبات كبيرة مرتبطة بالأوضاع السائدة في الأسواق العالمية للسلع الأولية وكثيرا ما يترتب على تقلبات معدل التبادل التجاري في البلدان المصدرة للسلع الأولية انتقال التداعيات إلى بقية قطاعات الاقتصاد، فعندما ترتفع أسعار السلع الأولية، تؤدي الإيرادات الأعلى غالبا إلى تعزيز التوازن الخارجي وزيادة الإنفاق الحكومي، مما يزيد النشاط في القطاع غير السلعي من الاقتصاد وعندما تنخفض أسعار السلع الأولية تنعكس هذه الدورة بسرعة، مما يضع ضغوطا كبيرة على المقترضين والمؤسسات المالية التي أصبحت أكثر عرضة للمخاطر أثناء فترة الانتعاش ورغم أن هذه الدورات قد تكون مدفوعة إلى حد كبير بالعوامل الخارجية، فإن السياسات الداخلية تقوم بدور كبير في التعامل مع آثارها وفي هذا السياق تجدر الإشارة في البداية إلى أهم عناصر إطار السياسات النقدية¹:

- ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، يضمن هذا الربط القائم منذ ما يقرب من ثلاثة عقود المصادقية على السياسة النقدية ويسمح باستقرار التجارة وتدفقات الدخل والأصول المالية غير أن هذا الربط يعني أيضا أن المملكة لديها قدر محدود من مرونة التصرف في إطار السياسة النقدية نظرا لأن أسعار الفائدة الأساسية قصيرة الأجل تتبع عن كثب أسعار الفائدة على قروض الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹- أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الناشئة، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

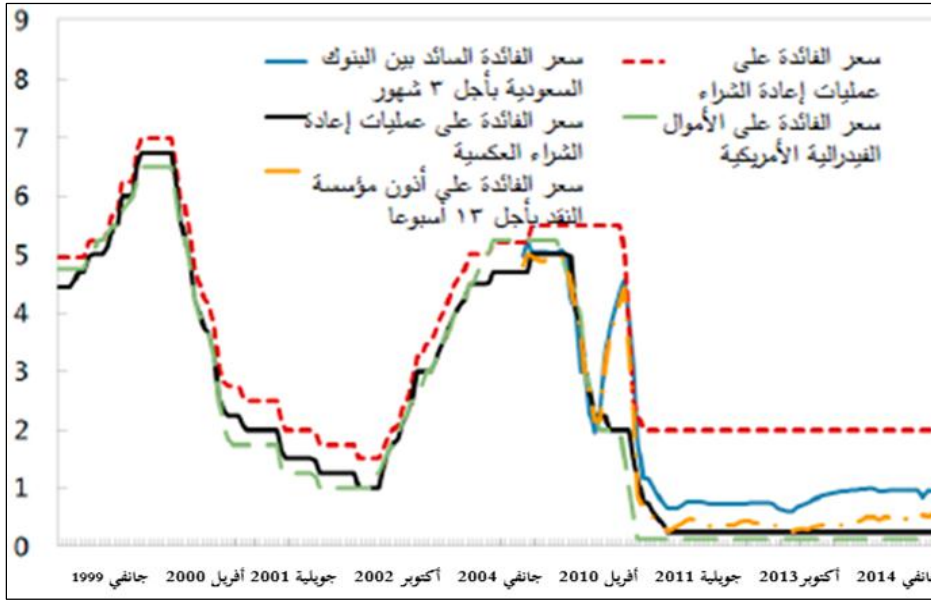
الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

- ونظراً لعدم وجود سياسة مستقلة لسعر الفائدة تلجأ السلطات إلى مزيج من سياسات المالية العامة - عمليات إدارة السيولة وقواعد السلامة الاحترازية الكلية للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة مخاطر القطاع المالي وبينما تساعد مصداقية ربط سعر الصرف على تثبيت التوقعات بشأن الأسعار على المدى الطويل تتمثل المسؤولية الرئيسية لسياسة المالية العامة في إدارة الطلب الكلي وخفض التقلبات إلى أدنى حد وفي الواقع أدت سياسة المالية العامة دوراً مضاداً للاتجاهات الدورية في الأزمة المالية العالمية غير أن سياسة المالية العامة لا تحظى دائماً بالمرونة الكافية لمنع طفرات الائتمان وتراكم المخاطر النظامية في القطاع المالي، وبالتالي هناك دور تكميلي لعمليات إدارة السيولة والسياسات الاحترازية الكلية.
- وسوف تساعد أطر السياسات القوية على تأهب المملكة لمواجهة أي تحديات محتملة نتيجة التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي، فسوف يتعين على المملكة مثلاً معالجة آثار التخلي التدريجي عن السياسة النقدية غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت سيتزايد تعميق المالي
- كما ساهمت التجارة في زيادة تزامن دورة الأعمال في المملكة مع دورة أعمال آسيا النامية وليس الولايات المتحدة، وإلى جانب عزم حكومة المملكة على تنويع مصادر الاقتصاد تشير الاتجاهات العامة الأخيرة إلى تزايد أهمية السياسات النقدية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية المطبقة في المملكة العربية السعودية

تتبع أسعار الفائدة الأساسية لمؤسسة النقد العربي السعودي عن كثب أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة، ويحدد البنك المركزي نطاق تقلب لأسعار الفائدة باستخدام سعر إعادة الشراء (الحد الأقصى) وسعر إعادة الشراء العكسي (الحد الأدنى) وتتقلب في حدود هذا النطاق أسعار الفائدة قصيرة الأجل في المملكة بما في ذلك سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وأسعار الفائدة على سندات مؤسسة النقد العربي السعودي (لأجل استحقاق تتراوح بين أسبوع واحد وسنة واحدة) ويحدد نطاق سعر الفائدة لتتبع عن كثب أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية انظر الشكل رقم (3-6).

الشكل (3-6): أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية من (1999-2014)

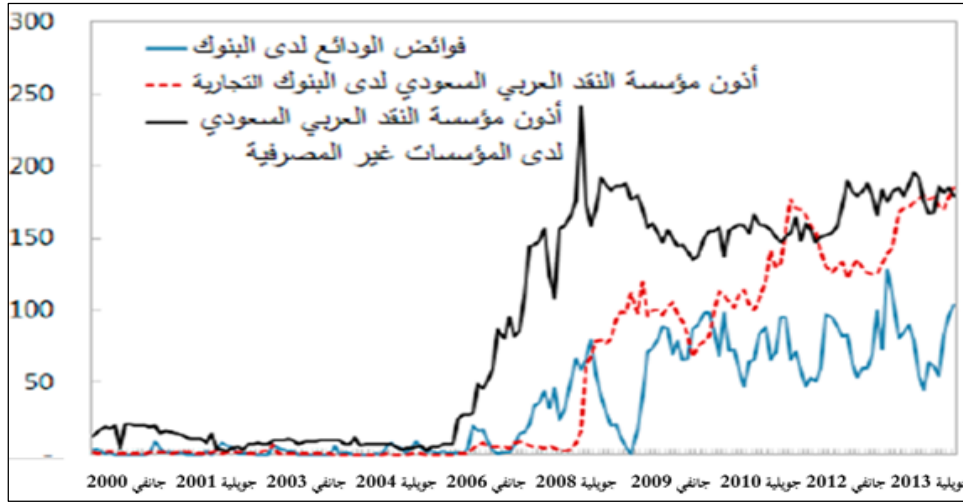


المصدر: أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الناشئة، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص: 41.

وتؤدي زيادة الفوائض الخارجية والإنفاق من المالية العامة إلى زيادة فائض السيولة في النظام المصرفي ويتبين من دراسة العوامل الدافعة للنمو في القاعدة النقدية أن الإنفاق الحكومي وسداد الدين الحكومي (المستخدم كمتغير بديل عنه صافي الاحتياطيات الدولية ناقص الودائع الحكومية) كانا العاملين المساهمين الرئيسيين، وتحتفظ البنوك بفائض كبير من الودائع في مؤسسة النقد العربي السعودي في شكل اتفاقات إعادة شراء عكسية تفسح المجال للتوسع الائتماني، ونظرا لعدم قدرة مؤسسة النقد العربي السعودي على تحديد أسعار الفائدة بشكل مستقل فقد عمدت إلى وضع أدوات أخرى لإدارة السيولة والتأثير على شروط الائتمان.

الاحتياطيات القانونية هي أقوى أداة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لضبط السيولة فالبنوك ملزمة بالاحتفاظ باحتياطيات نقدية بنسبة 7% من الودائع تحت الطلب و 4% من الودائع لأجل والودائع الادخارية وبالإضافة إلى ذلك تحتفظ البنوك بنسبة 20% من ودائعها في شكل أصول قصيرة الأجل للوفاء بمتطلبات السيولة الإلزامية ونادرا ما تتغير الاحتياطيات القانونية النقدية وقد جرى تعديلها آخر مرة خلال الأزمة المالية العالمية. وتصدر أذن مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنوك والمؤسسات غير المصرفية بغية امتصاص فائض السيولة انظر الشكل البياني رقم (3-7).

الشكل (3-7): إدارة السيولة من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي.



المصدر: أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، المرجع السابق، ص: 42.

وتحدد مؤسسة النقد العربي السعودي سعر الفائدة على أذونها إداريا ليكون 80% من سعر الفائدة على الودائع بين البنوك السعودية (SIBID) لأجل الاستحقاق المقابل، وذلك لتشجيع التعامل في سوق المعاملات ما بين البنوك لإظهار مدى انخفاض المخاطر على الأوراق المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقرر البنوك مقدار ما تشتريه من أذون مؤسسة النقد العربي السعودي، وتحدد العطاءات تناسبيا حسب أجل الاستحقاق وفيما بين البنوك في حالة تجاوز حجم الاكتتاب، أما إصدار أذون مؤسسة النقد العربي السعودي إلى المؤسسات غير المصرفية على أساس مخصص ولا يندرج في الحد الأقصى المحدد للإصدارات الأسبوعية تستخدم مبادلات النقد الأجنبي لتوفير السيولة وامتصاص الصدمات الناجمة عن سوق النقد الأجنبي وهذه المبادلات مماثلة لمعاملات إعادة الشراء في الأوراق المالية ولا تزال تستخدم لتزويد النظام المصرفي بسيولة من النقد الأجنبي عندما تتعرض العملة لضغوط المضاربة.

ويمثل إصدار سندات الأموال العامة أداة مكتملة لإدارة السيولة اليومية من خلال معاملات إعادة الشراء وإصدار أذون مؤسسة النقد العربي السعودي، ومبادلات النقد الأجنبي وإذا تعرض النظام المصرفي لنقص في السيولة يمكن لمؤسسة النقد العربي السعودي أن تودع مبالغ نيابة عن المؤسسات الحكومية المستقلة لدى البنوك وبالعكس إذا كانت هناك وفرة من السيولة في النظام المصرفي، يمكن أن تسحب مؤسسة النقد العربي السعودي الودائع التي لدى البنوك نيابة عن المؤسسات الحكومية المستقلة¹.

المطلب الثاني: تفعيل السياسات الاحترازية الكلية في المملكة العربية السعودية

أحدثت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ضررا كبيرا على النظام المالي الدولي وما نتج عنها من خسائر مالية فادحة وأظهر ذلك أهمية إعادة هيكلة النظام المصرفي، وتطوير وتحسين الإجراءات الرقابية الاحترازية لإدارة المخاطر من أجل استيعاب الضغوط التي يواجهها، واحتواء الأزمات غير المتوقعة.

¹ أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، المرجع السابق، ص: 41-43.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

الفرع الأول: إجراءات عمل السياسات الاحترازية الكلية

وفيما يتعلق بجهود مؤسسة النقد العربي السعودي لحماية القطاع المالي، فقد اتخذت المؤسسة العديد من الآليات والإجراءات الرقابية الاحترازية الكلية لإدارة المخاطر في نظام كفاية رأس المال وفقاً للمتطلبات الجديدة لتوصيات بازل، ونتيجة لذلك طبقت قواعد الاحتراز الكلي، وتشمل أدوات الاحتراز الكلي المستخدمة من طرف مؤسسة النقد العربي ما يلي¹:

- تشجيع المصارف على زيادة رأس المال على أساس مواجهة التقلبات الدورية.
- إلزام المصارف أن تحافظ على نسبة إجمالية لمخصصات القروض لا تقل عن 100% من القروض المتعثرة، ورفع هذه النسبة إلى 200% في ذروة الدورة الاقتصادية.
- ألا تتجاوز نسبة الإقراض للودائع/ (رأس المال + الاحتياطيات) لدى المصارف 15 ضعفاً.
- ألا تقل احتياطيات المصارف المطلوبة عن 7% بالنسبة للودائع تحت الطلب و 4% بالنسبة للودائع الزمنية والادخارية.
- ألا تتجاوز نسبة القروض المصرفية إلى الودائع 58%.
- ألا تقل نسبة الأصول السائلة إلى الودائع عن 20%.
- ألا تتجاوز نسبة التمويل العقاري 70% من قيمة العقار.
- ألا يتجاوز إجمالي السداد الشهري للقروض الاستهلاكية نسبة 33% من راتب المقترض.
- ألا تتجاوز نسبة تركيز المخاطر 25% من إجمالي الحد القانوني لحقوق الملكية.
- وضع إطار عمل لتحديد المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي وتحديد متطلبات رأس المال الإضافية لها استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية².

- إنشاء صندوق حماية الودائع بموجب برنامج تأمين الودائع الذي صدر في عام 2015، ستغطي الودائع لغاية 200000 ريال سعودي من مبلغ كل وديعة، ومول هذا المشروع من صندوق تؤسسه المصارف خصيصاً لهذا الغرض³.

- تواصل مؤسسة النقد العربي السعودي مراقبة التطورات في سوق العقارات وهي ملتزمة باتخاذ أي إجراءات لازمة لتخفيف مخاطر النظام في القطاع المصرفي الناشئة عن محفظة الإقراض العقاري وقد وضعت المؤسسة إجراءات احترازية كلية لتعزيز مبادرات الحكومة وضمان مستويات ثابتة ومستدامة للتمويل العقاري، نتيجة لذلك وكجزء من نظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، وضعت المؤسسة حداً أعلى يبلغ 74% قيمة العقار كأقصى نسبة

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، السعودية، 2015، ص: 72.

² أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

³ مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، السعودية، 2015، ص: 31.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

للتمويل العقاري ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في نوفمبر عام 2014، ومن المتوقع أن يحدّ تنفيذ الحد الأقصى للتمويل العقاري من المديونية المفرطة في قطاع العقارات.

الجدول رقم (3-2): حزمة أدوات السياسة الاحترازية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي

الأداة	المطلب التنظيمي
نسبة كفاية رأس المال	الحد الأدنى لمطلب بازل 10.5%
مخصصات القروض	بشكل عام: 1% من إجمالي القروض بشكل خاص: 100% من القروض المتعثرة كحد أدنى
نسبة الإقراض	الودائع / (رأس المال + الاحتياطيات) > 15 ضعفا
احتياطي نظامي	7% من الودائع تحت الطلب 4% من الودائع الادخارية والزمنية
القيمة إلى القرض	قروض الرهن العقاري > 70% من قيمة العقار
خدمة الدين إلى الدخل	دفعات السداد الشهرية > 33% من الدخل
نسبة القروض إلى الودائع	85%
السيولة	الأصول السائلة/ الودائع < 20% 100% بحلول عام 2019 100% بحلول عام 2019
الانكشاف لأطراف مقابلة	التعرض الفردي للمخاطر/ إجمالي رأس المال > 25%

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير السنوي الحادي والخمسون، السعودية، 2015، ص: 72.

الفرع الثاني: إطار عمل السياسات الاحترازية الكلية في المملكة العربية السعودية

تستخدم حاليا الأدوات الاحترازية الكلية في المملكة العربية السعودية خارج الإطار الرسمي للسياسة الاحترازية الكلية كما أن التنسيق بين الهيئات التنظيمية لا يتسم بالطابع الرسمي إلى حد كبير غير أن حكومة المملكة تنظر في وضع إطار رسمي للسياسة الاحترازية الكلية، وقد أجرت مؤسسة النقد العربي السعودي دراسة مفصلة حددت فيها المتطلبات الرئيسية والتطورات الدولية في البلدان النظيرة والبلدان الأخرى والأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها ولم يتقرر هيكل الإطار حتى الآن، ولكن من المرجح أن تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي المسؤولية الشاملة عنه، مع تقديم مدخلات من مؤسسات أخرى¹، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ - أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

الجدول رقم (3-4): اللوحة الداخلية لتدابير السلامة الاحترازية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

المؤشر	أمثلة
الاقتصاد ككل	إجمالي الناتج المحلي النفطي التضخم أسعار النفط
عرض عام للائتمان	نمو الائتمان (الإجمالي وحسب القطاع) الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي أجل استحقاق الائتمان
القطاع المصرفي (مخاطر الائتمان، ومخاطر التمويل والسيولة، وكفاية رأس المال، ومخاطر السوق، والمخاطر العالمية، والترابط)	مجموع الأصول الائتمان الإيرادات الربحية النفقات القروض المتعثرة القرض إلى الودائع السيولة معدل كفاية رأس المال توزيع الاستثمارات.
قطاع التأمين (التمويل، ومخاطر السيولة، الإعسار، ومخاطر السوق)	إجمالي الأقساط المكتتبة معدل صافي الخسارة الربحية النفقات السيولة الإعسار توزيع الاستثمارات
سوق رأس المال	القيمة السوقية حجم الأعمال الربحية

المصدر: أحمد آل درويش ونايف الغيث وآخرون، المرجع السابق، ص: 54.

وخضع النظام المالي في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة لعدة مراجعات لقياس مدى تطبيق الجهات الإشرافية ذات العلاقة للمعايير الدولية، ومن هذه المراجعات برنامج تقييم القطاع المالي الذي أجره فريق مشترك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (2011)، وبرنامج تقييم الالتزام التنظيمي بكفاية رأس المال

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

ونسبة تغطية السيولة الذي أجراه فريق لجنة بازل للرقابة المصرفية(2015)، ومراجعة النظراء التي أجراها مجلس الاستقرار المالي (2015) وشملت المراجعة الأخيرة صندوق حماية الودائع، وإطار معالجة المؤسسات المتعثرة، وإطار سياسة الاحتراز الكلي، وقد خلصت هذه المراجعات إلى أن المملكة قد طبقت المتطلبات الدولية بالكامل أو إلى حد كبير (انظر الملحق رقم 2-1)¹.

واتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي خطوات هامة لمعالجة توصيات برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) ووضع إطار سياسة احترازية كلية أكثر رسمية على وتم إنشاء لجنة رفيعة المستوى تعنى بالاستقرار المالي داخل مؤسسة النقد العربي السعودي بهدف مراقبة مخاطر القطاع المالي سنة 2013 (FSC)، وأنشأت إدارة للاستقرار المالي لإجراء تحليلات للمخاطر النظامية ودعم عمل لجنة الاستقرار المالي وتعزيز قدرتها التحليلية من خلال لوحة بيانات القيادة الاحترازية الكلية كجزء من نظام متكامل للإنذار المبكر، وأصدرت تقريرها الأول عن الاستقرار المالي في سنة 2015 (FSR) وقد بدأت لجنة الاستقرار المالي(FSC) عملها وناقشت مجموعة من قضايا الاستقرار المالي واتخذت بعض القرارات المتعلقة بسياسة المالية العامة، بالإضافة إلى ذلك قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتحسين آليات التنسيق وتبادل المعلومات داخليا ومع السلطات الأخرى لأغراض الاستقرار المالي، ومن شأن إنشاء لجنة وطنية للاستقرار المالي أن يعزز التنسيق مع وزارة المالية (MoF) وهيئة أسواق المال (CMA) بشأن تحليل المخاطر النظامية واعتماد تدابير لتعزيز الاستقرار المالي.

وكما هو شائع في العديد من البلدان الأخرى لا يزال جدول أعمال السياسات الاحترازية الكلية قيد التنفيذ وتدرك السلطات أن من الضروري اتخاذ خطوات أخرى لتفعيل الإطار، وسيكون من المفيد تركيز جهودها على المسائل التالية²:

● الترتيبات المؤسسية: هناك أربع مجموعات من القضايا تتطلب الاهتمام وهي كما يلي:

1- من المهم أن يتم إنشاء لجنة الاستقرار المالي على وجه السرعة نظرا للروابط الوثيقة بين سياسة المالية العامة وأداء القطاع الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى حقيقة أن جزءا هاما من النظام المالي السعودي لا يخضع للتنظيم والإشراف من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي(SAMA).

2- إن آليات التعاون الثنائية (الرسمية وغير الرسمية) موجودة بين السلطات وبالتالي فإنها قد لا تكون كافية أو مستهدفة بما فيه الكفاية، وفي هذا الصدد ستستفيد لجنة الاستقرار المالي (NFSC) من إنشاء آليات صريحة (مثل مذكرة تفاهم) بين أعضائها لتسهيل تبادل المعلومات لأغراض الاستقرار المالي فقط.

3- إن الأسس القانونية لعمل مؤسسة النقد العربي السعودي للاستقرار المالي هي غير مباشرة إلى حد ما نظرا لميثاقها ومن أجل تعزيز الطابع الشكلي والوضوح والمساءلة في هذا الإطار سيكون من المفيد تدوين وتعزيز دور مؤسسة النقد العربي السعودي الرائد في المسائل الاحترازية الكلية من خلال دمج مهمتها في الاستقرار المالي في ميثاق اللجنة.

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، السعودية، 2016، ص: 13.

² - Financial Stability Board، Peer Review of Saudi Arabia، Review Report, 2015، p p :05-07.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

4- إن الموارد المتاحة لمؤسسة النقد العربي السعودي لتحقيق هذه المهمة محدودة في الوقت الحاضر وتدرج مؤسسة النقد العربي السعودي هذا التحدي وتتخذ تدابير لزيادة الاستفادة من القدرات القائمة فضلا عن توظيف وتدريب المزيد من الموظفين، ومع إطلاق إطار السلامة الاحترازية الكلية سيكون من المفيد أن تعزز مؤسسة النقد العربي السعودي وظيفة الاستقرار المالي لديها لتكون قادرة على الوفاء بمسؤولياتها الاحترازية الكلية على نطاق واسع.

● **نطاق الإطار:** تم توفير قدر كبير من الائتمان (خاصة العقارات) في المملكة العربية السعودية أي ما يعادل حوالي 25% من القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي من قبل مؤسسات الائتمان المتخصصة المملوكة للدولة (specialized credit institutions (SCIs))، التي نما نطاق عملياتها في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك تشير التغييرات الأخيرة في إدارتها وزيادة تركيز القطاع الرسمي عليها (كوسيلة للتخفيف من حدة النقص في المساكن) إلى أنه من المتوقع أن يزيد دور مؤسسات الائتمان المتخصصة وتفاعلاتها مع البنوك التجارية في المستقبل، وترى السلطات أن مؤسسات الائتمان المتخصصة لا تمثل مصدر قلق للاستقرار المالي نظرا لأنها تكمل المصارف (بدلا من التنافس معها) بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي في حاجة إليها لأن القطاع المصرفي لا يستطيع أن يدعم احتياجات التمويل الاقتصادي وأن معظم مؤسسات الائتمان المتخصصة تمول بدعم مباشر من الميزانية، وأن مؤسسة النقد العربي السعودي تقوم بالفعل بجمع بعض البيانات عن ائتمانات هذه المؤسسات ومراجعة تفاعلاتها مع البنوك التجارية، ومع ذلك فإن المعلومات المتاحة عن عمليات مؤسسات الائتمان المتخصصة وأدائها تظل محدودة ومن المهم التأكد من أن هذه البيانات تتم مراقبتها بالنظر إلى تأثيرها على النظام المالي.

● **تقييم البيانات والمخاطر:** لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) مجموعة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية غير أن هذه الأدوات لم تستخدم عموما في الماضي بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية لأنها طبقت على أساس ثنائي مع المصارف الفردية، ومن أجل دعم عملية صنع القرار قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل لجمع البيانات وتقييم المخاطر، ومن شأن جمع البيانات أن توفر معلومات مفيدة لتقييم المخاطر على نحو أفضل، على الرغم من أنها قد تتطلب قدرا كبيرا من الوقت والالتزام بالموارد لجمعها. ويمكن لمؤسسة النقد العربي السعودي أن تبدأ العمل مع الوكالات الحكومية (حسب الاقتضاء) لتصميم نماذج ومنهجيات مناسبة لجمع البيانات وأما فيما يخص تقييم المخاطر فإن عمليات الإنذار المبكر في مرحلة مبكرة من التطوير وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز هذه النظم.

● **الاتصالات:** لم توضح مؤسسة النقد العربي السعودي إطارها الاحترازي الكلي أو ربطت بشكل صريح سياستها بتقييم المخاطر على الرغم من أنها استخدمت آليات أخرى للتواصل مع المشاركين في السوق وسيكون تقرير الاستقرار المالي كآلية مؤسسة النقد العربي السعودي الرئيسية لإيصال تقييمات الاستقرار المالي وأدوات السياسات الاحترازية الكلية، وقد تضمن تقرير الاستقرار المالي الأول تقييما رفيع المستوى للمخاطر التي يواجهها النظام المالي ووصف لأدوات مؤسسة النقد العربي السعودي المستخدمة في القطاع المصرفي، ومع ذلك كان هناك توافق محدود بين تقييم المخاطر وأدوات السياسة الاحترازية الكلية وبالنظر إلى تواترها السنوي قد يكون من المفيد

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

أيضا تكميلها بأشكال أخرى من الاتصالات (مثل الخطب، وبيانات السياسات، والمقالات) من كبار صناع السياسات الذين يصفون موقف السياسة الاحترازية الكلية ويربطون تقييمات الاستقرار المالي بإجراءات سياسة المالية العامة لتوجيه توقعات السوق.

● **قرار البنك:** لا يوجد لدى المملكة العربية السعودية إطار محدد للعسر أو لحل المصارف وباستخدام سلطتها الإشرافية قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتحديد صلاحيات تدخلها على نطاق واسع بموجب المادة 22 من قانون مراقبة البنوك لتمكينها من تنفيذ عدة معاملات مثل: اندماج بنك مفلس مع بنك سليم وإعادة رسملة المساهمين من أجل تجنب إفلاس البنك، وتعتقد مؤسسة النقد العربي السعودي أن صلاحياتها واسعة كفاية لتمكينها من تنفيذ معظم اجراءات القرار المحددة في السمات الرئيسية للمصرف، وقد صاغت السلطات تشريعا لوضع إطار رسمي للقرار العام يحدد الصلاحيات والظروف التي يمكن ممارستها فيها وتحدد الحسائر التي يتعين استيعابها من قبل المساهمين والدائنين وتوفر ضمانات صريحة فيما يتعلق بممارسة تلك السلطات، وبمجرد الموافقة عليها وسرياتها، فإن هذا التشريع سيمثل تقدما كبيرا في معالجة توصية برنامج تقييم القطاع المالي والتزامات مجلس الاستقرار المالي من خلال وضع إطار قرار يتضمن العناصر الموضحة في السمات الرئيسية.

المطلب الثالث: فعالية السياسة الاحترازية في المملكة العربية السعودية

طبقت مؤسسة النقد العربي السعودي طائفة واسعة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية في جانب تنفيذ شروط اتفاقية بازل 3 بشأن رأس المال والسيولة، استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي عددا من أدوات السلامة الاحترازية الكلية الخاصة بالبنوك، من بينها ما يلي:

الفرع الأول: أدوات رأسمالية

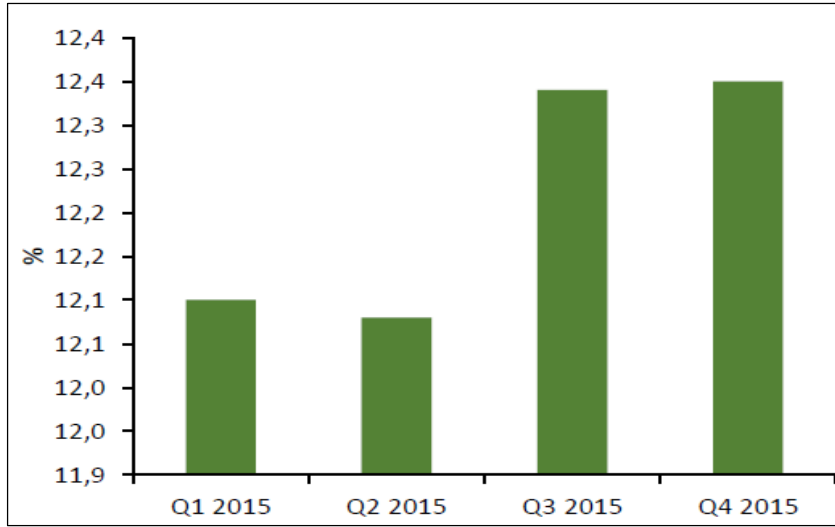
استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي عددا من الأدوات الاحترازية الكلية سنة 2014 والموضحة كما يلي:

أولا: نسبة الرفع المالي: حافظ القطاع المصرفي السعودي على الرافعة المالية عند مستويات جيدة، وبدأت المصارف السعودية بالإفصاح عن نسبة الرافعة المالية المحددة من لجنة بازل اعتبارا من 2015، وقد زاد متوسط نسبة الرافعة المالية عن 12 % وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى (3%) الذي وضعته لجنة بازل¹، ويعد إبقاء الرافعة المالية للمصارف عند مستويات احترازية من الإجراءات المهمة وعامل استقرار إضافي وهو بمثابة اجراء تكميلي موثوق لمتطلبات رأس المال القائم على أساس المخاطر، بالإضافة إلى أنه يجد من تراكم الدين على القطاع المصرفي لتمكين السلطات من تنفيذ عمليات تخفيض نسبة الدين المخلة بالاستقرار التي يمكن أن تلحق الضرر بالنظام المالي والاقتصاد على نطاق واسع².

¹- مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

²- مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 29، 30.

الشكل رقم (3-8): نسبة الرافعة المالية



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، السعودية، 2016، ص: 23.

ثانيا: **متطلبات المخصصات:** واصلت مؤسسة النقد الاعتماد على سياسة مخصصات القروض لمواجهة التقلبات الدورية لضمان مرونة أعلى للقطاع المصرفي لكي يتمكن من امتصاص الصدمات في أوقات الضغوط وعادة ما تكون نسبة القروض المتعثرة مؤشرا متأخرا لجودة الأصول، وتميل للارتباط سلبيا مع فترات النمو الائتماني المرتفع ولذلك تطلب مؤسسة النقد من المصارف زيادة احتياطات رؤوس أموالها أثناء أوقات الانتعاش الاقتصادي بحيث يمكن استخدامها أثناء أوقات الكساد للحد من تأثير الدورات المعاكسة ونتيجة لذلك، تجاوزت نسبة التغطية لإجمالي القروض المتعثرة 146% من إجمالي القروض في عام 2014، غير أن البنوك تنتهج ذلك النهج كل على حدة حسب أوضاعه مما يجعله أداة من أدوات سياسة السلامة الاحترازية الجزئية أكثر منه أداة من أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية، انظر الشكل رقم (3-8).

الشكل رقم (3-9): نسب القروض المتعثرة من (2010-2014)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015، ص: 30.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

وبالتالي فالقروض المتعثرة انخفضت بأكثر من 7.4 % في الفترة نفسها وواصلت نسبة القروض المتعثرة بالانخفاض في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت إلى 1.1 % في عام 2014 من مستواها القياسي البالغ 3.3% في منتصف عام 2010 و1.3% في المئة في عام 2013¹.

الفرع الثاني: أدوات السيولة

أولاً: نسبة القروض إلى الودائع: إن استمرار المصارف السعودية في الالتزام بالمتطلب التنظيمي لنسبة القروض إلى الودائع يضمن لها مركز سيولة قوي، فقد بقيت نسبة القروض إلى الودائع أقل من الحد الاحترازي البالغ 25.4% الذي وضعته المؤسسة قبل سنوات لمنع احتمالية الإفراط في منح الائتمان وتاريخياً بلغ متوسط القروض إلى الودائع أقل من 72 % لكنه تراوح ما بين 77.6 % و 80 % خلال الفترة 2009 -2014 وشكلت الودائع نسبة تغطية بلغت 125 % من إجمالي الائتمان المصرفي.

الفرع الثالث: أدوات قطاعية

أولاً: حدود التركيز: وللحد من مخاطر التركيز بشكل أكبر زادت مؤسسة النقد العربي السعودي تشديدها على الحد الأعلى للانكشاف الواحد (أي حجم الائتمان الممنوح لعميل واحد) الذي وضعته حيث خفضت الحد الأقصى من 25 % إلى 15% من رأسمال المصرف واحتياطياته، ولتجنب أي صدمات محتملة ناجمة عن التطبيق المفاجئ لهذا المعيار، فإنه سينفذ على مراحل حيث سيخفض الحد الأقصى بنسبة 2 % المئة سنوياً حتى يكتمل التنفيذ بحلول عام 2019 وقد اعتمد هذا النهج المتحفظ مقارنة مع المعايير الدولية لتعزيز سلامة القطاع المصرفي والذي حالياً بمستويات سلامة مالية جيدة².

ثانياً: نسبة خدمة الدين إلى الدخل: لا تنطبق حدود نسبة خدمة الدين إلى الدخل حالياً إلا على القروض الشخصية والاستهلاكية وتستبعد خدمة الدين على القروض العقارية السكنية، ويمكن أن تزداد فعالية أدوات السلامة الاحترازية الكلية بتوسيع نطاق حدود نسبة خدمة الدين إلى الدخل لتشمل جميع مدفوعات خدمة الدين التي يؤديها المقترض الفردي (يجري النظر فيها)، استمرت وتيرة نمو الإقراض الاستهلاكي المصرفي منذ عام 2010 في تجاوز الإقراض المصرفي لقطاع الأعمال، واستمرت القروض الاستهلاكية في التوسع بشكل ملحوظ عبر السنين حيث بلغ نموها السنوي 12.7 % لتبلغ 322.2 مليار ريال سعودي خلال الفترة من 2010 إلى عام 2014 وشكلت نسبة 25.2 % من إجمالي الائتمان المصرفي في عام 2014 وبدل الاتجاه تصاعدي للقروض الاستهلاكية على عدة أمور، منها ارتفاع نسبة مشاركة فئة الشباب في القوة العاملة، والبيئة التي تتسم بانخفاض أسعار الفائدة، وتزايد التنافسية بين المصارف المحلية ليتسنى للعملاء الحصول على تكاليف اقتراض أفضل، وأدى إنشاء السجل الائتماني الوطني (الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية) أيضاً دوراً هاماً حيث سمح بإجراء

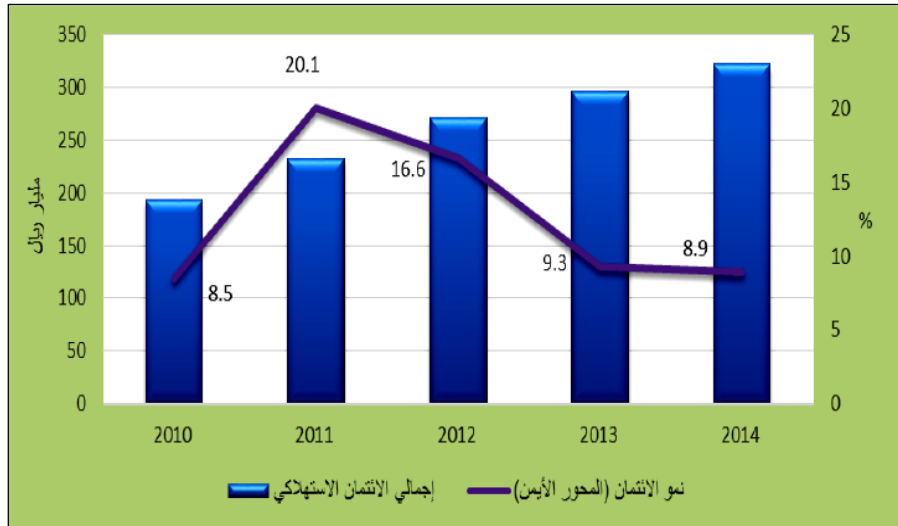
¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي 2015، المرجع السابق، ص: 30، 31.

² - مرجع نفسه.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

عمليات تقييم مخاطر أفضل للمقترضين الأفراد، كما أسهم التقدم التقني كذلك بتنفيذ عمليات اقتراض وسداد دين أكثر سرعة وسلاسة، ومن الأمثلة على ذلك تحويل الرواتب آليا وتقديم طلبات الاقتراض بواسطة الإنترنت.¹ وضعت مؤسسة النقد حدا أعلى لنسبة سداد الدين إلى الدخل (أي وضع سقف على المبلغ المخصص شهريا) يبلغ 33.4% من المرتب الشهري للمقترض الموظف، ونسبة 25.4% من معاش التقاعد للمقترض المتقاعد، وساهم ذلك في تقليل مخاطر الاقتراض، كما أن على جميع المقترضين سداد قروضهم في فترة لا تتجاوز خمسة أعوام، ونجحت هذه السياسة حتى الآن في دعم جودة القروض الاستهلاكية، حيث استمر ارتباط القطاع الاستهلاكي بمعدلات قروض متعثرة أقل من المتوسط في العقد المنصرم. ونظرا للنمو المرتفع للإقراض الاستهلاكي للأفراد، تواصل المؤسسة دراسة تطورات هذا القطاع واستخدام تدابير احترازية إضافية، إذا لزم الأمر، لتقليل مخاطر الإقراض.²

الشكل رقم (3-10): نمو القروض الاستهلاكية (2010-2014).



المصدر: تقرير الاستقرار المالي، المرجع السابق، ص: 20.

ثالثا: نسبة القرض إلى القيمة: تواصل مؤسسة النقد العربي السعودي مراقبة التطورات في سوق العقارات وهي ملتزمة باتخاذ أي إجراءات لازمة لتخفيف مخاطر النظام في القطاع المصرفي الناشئة عن محفظة الإقراض العقاري وفي ضوء ذلك، وضعت المؤسسة إجراءات احترازية كلية لتعزيز مبادرات الحكومة وضمن مستويات ثابتة ومستدامة للتمويل العقاري، نتيجة لذلك وكجزء من نظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، وضعت المؤسسة حدا أعلى يبلغ 74% من قيمة العقار كأقصى نسبة للتمويل العقاري ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في نوفمبر عام 2014، ومن المتوقع أن يحد تنفيذ الحد الأقصى للتمويل العقاري من المديونية المفرطة في قطاع العقارات.³

¹- صندوق النقد الدولي، تقرير القضايا المختارة للمملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم 15/286، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

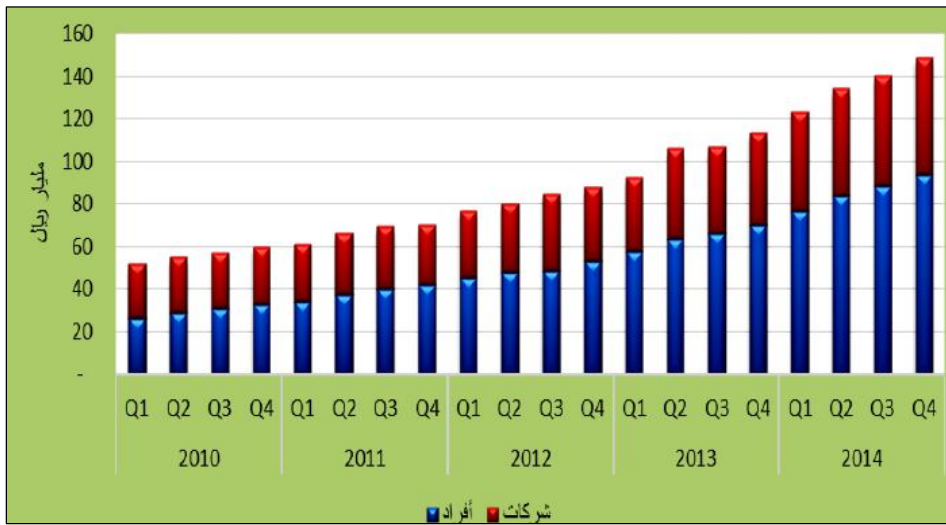
²- مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

³- مرجع نفسه، ص: 22.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

تقوم مؤسسة النقد العقاري بتمديد حدود نسبة القرض إلى القيمة ليشمل قروض العقارات التجارية (يطبق حالياً على القروض العقارية السكنية) أو قروض الشركات الأخرى المضمونة بعقار¹، ارتفعت نسبة الإقراض العقاري بما يربو عن 30% من عامي 2013 و2014 وبقي الإقراض العقاري للأفراد المحرك الرئيس للنمو السنوي للعقارات في عام 2014 حيث مثل 63.3% من إجمالي القروض العقارية (أنظر الشكل البياني رقم) كما بلغت حصة الإقراض العقاري من إجمالي الإقراض المصرفي 12% في عام 2014، ومن ناحية أخرى ظل نصيبه في الناتج المحلي منخفضاً إذ بلغ حوالي 5.3% و 9.3% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي على التوالي².

الشكل رقم (3-11): توزيع القروض المصرفية للعقارات (2010-2014)



المصدر: تقرير الاستقرار المالي، المرجع السابق، ص: 21.

الفرع الرابع: حدود الانكشاف

ساعد الانكشاف المحدود للمصارف السعودية على الأسواق المالية الأجنبية في بقاء القطاع المصرفي مرناً لمواجهة التقلبات التي حدثت مؤخراً في النظام المالي العالمي، في حين سجل صافي الأصول الأجنبية للمصارف متوسط نمو 7.6% خلال الفترة 2009-2014 إلا أن نصيبها في إجمالي الأصول المصرفية كان متذبذباً حيث بلغ 9% خلال نفس الفترة، وفي عام 2014 بلغ صافي الأصول الأجنبية 159.3 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 7.5% إجمالي الأصول المصرفية الرسم البياني رقم (3-11)

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير القضايا المختارة للمملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم 15/286، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

² مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

الشكل رقم (3-12): نمو صافي الأصول الأجنبية للمصارف (2005-2014)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، المرجع السابق، ص: 26.

ساهم هذا في حماية القطاع المصرفي السعودي من التداعيات الناجمة عن الصدمات المالية العالمية الأخيرة وبالتالي المحافظة على استقرار النظام المالي وشكلت استثمارات المصارف في الخارج العنصر الرئيس في الأصول الأجنبية، وقد هيمنت استثمارات المصارف في الخارج على محافظ الأصول الأجنبية لديها إلى حد كبير بنصيب بلغ 64.1% في عام 2014، تلتها الأصول المستحقة على المصارف في الخارج بنسبة 16.4% الرسم البياني رقم (3-12).

الشكل رقم (3-13): مكونات المطلوبات الأجنبية (2008-2014)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، المرجع السابق، ص: 26.

الفصل الثالث: تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية على النظام المصرفي السعودي

ومع ذلك انخفض نموها منذ عام 2011 بسبب التخفيض المستمر في الأصول المستحقة على المصارف في الخارج¹.

تواصل المؤسسة تبنيتها لمجموعة واسعة من الإجراءات الاحترازية الكلية لضمان الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية في القطاع المصرفي، وقد عملت مؤسسة النقد من خلال استخدامها المستمر على مر السنين للسياسات الاحترازية الكلية على التأكد من وجود قطاع مصرفي قادر على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية ونقاط الضعف، وتعطي المؤسسة أولوية عالية لضمان قدرة المصارف التامة على إدارة السيولة وتقليل المخاطر الناجمة من عدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، وأنها في وضع جيد يسمح لها بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية في الوقت المناسب لتعزيز الاستقرار في القطاع المصرفي، ونتيجة لذلك، نجد أن محافظ الأصول لدى القطاع المصرفي تحتوي بشكل كبير على أصول سائلة عالية الجودة مثل: السندات الحكومية، وأذونات المؤسسة، والاحتياطيات لدى المؤسسة، وتعد الرافعة المالية عامل استقرار إضافي لأنها بمثابة إجراء تكميلي معتمد لمتطلبات رأس المال المبنية على أساس المخاطر، كما أن الرافعة المالية تحد من تراكم الديون على القطاع المصرفي، مما يساعد الجهات الإشرافية على تجنب عمليات تخفيض الديون التي من شأنها أن تزعزع الاستقرار المالي وتلحق الضرر بالنظام المالي والاقتصاد، وبفضل السياسات الاحترازية لمؤسسة النقد العربي السعودي سجل القطاع المصرفي السعودي خامس أدنى نسبة قروض متعثرة أو غير منتظمة إلى إجمالي القروض ضمن مجموعة العشرين والتي بلغت 1.2% في نهاية الفصل الثاني من العام 2016، ومع محدودية انكشافه الخارجي فإن مخاطر الائتمان المحلي تدار بشكل جيد.

بالإضافة إلى ما سبق فقد اعتمدت المؤسسة مؤخرًا إطار عمل للتعامل مع المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي في المملكة²، وترى مؤسسة النقد العربي السعودي أن سياساتها في مجال السلامة الاحترازية الكلية قد أثبتت فعالية وساهمت في تمهيد التقلبات الائتمانية في الاقتصاد.

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي، المرجع السابق، ص: 25.

² - مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، 2016، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

خلاصة:

تتسم المملكة العربية السعودية باقتصاد متين صلب وبأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط الذي يمثل العصب الرئيسي لها كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمات إلى اقتصادها. ويعد القطاع المصرفي من أقوى القطاعات في الاقتصاد السعودي نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار النقدي وانسياب الائتمان لمختلف القطاعات، وذلك في ظل ظروف اقتصاد عالمي غير مستقر، وملامح أزمة متجددة تدفع بها معدلات التراكم العالي لديون مختلف دول العالم، ويبرز دور مؤسسة النقد العربي السعودي في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي من خلال رسم وتنفيذ سياسة نقدية ورقابية حصيفة ورشيحة ضمن إطار السياسة الاحترازية الكلية لترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال إصدار تعليمات متوازنة تتبنى أفضل الممارسات العالمية تتماشى مع الأوضاع المحلية والنمو المنضبط للنشاط المصرفي، إلى جانب الرقابة الصارمة والشفافية وحماية العملاء فقد اتخذت المؤسسة العديد من الآليات والإجراءات الرقابية الاحترازية الكلية لإدارة المخاطر في نظام كفاية رأس المال وفقا للمتطلبات الجديدة لتوصيات بازل، كما طبقت طائفة واسعة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية فإلى جانب تنفيذ شروط اتفاقية بازل 3 بشأن رأس المال والسيولة، استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي عددا من أدوات السلامة الاحترازية الكلية الخاصة بالبنوك، وترى مؤسسة النقد العربي السعودي أن سياساتها في مجال السلامة الاحترازية الكلية قد أثبتت فعالية وساهمت في تمهيد التقلبات الائتمانية في الاقتصاد.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

باعتبار أن النشاط المصرفي من أهم أنشطة المؤسسات المالية العاملة داخل القطاع المصرفي فهو يلعب دورا هاما في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد ويتميز بدرجة عالية من المخاطرة وذلك نظرا لطبيعته الخاصة به، حيث أنه يتسبب في نشوب أزمات يصعب احتوائها، وهذا ما يستدعي وضع وصياغة قواعد ونظم احترازية تسمح بحمايته والحفاظ على سلامته وكذا التقليل من المخاطر التي يتعرض لها.

وتهدف السياسات الاحترازية الكلية للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية وإضفاء الاستقرار المالي في النظام المالي ككل ومواجهة المخاطر النظامية الناشئة عن الأزمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد، وذلك من خلال تفعيل أدواتها شريطة اختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب وإيقافها في الوقت المناسب مع استخدام عدة مؤشرات رقابية للإنداز المبكر لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها وبالتالي اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

وفي هذا السياق بادرت المملكة العربية السعودية إلى تطبيق حزمة واسعة من السياسات المتعلقة بالسلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك السياسات المعاكسة للاتجاهات الدورية لتعزيز الاحتياطات الوقائية من رأس المال والسيولة في الجهاز المصرفي والحد من مخاطر النظامية، بالإضافة إلى ذلك فإن التوسع في استخدام هذه السياسات بالتوازي مع إنشاء الإطار الرسمي للسلامة الاحترازية الكلية والذي تجسد في لجنة الاستقرار المالي مع مراعاة معايير السلامة الاحترازية الجزئية ساعد في تخفيف حدة الآثار السلبية العكسية بين النشاط الحقيقي والنشاط المالي. ومن خلال ما سبق تمت الإجابة على السؤال الرئيسي المتمثل في: "ما مدى قدرة النشاط المصرفي على التكيف مع السياسات الاحترازية الكلية؟"، إضافة إلى عرض نموذج عن النظام المصرفي السعودي في مجال السياسات الاحترازية الكلية.

❖ اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ تعتبر الرقابة الاحترازية الجزئية إحدى أهم وسائل الرقابة بحوزة السلطات الإشرافية، فمن خلالها يتم ضمان استقرار أهم الوحدات المكونة للنظام المالي، بالرغم من الدور الذي تلعبه إلا أنها غير كافية فأصبح من الضروري على السلطات الرقابية الإشرافية اللجوء إلى السياسات الاحترازية الكلية كعنصر مكمل لها للحد من المخاطر النظامية وضمان استقرار النظام المالي ككل، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ تُفعل أدوات السياسة الاحترازية الكلية في النظام المالي من خلال اختيار الأداة المناسبة وتفعيلها وإيقافها في الوقت المناسب مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الدورة الاقتصادية وأوضاع الاقتصاد الكلي لتقييم ومراقبة المخاطر النظامية، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية.

✓ تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية كان لها تأثير إيجابي في رفع وتحسين كفاءة النظام المصرفي السعودي، فقد عملت مؤسسة النقد من خلال استخدامها المستمر لها التأكد من وجود قطاع مصرفي قادر على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية ونقاط الضعف، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

❖ نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- ✓ يتأثر النشاط المصرفي بمخاطر متعددة تكون راجعة إما لعوامل داخلية خاصة أو خارجية محيطة به.
- ✓ تعمل السياسات الاحترازية الكلية على تحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل من خلال استخدام أدوات ومؤشرات موجهة للحد من المخاطر النظامية والتصدي لأي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي في الاستمرار في تقديم الخدمات المالية.
- ✓ الرقابة الاحترازية الجزئية تهدف إلى الحد من تعثر المؤسسات المالية بصورة فردية وحماية المستهلك، أما الرقابة الاحترازية الكلية تهدف إلى الحد من مخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي.
- ✓ تتفاعل السياسات الاحترازية الكلية مع باقي السياسات الاقتصادية حيث تختلف قوة التفاعلات الدقيقة عبر مجالات السياسة الأخرى ومع الظروف الخاصة بكل بلد، فكل من هذه السياسات مكمل للآخر مما يخلق فعالية في أدائهم.
- ✓ تبنت مؤسسة النقد السعودي مجموعة واسعة من الإجراءات الاحترازية الكلية لضمان الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية في القطاع المصرفي، حيث أثبتت هذه السياسات فعاليتها في النظام المصرفي السعودي.

❖ التوصيات والاقتراحات

- ✓ استعمال كل من السياسة الجزئية والكلية بشكل متكامل.
- ✓ يجب أن تكون أدوات السياسات الاحترازية الكلية أكثر ارتباطاً بالتطورات الاقتصادية الكلية والمالية.
- ✓ وضع قواعد لسياسة الاحترازية الجزئية مع مراعاة المخاطر الهيكلية الناشئة عن الافتقار إلى التنوع الاقتصادي ومخاطر التركيز.
- ✓ استحداث إطار رسمي للتنبؤ بأوضاع السيولة، مع مراجعة أدوات إدارة السيولة لتعزيز إدارة السيولة في الجهاز المصرفي السعودي.
- ✓ تعزيز سلامة النظام المالي السعودي دون اللجوء إلى العائدات البتولية والعمل على التنوع الاقتصادي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك - تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل -، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1 مصر، 2007.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2002.
- 3 -بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 4- حمزة محمود زيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.
- 5- سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، ط1 مصر، 2005.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، الصناعة المصرفية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، مصر 2007.
- 7- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 8- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.
- 9- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 10- عبد الحق بوعتروس، الوجيه في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات) جامعة منتوري، قسنطينة 2000.
- 11- عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، مصر 2002.
- 12- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 13- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 14- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.
- 15- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2004.
- 16- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي معاصر"، دار وائل للنشر، الأردن ط 3، 2006.
- 17- محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية)، ط3، دار وائل، عمان، 2004.
- 18- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة العربية، مصر، 1985.

ثانياً: الأطروحات، الرسائل والمذكرات

- 1- ربة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي (بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، 2013.
- 2- رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.
- 3- سمير آيت عكاش، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013.
- 4- عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
- 5- عبد الرحمن بن شيخ، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العملي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

- 6- عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010.
- 7- فاطمة بلحاج، العولة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران الجزائر 2011.
- 8- فوزية زقاي وفايزة حمزة، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
- 9- قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.
- 10- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، قسم الاقتصاد الإسلامي، مصر، 2006.
- 11- نصيرة محاجبية، وظيفة الهندسة المالية في البنوك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، 2005.
- 12- نعيمة حضراوي، إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات، المقالات، البحوث والدراسات

- 1- أحمد آل درويش، ونايف الغيث وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الناشئة، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015.
- 2- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، مجلة المعهد العربي للتخطيط، 2005.
- 3- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2007.
- 4- إدارة الدراسات والبحوث، القطاع المصرفي السعودي: ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 431.
- 5- الأخضر عزي، دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات، بدون سنة نشر.
- 6- السيد أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، بحث مقدم في البرنامج التدريبي للمحامين والمصرفيين حول أعمال البنوك، المنامة البحرين، 2002.
- 7- جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004.
- 8- حسني الخولي، تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي حول انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها رابط العالم الإسلامي، ديسمبر 2009.
- 9- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة -مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، أيام 6 و7 جوان 2005.

- 10- سعدي وصاف وعتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، بدون سنة نشر.
- 11- عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- 12- علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، العراق، 2009.
- 13- عمار بزور ومسعود دراوسي، الاندماج كآلية لزيادة القدرة التنافسية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، 2004.
- 14- فريد كورتل وكمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 20، بدون دار نشر، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 15- محمد بن سليمان الجاسر، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ندوة حول رؤية مستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، وزارة التخطيط في الرياض، السعودية، يوم 19-23 أكتوبر، 2002.
- 16- محمد عمارة، دور البنوك المركزية في الحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني الأردن.
- 17- محمد يوسف الهاشل، السياسات الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية - تجربة بنك الكويت المركزي-، اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في صندوق النقد العربي، مصر، 2015/09/12.
- 18- مفتاح صالح ومعارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدها-قياسها-إدارتها والحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16 و18 أفريل 2007.
- 19- هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقد الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق العربي، 2012.

رابعاً: التقارير

- 1- صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية مشاورات المادة الرابعة، الرياض، السعودية، 2016.
- 2- صندوق النقد الدولي، تقرير القضايا المختارة للمملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم 286/15، واشنطن سبتمبر 2015.
- 3- صندوق النقد الدولي، تقرير القضايا المختارة للمملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم 12/271، 2012.
- 4- مركز دراية للدراسات والمعلومات بغرفة الرياض إدارة الدراسات والتطوير، التقرير الاقتصادي، 2016.
- 5- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، السعودية، 2015.
- 6- مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، السعودية، 2016.
- 7- مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، السعودية، 2015.

خامسا: مواقع الأنترنت

- 1-البنوك السعودية، نبذة عن القطاع المصرفي، تاريخ الاطلاع: 2017/04/27، على موقع الأنترنت :
<https://www.saudi-banks.info/44>
- 2-البنوك السعودية، نبذة عن الاقتصاد السعودي، على موقع الأنترنت:
<https://www.saudi-banks.info/saudi-economy>
- 3-بوابة جدة الاقتصادية -غرفة جدة، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، على موقع الأنترنت
www.jeg.org.sa
- 4-م ز / اح، الأردن يحقق معدلات نمو ايجابية ومستوى احتياطات مرتفعا 2012 اضافة تاسعة وأخيرة، وكالة الأنباء الأردنية بيترا على موقع الأنترنت:
http://petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=132696
- 5-عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، جامعة الجزائر، 2009، على موقع الأنترنت:
<http://www.alriyadh.com/1503935>

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: باللغة الفرنسية

1- Les livres

- 1-Anne Marie Percie Du Sert، Risque et contrôle de risque، Economica, Paris, 1999.
- 2-A. Oudinot & J.C.Frabot، Technique et pratique bancaire، Sirey, 1967.
- 3-Michelle de Morgues، la monnaie système financier et théorie monétaire, 3ème édition ، économique.

2-Magazine

- 1-R. Roblot et G. Ripert: " Droit Commercial" Tome 2-L.G.D.J., 1986.

3-Rapport

- 1- L.Palertin, La banque métier du risque - Opération d'escompte -, Banque, 1967.

4-Sites Web

- 1-Thibaut Duprey، Qu'est-ce que la politique macroprudentielle ?، sur le site d'internet :
<http://www.bsi-economics.org/264-definition-politique-macroprudentielle>.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

1-Reports

- 1-IMF& BIS& FSB، Macroprudential policy tools and frameworks Update to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, 27 October 2011.
- 2-IMF، Key Aspects of Macroprudential Policy, 2013.
- 3- Financial Stability Board، Peer Review of Saudi Arabia، Review Report, 2015.

4-Stijn Claessens, An Overview of Macroprudential Policy Tools, IMF Working Paper, wp14/2014, 2014.

5-Jose Vinals, Macroprudential Policy: An Organizing Framework, The monetary and capital Markets, Department in consultation with research and other departments, 14/03/2011.

2-Web sites

1- Banc ceannais na hEireann Central Bank of Ireland, A Macro-Prudential Policy Framework for Ireland, Euro system, Dublin 2014, www.centralbank.ie.

2- Muhamed Zulkhibri & Ismaeel Naiya, Assesment of Macroprudential Policy in a dual banking sector, IRTI working papaer series, WP/2016/02, 2016

الملاحقة

الملحق رقم (2-1): مؤشرات اقتصادية مختارة

مؤشرات اقتصادية مختارة 2016-2011					
2015	2014	2013	2012	2011	
				(التغير السنوي %)	الإنتاج والأسعار
3.5	3.6	2.7	5.4	10	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
4	2.1	1.6-	5.1	12.2	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
3.1	4.8	6.4	5.5	7.1	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
646	754	744	734	670	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
2.2	2.7	3.5	2.9	3.7	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
			الناتج	(% من إجمالي)	متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية
25.4	36.9	41.4	(المحلي)	44.5	إيرادات الحكومة المركزية
18.4	32.3	37.1	45.3	41.2	منها: إيرادات نفطية
41.3	40.3	35.6	41.6	33.4	نفقات الحكومة المركزية
15.9-	3.4-	5.8	33.3	11.2	رصيد المالية العامة (العجز-)
50.7-	64-	59.7-	12	61.2-	الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
2.5	11.9	10.9	60.4-	13.3	التقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)
			الدولارات	(بمليارات)	القطاع الخارجي
202.3	342.5	375.9	388.4	364.7	الصادرات
151.3	284.4	321.7	337.2	317.6	منها: نفط ومنتجات مكررة
155-	157.5-	153.3-	141.7-	120-	الواردات
53.5-	73.8	135.4	164.8	158.6	الحساب الجاري
8.3-	9.8	18.2	22.4	23.7	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
608.9	724.3	716.7	647.6	535.2	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
32.3	35.4	33.2	33.8	29.8	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات)
8.3	9.3	3	3.2	3.6-	سر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصدر: صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية مشاورات المادة الرابعة لعام 2016، 29 جوان 2016، ص: 5، على الموقع الرسمي:

www.imf.org

الملحق رقم (3-2): الاعترافات الدولية بالإنجازات في مجال المتانة المالية واعتماد أفضل الممارسات

الرقابية الدولية في القطاع المصرفي والمالي

الاعترافات الدولية بالإنجازات في مجال المتانة المالية واعتماد أفضل الممارسات الرقابية الدولية في القطاع المصرفي والمالي في عام 2015 زارت ثلاث منظمات دولية المملكة العربية السعودية لإجراء تقييمات تتعلق بالتزامها بالمعايير والمنهجيات الدولية، وهذه المنظمات هي مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجموعة العمل المالي لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أجرى مجلس الاستقرار المالي مراجعة النظراء لدراسة ثلاثة مواضيع مهمة للمملكة ولاستقرار نظامها المالي وهي إطار السياسات الاحترازية الكلية، ونظام معالجة المؤسسات المالية المتعثرة، ونظام تأمين الودائع، أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد أجرت تقييماً يتعلق بتنفيذ معايير كفاية رأس المال بالإضافة إلى نسبة تغطية السيولة التي تم اعتمادها مؤخراً، وعلى صعيد مجموعة العمل المالي فقد زارت بعثة عالية المستوى المملكة لتقييم جهودها في تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأية تهديدات أخرى لسلامة النظام المالي الدولي.

وقد خلصت نتائج التقييم إلى إحراز تقدم كبير في كل من المجالات الثلاثة وهي، وجود إطار للسياسات الاحترازية الكلية، ونظام تأمين الودائع، وإطار معالجة المؤسسات المالية المتعثرة، وهذا ما أشارت إليه جهات التقييم كما يلي:

بشأن الإطار الاحترازي الكلي:

"لقد خطت مؤسسة النقد العربي السعودي خطوات كبيرة صوب اعتماد توصيات برنامج تقييم القطاع المالي وتطوير إطار أكثر رسمية للسياسات الاحترازية الكلية لمجلس الاستقرار المالي - مراجعة النظراء - نوفمبر 2015".

بشأن نظام معالجة المؤسسات المالية المتعثرة:

"بالنسبة لمعالجة المصارف، على السلطات اعتماد مشروع النظام فوراً وتنفيذه". مجلس الاستقرار المالي - مراجعة النظراء - نوفمبر 2015.

بشأن نظام تأمين الودائع:

إن اعتماد نظام واضح لتأمين الودائع في 1 يناير 2016 ليعمل في المؤسسة كصندوق لتعويض المودعين يدل على التزام السلطات بتنفيذ المعايير المتفق عليها دولياً لمجلس الاستقرار المالي - مراجعة النظراء - نوفمبر 2015.

وفيما يخص تقييم تنفيذ معايير بازل لكفاية رأس المال، فقد حصلت المملكة على تصنيف "ملتزم" في التقييم العام، وهو أعلى تصنيف يمكن الحصول عليه في برنامج التقييم.

"بشكل عام خلص فريق التقييم إلى أن أنظمة المؤسسة الاحترازية متوافقة مع المعايير المحددة في إطار لجنة بازل، وقد حصلت جميع عناصر المراجعة الأربعة عشر على تقييم ملتزم بمعايير بازل،" لجنة بازل للرقابة المصرفية - برنامج تقييم الالتزام التنظيمي - سبتمبر 2015.

أما بالنسبة لتقييم متطلبات بازل 3 المتعلقة بنسبة تغطية السيولة، فقد حصلت المؤسسة على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" في تطبيق متطلبات معيار نسبة تغطية السيولة و"ملتزم" في تطبيق متطلبات الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة.

"بشكل عام وللأسباب المذكورة أدناه تم تصنيف متطلبات نسبة تغطية السيولة النهائية في المملكة بأنها" ملتزم إلى حد كبير "بالحد الأدنى من معايير بازل للسيولة وذلك في تاريخ نهاية برنامج تقييم الالتزام التنظيمي، كما تم تقييم تطبيق عنصري إطار نسبة تغطية السيولة (وهما معيار نسبة تغطية السيولة ومتطلبات الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة) على أنهما "ملتزم إلى حد كبير" و"ملتزم" على التوالي لجنة بازل للرقابة المصرفية - برنامج تقييم الالتزام

التنظيمي - سبتمبر 2015."

أما فيما يتعلق بتقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر الأخرى المهددة لسلامة النظام المالي الدولي، فقد صوتت جميع الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي لصالح عضوية المملكة كعضو مراقب في مجموعة العمل المالي الدولية وذلك أثناء الاجتماع العمومي الذي عقد في مدينة برزبن بأستراليا في شهر يناير 2015.

ملخص:

أصبحت السياسات الاحترازية الكلية جزءاً من نموذج السياسات العامة في البلدان المتقدمة والأسواق الناشئة على حد سواء، ولكن المعرفة بهذه السياسات لا تزال محدودة لاسيما أدواتها ومجال تطبيقاتها، ولقد زادت أهميتها نتيجة فشل الأسواق وعدم كفاية السياسات الاحترازية الجزئية والعامة، حيث أن التفاعل بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات الأخرى كالسياسات النقدية، المالية والاحترازية الجزئية، والتنسيق فيما بينها ضروري لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي. سعت هذه الدراسة للبحث في مدى تكيف النشاط المصرفي السعودي مع السياسات الاحترازية الكلية بغرض الحد من التعرض لمخاطر التقلبات الدورية والأزمات المالية المتكررة للحد من آثارها، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الاحترازية الكلية قيد التطبيق في النظام المصرفي السعودي قد أثبتت فعاليتها وتأثيرها على النشاط المصرفي من خلال تحسين ورفع أدائه وزيادة صلابته، بيد أنه لا تزال هناك العديد من الغايات التي تصبو إليها المملكة السعودية، لاسيما خلق اقتصاد حقيقي متنوع بعيداً عن النفط ويذلل تكاليف الأدوات الاحترازية بما في ذلك معالجة مخاطر الاقتصاد السياسي، وضمان الاستقرار المالي واستدامته وهذا ما تسعى مؤسسة ساما لتجسيده.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاحترازية الكلية، التحوط الكلي، مؤشرات الإنذار المبكر، المخاطر النظامية الأزمات المالية التقلبات الدورية.

Résumé :

Les politiques macros prudentielles sont devenues partie intégrante des politiques générales dans les pays développés et les marchés émergents. Mais la connaissance de ces politiques est encore limitée, en particulier sur ses outils et ses applications, son importance à augmenté en raison des défaillances des marchés et l'insuffisance des politiques partielles et générales, du moment que l'interaction entre les politiques macros prudentielles et les autres politiques comme : la politique monétaires, financière, et partielles prudentielle, la coordination entre ces politiques est nécessaire pour assurer la stabilité financière et macroéconomique. Cette étude visait à examiner l'étendue de l'adaptation de l'activité bancaire en Arabie Saoudite avec la politique macro prudentielle afin de réduire l'exposition aux crises financières et cycliques répétées et afin de minimiser leur impact. L'étude a révélé que les politiques macro prudentielles et son application dans le système bancaire de par sa performance et l'augmentation de sa dureté, cependant, il y a encore de nombreux objectifs à qui l'Arabie Saoudite aspire, en particulier la création d'une véritable économie diversifiée loin de l'économie pétrolière et réduire le cout des outils macro-prudentiels, y compris les risques de l'économie politique, et assurer la stabilité financière et la durabilité, et c'est ce que SAMA Fondation cherche à réaliser.

Les mots clés : la politique macro prudentielle, macro prudentielle, indicateurs d'alerte précoce, les risques systématiques, les crises financières, procyclicité.